

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Commerciales



جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الموضوع

دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية
دراسة حالة: مؤسسة صيدال

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة

الأستاذ المشرف:

- قحموش سمية

إعداد الطالبان:

- سايب ريم

- طراد نور الهدى

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّفة	مؤسسة الانتماء
1	بوروبة إلهام	أستاذ محاضر أ	رئيسا	جامعة بسكرة
2	قحموش سمية	أستاذ مساعد أ	مشرفا	جامعة بسكرة
3	غضاب رانية	أستاذ محاضر ب	ممتحنا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2020/ 2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(وما أوتيتم من العلم إلا قليلا)

صدق الله العظيم

الآية -85- سورة الإسراء

شُكْرٌ وَعِرْفَانٌ

"قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم"

نحمد الله وأشكره إذ أنعم علينا بنعمته وأكرمنا بفضله وعطائه بأن وفقنا وأمدنا بالقوة وألهمني هبة الصبر بإنجاز هذا العمل المتواضع. نتمنى أن يكون منارة في درب طلب العلم والمعرفة ونبراس يحمله ويواصل مسيرته غيرنا بإذن الله.

نتقدم بالشكر والامتنان والتقدير لأستاذتي المشرفة "قحموش سمية" التي أفادتنا وكانت لنا خير موجهة وناصحة.

كما نتوجه بخالص الشكر إلى جميع أساتذة علوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير الذين ساعدونا بتوجيه والإرشاد.

وأخيرا لا ننسى أن نقدم تشكراتنا لكل من ساعدنا من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة، وأرجو من الله أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم.

إهداء

جميل أن يجني المرء ثمار كده وتعبه...
والأجمل أن يهديها عن طيبة خاطر لغيره...
بغية تقاسم طعم النجاح ونشوته جميعا ...
وقطوف عملنا نهدىها بحب خالص إلى:

الوالدين الكريمين

الإخوة والأخوات الأعزاء...

كما أهدىها باحترام وتقدير إلى:

أصدقائنا وزملاء الدراسة

ملخص الدراسة:

تكمن غاية هذه الدراسة في توضيح وإبراز دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية، في مؤسسة صيدال.

حيث قام الباحثان بهدف إنجاز هذه الدراسة الى جمع ما تيسر من معلومات حول كل من التشخيص المالي والقرارات المالية، حيث اشتملت الدراسة على فصلين نظري وفصل تطبيقي واعتمد فيها على المنهج الوصفي التحليلي.

ولتأكيد صحة الفرضيات قمنا بدراسة حالة في مؤسسة صيدال، ودراسة الوضع المالي للمؤسسة باستخدام أدوات التشخيص المالي، بالاستعانة بالقوائم المالية للمؤسسة المتمثلة في ميزانية وجدول حساب النتائج وجدول تدفقات لسنوات ثلاث 2017 و 2018 و 2019 للمؤسسة وتم توصل لبعض النتائج من بينها أن المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية بالإضافة أنها قادرة على تسديد ديونها في موعد استحقاقها.

الكلمات المفتاحية: التشخيص المالي، أدوات التشخيص المالي، القوائم المالية، القرارات المالية، عملية اتخاذ القرار.

Résumé :

L'objectif de cette étude est de clarifier et de mettre en évidence le rôle du diagnostic financier dans la prise de décision financière, chez SAIDAL Corporation.

Comme les deux chercheurs visent à compléter cette étude pour collecter ce qui facilite les informations sur le diagnostic financier et les décisions financières. Lorsque l'étude comprenait deux chapitres, un chapitre théorique et un chapitre appliqué, et elle était basée sur l'approche descriptive et analytique.

Pour confirmer la validité des hypothèses, nous avons réalisé une étude de cas chez SAIDAL Corporation, et étudié la situation financière de l'établissement à l'aide d'outils de diagnostic financier, à l'aide des états financiers représentés dans le budget, du tableau de calcul des résultats et du calendrier des flux pour les trois années 2017, 2018 et 2019 de l'établissement. Certaines conclusions ont été tirées : L'une d'elles est qu'une institution jouit d'une indépendance financière en plus de pouvoir payer ses dettes à leur échéance.

Mot clés : diagnostic financier, outils de diagnostic financier, états financiers, décisions financières, processus décisionnel.



مقدمة :

بالرجوع إلى قوانين العصر الذي نعيشه اليوم في مقياسه لقياس قوة الدولة ومدى تطورها ومكانتها في العالم ، فإننا نجد أن الدول أصبحت تصنف من الأقوى إلى الأضعف حسب قوتها الاقتصادية أي امتلاك الدولة للمقومات الاقتصادية الأساسية لنموها وتطورها من الناحية التجارية أو الصناعية أو حتى على الصعيد الزراعي ...الخ، فكلما كان اقتصادها أقوى كانت مكانتها أعلى. ولهذا فإننا نجد أي دولة مهما كانت مكانتها، فإن أهم أهدافها تحقيق القوة الاقتصادية، وللوصول إلى هذا الهدف نجد أن نقطة الانطلاق هي المؤسسة الاقتصادية.

تعتبر المؤسسة الاقتصادية الحجر الأساس والوحدة الاقتصادية الأساسية لأي اقتصاد في خلق الثروة، وبحكم أنها تتعرض لكثير من الصعوبات المختلفة بشكل مستمر وبغرض التصدي لهذه المخاطر التي تعرقل نشاطها وتهدد بقاءها ونموها، توجب عليها التركيز على الوظيفة المالية لها لأنها تعد الأساس في مواجهة تلك العقبات والصعوبات المالية باعتماد على الأساليب والأدوات المالية. من بين هذه الأدوات نجد التشخيص المالي، حيث يحضى التشخيص المالي بأهمية بالغة سواء بالنسبة للمؤسسة أو الأطراف المتعاملين معها فهو بمثابة مرآة عاكسة للوضع المالي للمؤسسة، فتبرز أهميته في معرفة إمكانيات المالية والمادية للمؤسسة بالإضافة إلى كشف نقاط قوتها واستغلالها ونقاط ضعف وتصحيحها كما يساعد المؤسسة في عملية اتخاذ قراراتها المالية وفقا لأسس سليمة ومدروسة بالشكل الذي يساعد في سرعة تحقيق أهدافها .

حيث تعد القرارات المالية من العمليات المهمة في المؤسسة والوظيفة الأساسية لها، فمقدار النجاح الذي تحققه المؤسسة متوقف على مدى قدرة وكفاءة متخذ القرار وفهمه للقرارات المالية وطرق اتخاذها، وهنا يأتي دور التشخيص المالي فمتخذ القرار لا يستطيع اتخاذ أي قرار مالي قبل إجراء دراسة معمقة

للقوائم المالية وتحليلها ويكون ذلك بالاستعانة بالتشخيص المالي كأداة لتحديد الوضعية المالية للمؤسسة فهو عبارة عن أداة منظمة من خلال مجموعة من المراحل وتقنيات التسيير التي تساعد على تحديد أصول وجذور المشكل مما يسهل عملية اتخاذ القرار الأنسب.

الإشكالية: على ضوء ما سبق تتجلى إشكالية فيما يلي:

- ما هو دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية؟

وتتفرع عن الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف يساهم التشخيص المالي في تحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية؟

- هل تعتمد مؤسسة صيدال على التشخيص المالي في ترشيد قراراتها المالية؟

- ما هي الأدوات التي تعتمد عليها مؤسسة صيدال في تشخيص وضعيتها المالية؟

الفرضيات:

للإجابة عن الإشكالية والأسئلة الفرعية نطرح الفرضيات التالية:

- التشخيص المالي يساهم على تحديد الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة الاقتصادية.

- تعتمد المؤسسة صيدال على تشخيص المالي فقط في عملية اتخاذ قراراتها.

- تكمن أدوات التشخيص المالي في مؤشرات التوازن المالي و النسبة المالية بالاستعانة بقوائم المالية للمؤسسة.

أهمية الموضوع: يمكن تجسيد أهمية موضوع الدراسة في النقاط التالية:

- تتجلى أهمية الموضوع في كون للتشخيص أداة فعالة في التأثير على عملية صنع القرار وكذا فعاليته.

- استغلال النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث التي يتم الخروج بها.

- عبارة عن إضافة إلى الزاد المعرفي العلمي في هذا المجال.

أهداف الموضوع: وتتمثل في النقاط التالية:

- تهدف هذه الدراسة بشكل عام في تبيان دور التشخيص المالي في ترشيد القرارات المالية.
- التعرف على الوضع الحقيقي للمؤسسة محل الدراسة.
- محاولة إسقاط المعارف النظرية على الدراسة الميدانية.
- عرض أهم الأدوات المستخدمة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية.

أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة الذاتية للبحث في هذا الموضوع.
- الأهمية البالغة التي يحظى بها هذا الموضوع بالنسبة للمؤسسة وكذا انسجامه مع التخصص.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي لإبراز الإطار النظري للموضوع أما في الجانب التطبيقي اعتمدنا على منهج دراسة حالة وذلك بالاعتماد على مختلف الوثائق التي تقدمها لنا المؤسسة محل الدراسة.

صعوبات الدراسة:

- عدم وفرة المراجع بالنسبة للتشخيص المالي.
- صعوبات الوصول إلى المراجع في المكتبات وكذا التواصل بسبب جائحة كورونا.

الدراسات السابقة

بهدف استكمال الجانب النظري وتدعيما لمحتوى دراستنا وفرضياتها، قمنا بالاطلاع على

بعض الدراسات سابقة وعلى سبيل المثال هذه بعض من دراسات:

1- اليمين سعادة: مذكرة ماجستير بعنوان " استخدام التحليل المالي في تقييم أداء للمؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها "، حالة مؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة العالمة_ سطيف جامعة الحاج لخضر باتنة لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،حيث حاول الباحث في دراسته الإلمام بمختلف أدوات المستخدمة في التحليل المالي وإبراز أهميته في تقييم أداء المؤسسة وترشيد قراراتها الإدارية والاطلاع على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة ،حيث توصل في دراسته إلى بعض الاستنتاجات من بينها إن مؤسسة استطاعت تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة، بالإضافة إن المؤسسة تحتفظ بقدر كافي من سيولة وهي تعتبر أموال مجمدة يجب على المؤسسة استثمارها في مجالات أخرى، كما اظهر حساب نسبة التمويل ان المؤسسة غير مثقلة بالديون.

2- صافية سميرة: 2019/2018 مذكرة ماستر بعنوان "دور التشخيص المالي في ترشيد القرارات المالية " دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة - بسكرة - حيث تعتبر هذه الدراسة الأقرب لدراستنا خاصة في الهدف الذي نسعى إليه وهو إبراز دور التشخيص المالي في اختيارات القرارات المالية الأنسب للمؤسسة. فقد توصل صاحب هذه الدراسة، إلى أن التشخيص المالي يساعد بشكل مباشر في عملية اتخاذ القرارات المالية سواء التمويلية أو الاستثمارية أو توزيع الأرباح، وأيضاً في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة وبالتالي يساعد في رسم مخطط التعديل في المستقبل وتقييم الوضعية المالية للمؤسسة، أما تطبيقياً فكان أهم استنتاج أن المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية وهذا ما يجعلها قادرة على تسديد ديونها في موعد استحقاقها ،كما أنها حققت مردودية خلال السنوات الثلاث لكنها لم تقم باستغلالها بالشكل اللازم في حين اتخذت قرار التمويل بالاعتماد على الأموال الخاصة والديون .

3- كلثوم البز ومولود حواس " مقال تم نشره في مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات العدد ثالث جامعة لبويرة تلخص المقال في الإجابة عن التساؤلات التالية والتي تمثلت في كيف يمكن للمؤسسة إن تتبنى خيارا استراتيجيا؟ وما هو دور التشخيص المالي في عملية تقييم بدائل الخيار الاستراتيجي؟ حيث تضمن الموضوع العناصر كل من العناصر التالية: ماهية وأبعاد ومراحل التشخيص المالي وأيضا الخيار الاستراتيجي وكيفية تحديده عن طريق التشخيص المالي.

4- موقع دراستنا بالنسبة للدراسات السابقة:

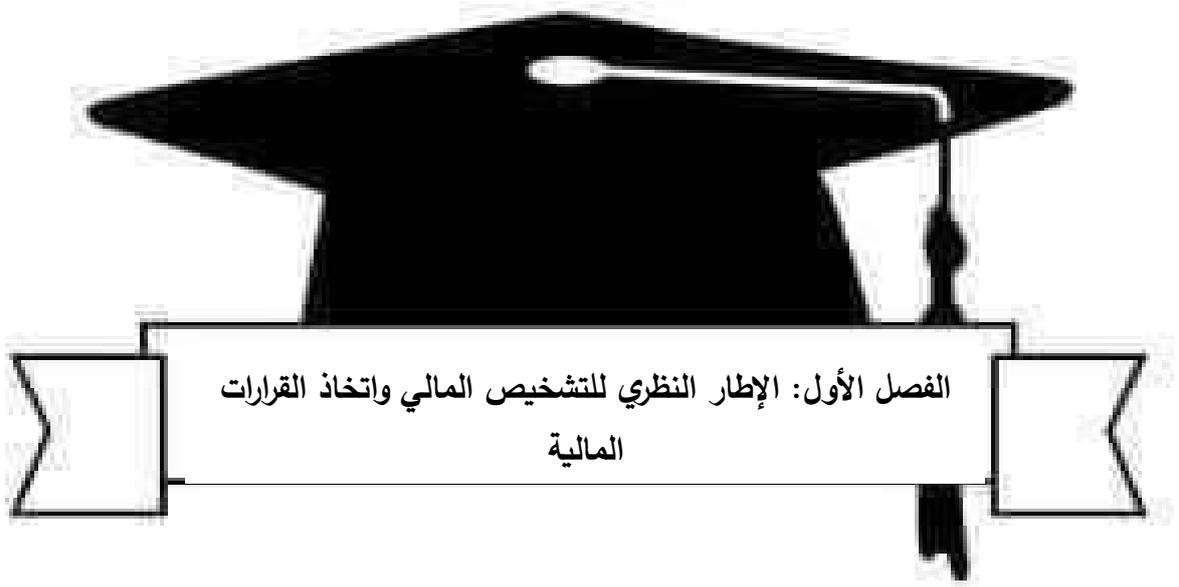
تحمل الدراسة التي بين أيدينا عنوان " دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية "، دراسة حالة مؤسسة صيدال .حيث تعتبر دراستنا مكملة للدراسات السابقة، فهي تشترك مع دراسات السابقة في دور وأهمية التشخيص المالي بصفة عامة، وقد تم التعرف في الدراسة الأولى على استخدام التحليل المالي في تقييم أداء للمؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها أما دراستنا سنحاول فيها معرفة دور التشخيص في اتخاذ القرارات مالية في المؤسسة الاقتصادية فقط، أما بالنسبة لدراسة الحالة فكل دراسة لجأت إلى مؤسسة مختلفة. أما الدراسة الثانية فقد توصلت إلى أن للتشخيص المالي دور كبير اتخاذ القرارات وهذا ما تسعى دراستنا لتأكيدده في حين الدراسة الثالثة كانت عبارة عن مقال اشتمل في مضمونه على دور التشخيص المالي في عملية تقييم بدائل الخيار الاستراتيجي.

5- هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة و اختبار صحة الفرضيات تم تقسيم الدراسة إلى فصلين:

الفصل الأول وهو عبارة عن الإطار النظري للدراسة حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث المبحث الأول تناول أساسيات التشخيص المالي، أما المبحث الثاني تناول ماهية القرارات المالية أما المبحث الأخير درسنا فيه الأدوات المالية المستخدمة في التشخيص المالي.

الفصل الثاني فقد تطرقنا فيه إلى دراسة حالة بمؤسسة صيدال حيث اشتمل على ثالث مباحث الأول عرفنا فيه بالمؤسسة، أما المبحث الثاني قمنا بعملية تشخيص لمؤسسة محل الدراسة أما المبحث الأخير تطرقنا الى تأثير نتائج التشخيص المالي عن القرارات المالية.



الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص المالي واتخاذ القرارات
المالية

تمهيد:

إن عملية اتخاذ القرار تلزم المسير المالي بالقيام بعملية التشخيص المالي أولاً كدراسة تمهيدية لإبراز وتحديد نقاط القوة والضعف للمؤسسة الاقتصادية داخل المحيط الذي تعمل فيه. حيث يرتبط التشخيص المالي ارتباط وثيقاً بحاجة الأطراف المختلفة التي لها علاقة بالمؤسسة الاقتصادية وذلك بهدف معرفة التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية معينة والاتجاهات والتطورات المستقبلية. أي أنه يستعان بالتشخيص المالي من أجل دراسة الماضي ومقارنته بالحاضر بغية التنبؤ بالمستقبل بغرض صناعة المعلومة لمساعدة ذوي صلة باتخاذ القرارات المالية المتعلقة بالمؤسسة الاقتصادية.

ولذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: أساسيات التشخيص المالي.

المبحث الثاني: ماهية القرارات المالية

المبحث الثالث: دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية

المبحث الأول: أساسيات التشخيص المالي.

إن التشخيص المالي أسلوب منظم يهدف إلى تحديد نقاط القوة والعمل على تعزيزها والكشف عن نقاط الضعف والعمل على تصحيحها من خلال استخدام مجموعة من الأدوات و المؤشرات المالية.

المطلب الأول: ماهية التشخيص المالي

الفرع الأول: مفهوم التشخيص المالي

مصطلح التشخيص واسع التداول يستعمل في العديد من مجالات الحياة، ولعل أهمها في مجال الإدارة المالية حيث عرفه G.BSOW على أن: "مصطلح يستعمل في العلوم، أما فيما يخص المجال الصناعي فإنه يستعمل في المؤسسات بهدف استخلاص المعضلات والمشاكل التي تتخبط فيها المؤسسة" (وكال و خليفة، صفحة 128).

ويعرف بأنه مجموعة من الأساليب والطرق الفنية والإحصائية والرياضية التي يقوم بها المحلل على البيانات والكشوف المالية من أجل تقييم أداء المؤسسات والمنظمات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل (الحيالي، 2004، صفحة 21).

كما يعرف التشخيص المالي على أنه مجموعة الأدوات المستخدمة لتقييم الحالة المالية و أداء المؤسسة حيث تتمثل هذه الأدوات فيما يسمى التحليل المالي. " (BOUGAHAM, 2014-2015, p. 15)

مما سبق يتبين أن المشخص المالي يقوم بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لإبراز نقاط القوة والكشف عن نقاط الضعف بهدف إيجاد تصحيحية لنقاط الضعف والعمل على تعزيز نقاط القوة، وتعد المعلومات المالية التي تقدمها كل من المحاسبة التحليلية والعامّة أساس التشخيص باعتبارها المنبع الذي

تصب فيه المعلومات بالنسبة للمسير المالي، وبالإضافة إلى المعلومات التي يقدمها نظام المعلومات المالي المتعلق بالمحيط الذي تعيش فيه المؤسسة.

الفرع الثاني: أهمية التشخيص المالي.

تكن أهمية التشخيص المالي في تقييم الوضعية المالية بهدف تصويب القرارات المالية، فهو منهج لتعزيز القدرة التنبؤية. ويمكن إبراز أهمية التشخيص المالي في النقاط التالية(البز و الحواس، التشخيص المالي كأداة لتحديد الخيار الإستراتيجي، الصفحات 287-288):

- 1- يعتبر أحد مهام المدير في المؤسسات المختلفة ويساعد في أداء مهامه بشكل فعال.
- 2- تستخدمه الجهات المستفيدة في البنوك التجارية عند منحها التسهيلات المصرفية لعملائها، حيث توضح مدى قدرة العملاء، على الوفاء بالتزاماتهم المرتبة على التسهيلات.
- 3- يساعد التشخيص المالي في تقييم الأداء المنصرم من ناحية، ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات الاقتصادية من ناحية أخرى.
- 4- يساعد على اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة.
- 5- يساعد في تقييم المؤسسات تقيما مثاليا شاملا، ويكون من خلاله الحكم عليها بالاستمرارية في نشاطها.
- 6- يعتبر التشخيص المالي أداة فعالة لزيادة فعالية عملية التدقيق.

يمكن القول إن التشخيص المالي احد الدعائم التي يعتمد عليها المسير المالي في اتخاذ القرارات على المدى القصير والمتوسط ويسمح أيضا بالاستغلال العقلاني والمنتظم للموارد المالية.

الفرع الثالث: أهداف التشخيص المالي.

يهدف التشخيص المالي في إطار عملية مرتبة وممنهجة إلى(دردوري، 2014-2015، الصفحات 11-12):

1- التشخيص الدقيق لممتلكات المؤسسة انطلاقا من الميزانية ومدى فعالية التسيير عبر جدول حسابات النتائج.

2- فهم السلوك الاقتصادي والمالي للمؤسسة ومحاولة توقع مدى نمو الهياكل المالية عبر الزمن.

3- يقيم الموقف الاستراتيجي للمؤسسة من خلال تحديده لنقاط القوة والضعف في البيئية الخارجية للمؤسسة.

4- يساعد إدارة المؤسسة على رسم أهدافها سياستها التشغيلية ومنه يضمن لها الدقة في إعداد الخطط السنوية الأزمة.

5- يساعد المسير المالي على تحديد المشاكل التقنية الاقتصادية والمالية والمساعدة في تقييم البيانات الخاصة بمعالجتها.

6- يوفر مؤشرات كمية وتوعية تساعد المخطط المالي والمخطط الاقتصادي في رسم الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية على مستوى المؤسسة وعلى المستوى الوطني.

7- يساعد في توقع مستقبل المؤسسات من حيث تحديد مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها ومنه معرفة الإجراءات المناسبة لتفادي إفلاسها تحسين المساهمين الخسائر المحتملة.

يمكن القول إن التشخيص المالي أحد الدعائم التي يعتمد عليها المسير المالي في اتخاذ القرارات على المدى القصير والمتوسط ويسمح أيضا بالاستغلال العقلاني والمنتظم للموارد المالية.

الفرع الرابع: خطوات ومقومات التشخيص المالي.

أولاً: خطوات التشخيص المالي: يمكن تلخيصها في النقاط التالية (خليفة، الصفحات 8-10):

المرحلة الأولى: تحديد الغاية أو الهدف من إجراء التشخيص وذلك من خلال:

• دراسة وسائل المؤسسة: الهيكل المالي، الخزينة.

• دراسة تشغيل المؤسسة: النشاط، المردودية.

مرحلة الثانية: إعداد وجمع مختلف مصادر المعلومات

• المعلومات غير محاسبية

- من داخل المؤسسة: وتتمثل هذه المعلومات في عنوان الشركة، الموقع الجغرافي، السيرة الذاتية،

عمر المؤسسة، المدراء، النشاط، الحجم.

- من خارج المؤسسة: الموردون، الزبائن، المنافسون، قطاع النشاط، بيئة الاقتصاد الكلي، سوق

المؤسسة.

✓ المعلومات المحاسبية:

- الميزانية المحاسبية المعالجة أو الميزانية الوظيفية أو الميزانية المالية.

- جدول حسابات النتائج أو جدول الأرصدة الوسيطة.

وعلى أساس هذه الوثائق المحاسبية نستخرج النسب المتعلقة بالهيكل المالي والمردودية.

المرحلة الثالثة: اختيار أدوات التحليل المالي الملائمة للأهداف المحددة والمتمثلة في: التوازن

المالي، القدرة على الوفاء، الخطر الاقتصادي والمالي، المردودية، النمو، الاستقلالية المالية، الملائمة المالية.

المرحلة الرابعة: التشخيص المالي وتحديد الفرص والتهديدات.

- الفرص: الملائمة، المردودية المرتفعة، سيولة كافية، نمو قوي.

- التهديدات: انخفاض النتائج المالية، انخفاض رقم أعمال، عدم كفاية الموارد الثابتة، عدم كفاية

الاستثمار، تدهور الخزينة.

المرحلة الخامسة: التكهّنات والتوصيات: أي استنتاجات لأفاق التطور والتوصيات.

ثانيا: مقومات التشخيص المالي

ليحقق القائم على عملية التشخيص المتطلبات والأهداف المنشودة من هذه العملية لابد أن يراعي

العناصر التالية(اليز، التشخيص المالي ودوره في تحديد الخيار الإستراتيجي، 2016، صفحة 370):

1. أن يكون لمتخذ القرار الخليفة الكافية عن المؤسسة ونشاطها والمحيط الذي تنتمي إليه

بنوعيه الداخلي والخارجي وما يتضمنه هذا الأخير من تأثيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية.

2. أن يبرز الفروض التي يبنى عليها عملية التشخيص وأيضا المتغيرات الكمية والنوعية

والتي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة.

3. أن يتسم المشخص نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره والمتمثل في كشف

الحقائق كما أن يقوم بتفسيرها بشكل مجرد بعيد عن التحيز الشخصي، من أجل أن يقوم بعدها بتقديم

تقريره وما يتضمن من مؤشرات وبدائل أو حلول تخدم متخذ القرار وذلك بمراعاة التوصية بما يراه

البديل الأنسب.

1. أن لا يقف المشخص عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المؤسسة بل أن يركز على أسباب واستقراء اتجاهاتها.
2. أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المشخص معلوماته بقدر معقول من المصداقية أو الموثوقية ولا بد أن تتسم بنوع من الموازنة بين الموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى.

المطلب الثاني: أساليب وأدوات التشخيص المالي:

الفرع الأول: أساليب التشخيص المالي

يتطرق التشخيص المالي إلى مجموعة من الطرق تتمثل في (بن ساسي و قريشي، 2006، الصفحات 50-51):

❖ **التشخيص التطوري:** يقوم التشخيص التطوري على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات متتالية، حيث يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة من أجل تشخيص الوضع الحالي وتقدير الوضعية المالية المستقبلية، ولإجراء هذه الدراسة لا بد من امتلاك المؤسسة لنظام معلومات محاسبي و مالي متطور وفعال حتى يتمكن المحلل المالي من رسم التطور المستقبلي للوضعية المالية. ويرتكز التشخيص المالي التطوري على العناصر التالية:

- **التطور النشاط:** أي متابعة التغييرات في النشاط عبر الزمن، اعتمادا على التغيير في رقم الأعمال أو القيمة المضافة أو النتائج المحاسبية... الخ. ومن ثم الحكم على نمو النشاط فيما إذا كان يتطابق مع أهداف المؤسسة ومعطيات السوق وبناءا على الحالات النمو (مرتفع، مستقر، منخفض) يستطيع المحلل المالي مراقبة التطور في هيكل التكاليف والذي من المفترض أن يتناسب طردا مع تطور النشاط.

- **تطور أصول المؤسسة:** تعبر الأصول عن مجموع الإمكانيات المادية والمعنوية والمالية المستخدمة في ممارسة أنشطتها، ومن ثم مراقبة تطور النشاط هذه الإمكانيات يعد ضروري لتشخيص النمو الداخلي والخارجي، كما يعد مؤشر استراتيجي هام يعبر عن الوجهة الاستراتيجية للمؤسسة إذا كانت تتجه نحو النمو أو البقاء أو الانسحاب من السوق.

- **تطور هيكل دورة الاستغلال:** يتكون هيكل دورة الاستغلال من العملاء، الموردون، المخزونات والتي تشكل في مجموعها الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال، والتي ينبغي مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط (ارتفاع رقم أعمال)، من أجل الحكم على مستوى الاحتياجات المالية.

- **تطور الهيكل المالي:** يتشكل الهيكل المالي من مصادر التمويل المؤسسة والمتمثلة في الأموال الخاصة ومصادر الاستدانة، بما يمكن المحلل المالي من مراقبة مستويات الاستدانة التمويل الذاتي ومساهمات الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها وقدرتها على السداد ومدى استقلاليتها المالية وتأثير الاستدانة على المردودية... الخ.

- **تطور المردودية:** تعتبر المردودية الأساس الرئيسي التي يقوم عليه الهدف الاقتصادي للمؤسسة، كما تعتبر ضمان للبقاء والنمو والاستمرارية وتعد أحد أهم المؤشرات التي تستخدم في الحكم على أداء المؤسسة من جميع النواحي، وعليه فمراقبة تطور معدلات المردودية يمثل قاعدة أساسية للتشخيص المالي التطوري وذلك عن طريق نسب المردودية و آلية أثر الرافعة المالية.

ونجد طرق أخرى في (بودرمة، 2014-2015، صفحة 11):

❖ **تشخيص المقارن:** يركز على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ومقارنتها مع مؤسسات مماثلة في نشاط، وعليه فالأساس الذي يعتمد عليه التشخيص المقارن هو الحكم على وضع المؤسسة بناء على معطيات المؤسسات الرائدة في نفس القطاع. باستخدام مجموعة من

الأرصدة والأدوات والمؤشرات المالية. الهدف من هذا التشخيص مراقبة أداء المالي للمؤسسة بناء على التغيير في المحيط، خصوصا في حالات المحيط الغير مستقر .

❖ **تشخيص معياري:** يمكن اعتبار التشخيص المعياري امتداد للتشخيص المقارن، إذ نلجأ إلى لاستخدام معدلات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسة شاملة ومستمرة لقطاع معين من طرف مؤسسات ومكاتب دراسة مختصة.

الفرع الثاني: أدوات التشخيص المالي

يهدف المشخص المالي إلى تحديد ومعرفة جوانب القوة و الضعف في الحياة المالية للمؤسسة لتحسين الوضع في المستقبل وضمان استمرار التسيير الفعال من خلال مجموعة من الأدوات المتكاملة تتمثل في(الكايد، 2010، الصفحات 38-39):

1. **تحليل الهيكل المالي:** يهدف ضمان تمويل الاحتياجات المالية دون التأثير على القيود التوازن المالي والمردودية والملائمة المالية، وذلك اعتمادا على المنظور المالي المرتكز على منظور الذمة المالية ومبدأ السيولة والاستحقاق أو المنظور الوظيفي للمؤسسة والفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل.

2. **تقييم النشاط والنتائج:** يهتم هذا التحليل بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير، وهي أرصدة توضح المراحل التي تتشكل كل من خلالها الربح أو الخسارة من خلالها يمكن تحديد الأسباب التي أدت إلى النتيجة المحققة من ثم تصور الحلول والإجراءات التي تبقي على الوضع أو تحسين حسب كل حالة.

3. **تقييم المردودية:** وهي وسيلة تمكن المحلل المالي من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها وهي المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء، ويمكن من خلالها اتخاذ قرارات التمويل و قرارات الاستثمار وغيرها.

4. تحليل التدفقات المالية: حيث يمكن بهذا التحليل استخدام جداول تدفقات المالية تحليل

التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة وتحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز أو ذلك الفائض، كما يحوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي والتي لها دور في اتخاذ بعض القرارات الاستراتيجية المتبناة من طرف المؤسسة.

الفرع الثالث: الأطراف المستفيدة من التشخيص المالي وصعوباته

أولاً: الجهات المستفيدة من التشخيص المالي

وتتلخص الأطراف التي تستفيد من التشخيص المالي كما يلي (البز و الحواس، التشخيص المالي كأداة لتحديد الخيار الإستراتيجي، الصفحات 296-298):

1. إدارة المؤسسة: تهتم الإدارة بكل جوانب المركز المالي، خاصة وأنها تعمل لتحقيق مصلحة الملاك، والتي تمثل في تعظيم أو مضاعفة حق الملكية، وأيضاً الدائنون من حيث التأكيد على سداد مستحقاتهم عندما يحين أجل الاستحقاق.
2. العاملون في المؤسسة: زيادة الأجر مع ثبات الإنتاجية، يعني انخفاض العائد المخصص للملاك بطريقة مباشرة (خفض التوزيعات) أو بطريقة غير مباشرة (عدم تمويل الداخلي) أو إضعاف المركز المالي، إذا ما تم دفع التوزيعات من الاحتياط. أي من المفيد للعاملين معرفة المركز المالي للمشروع الذي ينتمون إليه، والتأكد من سلامة إدارة الأموال.
3. المساهمون: يهتم المساهمون في الوحدة الاقتصادية بالعائد على الأموال المستثمرة، وعلى سلامة الاستثمارات في المشروع. لذلك فهم يبحثون عما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم، وقد يختلف هذا قليلاً عن المساهمين المرتقبين، الذين يحاولون معرفة هل من الأفضل بالنسبة لهم شراء أسهم المشروع أم لا.

4. **الدائنون:** يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة بالمشروع أو المحتمل شراؤه للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد أو أقرض أو بصدد إقراض الأموال للمشروع، وقد يكون الدائن بنكا أو مؤسسات مالية، لذلك فهم يهتمون بصفة عامة بالتعرف على مدى إمكانية المؤسسة الوفاء بالقروض عندما يحين أجل الاستحقاق.

5. **الموردون:** يهتم المورد التأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه، واستقرار الأوضاع المالية ما إذا كان سيستمر في التعامل معه أو يقلل هذا التعامل، وبذلك يستفيد المورد من البيانات التي ينشرها العملاء بصفة دورية.

6. **العملاء:** يمكن للعميل، وذلك عن طريق استخدام البيانات التي ينشرها المورد كذلك منافسيه، معرفة ما إذا كانت الشروط التي يتحصل عليها، خاصة فترة الائتمان مماثلة لما تمنح لغيره أم لا، وتتم المقارنة باستخدام القوائم المالية بحساب متوسط فترة الائتمان.

7. **البنوك:** حيث تهتم هذه الأخيرة بالتشخيص المالي لغرض التأكد من سلامة المركز المالي للمؤسسة المقترضة، وبالتالي إمكانية قيامها بتسديد القرض إمكانية قيامها بتسديد القرض في تاريخ استحقاقه، كما ينصب اهتمام البنوك على تحليل ربحية المؤسسة في الأجل القصير ضمانا لحقوقها.

ثانيا: صعوبات التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية

يصادف المشخص المالي أثناء تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة مشاكل نذكر منها:

1. **مشكلة المعلومة المالية والمحاسبية**(مواعي و برينيس، 2016، الصفحات 27-29):

عدم توفر جميع الخصائص النوعية للمعلومات المالية و المحاسبية، ينجر عنه الوصول لنتائج غير صادقة عند القيام بالتشخيص المالي وهذا ما يؤثر سلبا عن عملية التقييم. فالإدراج الخاطئ لبعض عناصر الميزانية كالتسبيقات أو القروض من قبل الملاك والتي يتم تسجيلها على مستوى الديون، إلا أنها في الحقيقة جزء من الأموال الخاصة، مما يؤدي

لصعوبة الفصل بين سياسة مكافأة المسيرين و سياسة توزيع الأرباح نتيجة الخلط بين

عناصر الذمة الشخصية للمسيرين و عناصر ذمة المؤسسة.

كما أشارت (صفية، 2019، صفحة 14) إلى:

1. **حدودية استخدام النسب المالية:** حيث يهدف استخدام النسب إلى تحقيق ثلاث أهداف هي:

- تحليل الوضعية التاريخية للمؤسسة، حيث يتم تحليل الوضعية المالية للمؤسسة وتقييم صحتها اعتمادا على معطيات والبيانات التاريخية.

- كما تستخدم من طرف المؤسسة المالية لتقدير ملائمة المؤسسات عند التمويل من الخارج.

- تستخدم لمقارنة طرق التسيير المقاولات وإعداد المخطط الاستراتيجي.

المطلب الثالث: القوائم المالية المستخدمة في التشخيص المالي

الفرع الأول: الميزانية المالية

1. تعريف الميزانية المالية:

"تعتبر عن عملية جرد لعناصر الأصول والخصوم، كما تعبر عن الآجال التي ترتب حسبها هذه

العناصر أي حسب مبدأ السيولة والاستحقاق، ويتم هذا الترتيب حسب المبادئ التالية:

- ترتيب الأصول حسب درجة السيولة المتزايدة من الأعلى إلى الأسفل.

- ترتب الخصوم حسب درجة استحقاقها المتزايدة من الأعلى إلى الأسفل.

- كما يعتمد أيضا في الترتيب معيار السنة الواحدة" (عبد الرحيم، 2015-2016، صفحة 20).

2. **مكونات الميزانية المالية:** وتتكون من جانبين جانب الأصول وجانب الخصوم:

أولاً: جانب الأصول: ويضم الأصول الثابتة والأصول الغير الثابتة:

- ✓ الأصول الثابتة: "وهي عبارة عن الممتلكات منقولة الملموسة و غير ملموسة مكتتاة بمعرفة الوحدة لغير أغراض البيع أو التحويل بل لاستمرار واستعمالها طوال فترة وجودها" (خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب و الإستشارات الإدارية، 2006، صفحة 20). و تشمل على:
- ✓ الأصول الغير جارية (الثابتة): حسب النظام المحاسبي scf الجزائري على (بن سانية، 2018، صفحة 31):

- التثبيتات المعنوية: وهي الأصول التي ليس لها وجود مادي وتستخدم لأكثر من دورة مثل مصاريف البحث و التطوير، البرمجيات، شهرة محل، العلامة التجارية ... وتضم ح/20 وما تفرع منه ما عدا ح/207.

- التثبيتات العينية: مثل الأراضي، والمباني، و المعدات والأدوات ...

- التثبيتات الجارية انجازها: وهي تثبيتات التي ما تزال غير مكتملة في تاريخ انتهاء كل سنة مالية وكذلك التسبيقات والمدفوعات على الحساب التي تقدمها المؤسسة للغير من أجل اقتناء تثبيت ما، وتضم ح/23.

- التثبيتات المالية: تضم التثبيتات المالية الفئات الأربعة التالية:

- سندات المساهمة و الحسابات الدائنة الملحقة التي يعد امتلاكها الدائم مفيدا للمؤسسة)
- أي يسمح بممارسة نفوذ على الشركة المصدرة للسندات و الرقابة عليها).
- سندات مثبتة لنشاط المحفظة (تدر مردودية دون التدخل في التسيير).
- السندات المثبتة أخرى التي تمثل أقساط رأس المال أو توظيفات طويلة الأجل.

• القروض والحسابات الدائنة التي أصدرتها المؤسسة ولا تنوي أو لا يسعها القيام ببيعها في

الأجل القصير: قروض للغير لأكثر من 12 شهرا، حسابات الزبائن الدائنة وغيرها من حسابات

الزبائن الدائنة وغيرها من الحسابات الدائنة للاستغلال التي تفوق 12 شهرا.

تشمل التثبيات المالية حسب SCF حسابات التالية:

- ح/26 وما تفرع عنه ما عدا ح/269 - ح/27 وما تفرع عنه ما عدا ح/279

✓ الأصول الجارية:

"هي الأصول التي يرتقب الكيان إمكانية إنجازه أو بيعه أو استهلاكه في إطار دائرة للاستغلال العادي أو تتم حيازتها أساسا لغايات إجراء المعاملات أو لمدة قصيرة يرتقب الكيان إنجازها في غضون الأشهر الاثني عشر التي تلي تاريخ إقفال سنته المالية. أو تمثل أموال الخزينة التي لا يخضع استعمالها للقيود" (الجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 81).

تضم الأصول الجارية العناصر التالية (عزالدين، 2016-2017، الصفحات 22-

:23)

- المخزونات: وتشمل السلع والمنتجات التامة الصنع، المواد الأولية، المنتجات والخدمات قيد

التنفيذ، الفضلات والمهملات وغيرها.

- الحسابات المدينة: والتي تتضمن الزبائن والمدنيين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة،

وتتضمن المبالغ المستحقة على الزبائن، أوراق القبض، الضرائب والأعباء المثبتة مسبقا.

- الاستثمارات قصيرة الأجل والتي تضمن الأوراق المالية والأسهم وسندات شركات أخرى يمكن

تداولها في السوق (ح/50).

- المصروفات المدفوعة مسبقا (أعباء مقيدة سلفا) (ح/486)

- خزينة الأصول أو النقديات وما يعادلها، وتشمل النقدية في الصندوق، الحسابات الجارية

لدى البنوك والبريد، أوراق القبض قصيرة الأجل ح/52، ح/53، ح/54، ح/58.

ثانيا: جانب الخصوم

تعرف الخصوم على أنها: "التزامات حالية للمؤسسة مترتبة عن أحداث سابقة من المحتمل أن تؤدي تسويتها إلى خروج موارد تتجسد في المنافع الاقتصادية المستقبلية" (بنية، 2018-2019). وتقسم إلى مجموعتين:

- رؤوس الأموال الخاصة والخصوم غير الجارية: "تتضمن رؤوس الأموال الخاصة رأس المال الصادر و الاحتياطات و النتيجة الصافية للسنة الدالية... الخ. أما الخصوم غير الجارية فتتمثل في الديون الخارجية التي يتم انقضائها (آجال استحقاقها) في مدة تزيد عن دورة استغلال كاملة (تسمى في التحليل المالي: الديون الطويلة ومتوسطة الأجل) ، وهي تشمل الاقتراضات من مؤسسات القرض (قروض بنكية،) القروض السندية، و كذلك القروض المتعلقة بالإيجار التمويلي..."(عزالدين، 2016-2017، صفحة 25).

- الخصوم الجارية: "وتشمل مجموعة الديون التي تستفيد منها المؤسسة لمدة لا تزيد عن السنة، و تتمثل في الموردين، الضرائب الواجبة الدفع... الخ، و تسمى في التحليل الدالي بالديون قصيرة الأجل"(عزالدين، 2016-2017، صفحة 25).

شكل الميزانية المالية: يوضح كما ورد في الجريدة الرسمية في الملحقين رقم (01) و (02)

ولذلك يمكن توضيح الميزانية المالية المختصرة أو قائمة المركز المالي في الشكل التالي:

جدول رقم(01): الميزانية المالية المختصرة

الأصول	ملاحظة	صافي N	صافي N-1	الخصوم	ملاحظة	صافي N	صافي N-1
الأصول غير الجارية				الأموال الدائمة الأموال الخاصة الخصوم غير جارية			
الأصول الجارية				الخصوم جارية			
مجموع الأصول				مجموع الخصوم			

المصدر: (بن ساسي و قريشي، 2006، صفحة 66)

الفرع الثاني: جدول حسابات النتائج

1. تعريف جدول حسابات النتائج

"هو جدول بياني ملخص للأعباء و الإيرادات المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية و لا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب و يبرز بالتميز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة)" (ساجي، 2016-2017، صفحة 14).

"ويعطي جدول حسابات النتائج صورة أكثر حيوية عن المؤسسة حيث يقيس أداء المؤسسة خلال الفترة المالية المنتهية و يبين ما إذا كانت النتيجة هذا الأداء ربحاً أو خسارة ، و ذلك عن طريق مقارنة الإيرادات بالتكاليف" (الرميدي و سماي، 2011، صفحة 41).

2. إعداد جدول حسابات النتائج: ويتم إعداده وفق طريقتين كالتالي:

-دراسة تفصيلية لعناصر جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة (شتاتحة، 2017):

- إنتاج السنة المالية: ويدخل في حسابه أربع حسابات (حسابات الإنتاج) حيث:

إنتاج السنة المالية = المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتجات

الملحقة + الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون + الإنتاج المثبت + إعانات الاستغلال.

$$\text{إنتاج السنة المالية} = 70\text{ح} + 72\text{ح} + 73\text{ح} + 74\text{ح}$$

- استهلاك السنة المالية: ويدخل في حسابه 3 حسابات حيث:

استهلاك السنة المالية = المشتريات المستهلكة + الخدمات الخارجية + الاستهلاكات الخارجية

$$\text{استهلاك السنة المالية} = 60\text{د} + 61\text{د} + 62\text{د}$$

الأخرى.

- القيمة المضافة للاستغلال: وهي عبارة عن الفرق بين إنتاج و استهلاك السنة المالية

القيمة المضافة للاستغلال = إنتاج السنة المالية - استهلاك السنة المالية

$$= 70\text{د} + 72\text{د} + 73\text{د} + 74\text{د} - (60\text{د} + 61\text{د} + 62\text{د})$$

- إجمالي فائض الاستغلال: يعرف على أنه الموارد التي تحصلها المؤسسة من خلال

نشاطها الرئيسي للاستغلال. القيمة المضافة للاستغلال مطروح منها أعباء المستخدمين والضرائب

والرسوم والمدفوعات المماثلة، أي:

$$\text{إجمالي فائض الاستغلال} = \text{القيمة المضافة للاستغلال} - 63\text{د} - 64\text{د}$$

- النتيجة العملياتية: هو مجموع العمليات التي تقوم بها المؤسسة من أنشطة تجارية و إنتاجية

مضافا إليها النشاطات العملياتية، يعبر عنه بأنه إجمالي فائض الاستغلال مضافا إليه المنتجات

العملياتية الأخرى ومطروحا منه الأعباء العملياتية الأخرى وكذا مخصصات الإهلاكات والمؤونات

وخسارة القيمة ومضافا إليه استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات، أي أن:

$$\text{النتيجة العملياتية} = \text{إجمالي فائض الاستغلال} + 75\text{د} - 65\text{د} - 68\text{د} + 78\text{د}$$

- **النتيجة المالية:** وهي النتيجة التي تم تحقيقها من خلال العمليات المالية التي قامت بها المؤسسة، حيث تمثل الفرق بين المنتوجات المالية والأعباء المالية:

$$\text{النتيجة المالية} = \text{د76} - \text{د66}$$

- **النتيجة العادية قبل الضرائب:** هي نتيجة الأنشطة العادية التي تقوم بها المؤسسة دون خصم الضرائب. أي هي مجموع كل من النتيجة العملياتية والنتيجة المالية.

$$\text{النتيجة العادية قبل الضرائب} = \text{النتيجة العملياتية} + \text{النتيجة المالية}$$

- **النتيجة الصافية للأنشطة العادية:** و هي النتيجة الصافية وذلك بعد طرح الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية والضرائب المؤجلة عن النتائج العادية.

$$\text{النتيجة الصافية للأنشطة العادية} = \text{النتيجة العادية قبل الضرائب} - \text{د(695 و 698)} - \text{د(692 و 693)}$$

ملاحظة: معدل الضرائب هو 19% في المؤسسات الصناعية، و 20% في المؤسسات التجارية

- **النتيجة غير العادية:** وهي عبارة عن الفرق بين د77 عناصر غير عادية (المنتجات) ود67 عناصر غير عادية (الأعباء) حيث يقابلها في المخطط المحاسبي القديم نتيجة خارج الاستغلال.

$$\text{النتيجة غير العادية} = \text{د77} - \text{د67}$$

- **صافي نتيجة السنة المالية:** وهي عبارة عن جمع أو طرح (حسب الحالة) النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة غير العادية.

$$\text{صافي نتيجة السنة المالية} = \text{النتيجة الصافية للأنشطة العادية} \pm \text{النتيجة غير العادية}$$

شكل جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة: موضح في الملحق رقم (03)

دراسة التفصيلية لعناصر حساب النتائج حسب الوظيفة (شتاتحة، 2017) .

- هامش الربح الإجمالي: وهو الفرق بين رقم أعمال الدورة والمتمثل في مبيعاتها من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة وتكلفة هذه المبيعات من بضاعة مستهلكة ومواد أولية ومختلف الاستهلاكات المتعلقة بهذه المبيعات.

$$\text{هامش الربح الإجمالي} = \text{رقم الأعمال} - \text{تكلفة المبيعات}$$

- النتيجة العملياتية = هامش الربح الإجمالي + المنتجات العملياتية الأخرى - التكاليف التجارية - الأعباء الإدارية - والأعباء الأخرى العملياتية.

$$\text{النتيجة العملياتية} = \text{هامش الربح الإجمالي} + \text{المنتجات العملياتية الأخرى} - \text{التكاليف التجارية} - \text{الأعباء الإدارية} - \text{الأعباء الأخرى العملياتية}$$

- النتيجة العادية قبل الضريبة = النتيجة العملياتية - مصاريف المستخدمين ومخصصات الإهلاكات + منتجات مالية - أعباء مالية.
- النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضريبة - الضرائب الواجبة الدفع عن النتائج العادية - الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية.
- النتيجة الصافية للسنة المالية: النتيجة الصافية للأنشطة العادية - الأعباء الغير عادية + المنتجات الغير عادية.

الفرع الثالث: جدول التدفقات النقدية وجدول التمويل

أولاً: جدول تدفقات النقدية

1. تعريف قائمة التدفقات النقدية:

" هي القائمة توضح التدفقات النقدية أي النقد الذي تم تدفقه إلى المؤسسة (أو إلى خارج المؤسسة) عن طريق بيع منتجات مثلاً، والنقد الذي تم تدفقه خارج المؤسسة عن طريق شراء مواد وخامات وسداد ديون وغيرها. قدرة المؤسسة على إدارة التدفقات النقدية هي أمر هام يؤثر في مستقبل المؤسسة ولذلك كانت هذه القائمة وسيلة لتوضيح هذا الأمر. هذه القائمة تتكون من مجموع الزيادة والنقص التي حدثت في النقدية نتيجة لما قامت به الشركة من بيع وشراء وسداد ديون واقتراض" (بدار و نبيح، صفحة 25).

2. مكونات قائمة التدفقات النقدية: وتتكون من ثلاثة أقسام هي:

• **التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:** وهي التدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة

الرئيسية التي تمارسها المؤسسة والتي تشمل ما يلي (الصيرفي، 2014، صفحة 198):

-صافي الدخل النقدي للفترة.

- النقد المحصل من العملاء، أي النتائج عن المبيعات.

-النقد المدفوع للموردين.

- النقد المدفوع للضرائب.

- النقد المدفوع على المصاريف المختلفة.

• **تدفقات الخزينة المرتبطة بالأنشطة الاستثمارية:** وهي التدفقات التي تولدها أنشطة

الاستثمار وتسمح (هذه التدفقات) بقياس المبالغ الموجهة لتجديد وتنمية نشاط المؤسسة من أجل

الحفاظ أو تحسين مستوى تدفقات الخزينة. تتضمن هذه التدفقات والمدفوعات الناجمة عن (نجار، 2015-2016، صفحة 57):

- اقتناء أو التنازل عن القيم المادية (الأراضي، مباني، المعدات والأدوات، ...الخ)، غير المادية (البراءات، العلامات، ...) والمالية (الضمانات المدفوعة، سندات التوظيف مستبعدة في حساب الخزينة،...).

- شراء أو التنازل عن قسط من رأس المال شركات أخرى.

- إمداد القروض أو التسبيقات.

• **تدفقات الخزينة المرتبطة بالأنشطة التمويلية:** تعمل هذه التدفقات على تسطير مختلف مصادر التمويل (الداخلية و الخارجية) ومختلف المدفوعات المتعلقة بذلك (توزيع الأرباح، تسديد القروض،...). تتكون عمليات التمويل من (شيحة، 2010، صفحة 162):

- المقبوضات الصافية الرأس المال.

- المدفوعات الصافية للقروض.

- الأرباح الموزعة.

- تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار.

- تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل.

- تغير خزينة الأصول.

3. أهمية قائمة التدفقات النقدية (الشيخ، 2008، صفحة 15):

- تساعد قائمة التدفقات النقدية في الحصول على معلومات تمكن المستخدمين من تقييم التغيرات في صافي موجودات الشركة وهيكلها التمويلي (بما في ذلك السيولة والملائمة المالية).
- تعتبر المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية مفيدة في قياس القدرة على توليد النقدية وما يعادلها، وكذلك مساعدة المستخدمين على بناء نماذج تمكنهم من عمل التقديرات والمقارنات فيما يتعلق بالقيم الحالية للتدفقات النقدية لمختلف الشركات. كما أنها تساعد في عملية إجراء المقارنات بين تقارير تقييم الأداء التشغيلي لمختلف تلك المنشآت، وذلك بسبب عدم تأثير المعالجات المحاسبية المختلفة.
- ما تستخدم المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية التاريخية كمؤشر يساعد في التنبؤ غالبا بمقادير وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية، وتحديد عوامل التأكد المرتبطة بها. كما أنها تعتبر مفيدة في فحص الاختلاف بين صافي الربح والتدفقات النقدية.

4. إعداد جدول التدفقات الخزينة: ويتم تبعا لطريقتين كالاتي:

- أ. جدول التدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة: تركز على تقديم الأجزاء الرئيسية لدخول وخروج النقديات الإجمالية قصد الحصول على التدفق الصافي للخرزينة والجدول التالي يوضح نموذجا للطريقة:

- شكل جدول تدفقات الخزينة وفق الطريقة المباشرة تم توضيحه في الملحق رقم (5)

- ب. جدول تدفقات الخزينة وفقا للطريقة الغير مباشرة: يتم تحديد التدفقات النقدية فيها بإجراء تعديلات على صافي الربح المتولد خلال السنة، ويتم ذلك بتسوية البنود التي تؤثر على صافي الدخل كما هو موضح في الشكل التالي: الملحق رقم (6)

ثانيا: جداول التمويل

1. تعريف جداول التمويل: هو قائمة تشمل الموارد المالية للمؤسسة واستخداماتها، فيوضح التغيرات التي تطرأ على الأصول و الخصوم لميزانيتين متتاليتين أو لمجموعة من ميزانيات(حنفي ع.، إستراتيجية الإدارة المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، 2008، صفحة 133).

2. مضمون جدول التمويل

أولاً: كيفية إعداد جدول التمويل

يتكون جدول التمويل من قسمين الاستخدامات والموارد، ويعد وفق (صوفان، 2017-2018، صفحة 58):

- الخطوة الأولى: يتم فيها رصد التغيرات التي تحصل في عناصر الميزانية خلال فترة زمنية معينة.

- الخطوة الثانية: يتم فيها تصنيف هذه التغيرات طبقاً للقاعدة التالية:

الموارد : تتكون من

النقص في الأصول، الزيادة في الخصوم، الزيادة في الموال الخاصة.

الاستخدامات: تتكون من:

الزيادة في الأصول، النقص في الخصوم، النقص في الأموال الخاصة.

مع إبراز التمويل الذاتي كجانب أساسي من تمويل المؤسسة.

ثانيا: إعداد جدول التمويل

أولاً شرح مكونات محتوى القسم الأول من جدول التمويل

1-الموارد الدائمة: وتتكون من العناصر التالية(بودريمة، 2014-2015، صفحة 39،53):

➤ **القدرة على التمويل الذاتي:** تتمثل القدرة التمويل الذاتي في قدرة المؤسسة في قدرة المؤسسة

على تمويل استثمارات جديدة باعتمادها على مواردها المالية الذاتية، أو بطريقة غير مباشرة

كتسديد القروض التي استعملت في تمويل الاستثمارات وتحسب قدرة التمويل الذاتي من

خلال العلاقة التالية:

القدرة على التمويل الذاتي = نتيجة الدورة الصافية + حصص الإهلاك + مخصصات المؤونات
وخسائر القيمة - استرجاعات خسائر القيمة والمؤونات + القيمة المحاسبية الصافية للتثبيات المتنازل
عنها- نتائج الاستثمارات المتنازل عنها - جزء محول من الإعانات الاستثمارية المحول للنتيجة

➤ **التنازل عن الاستثمارات:** تشمل كل التثبيات المتنازل عنها بسعر السوق.

- كما ورد لدى (نجار، 2015-2016، صفحة 50):

➤ **رفع الأموال الخاصة:** يقصد بها الزيادة في أموال الجماعة أو الشخصية من مصادر خارجية وليس

عن طريق إدماج الاحتياط أو نتائج رهن التخصص

➤ **الحصول على قروض جديدة:** أي حصول المؤسسة على ديون مالية جديدة.

2- **الاستخدامات المستقرة:** وتتكون من العناصر التالية: (عبد الرحيم، 2015-2016، صفحة 63)

• **حيازة استثمارات جديدة:** قد تشمل العملية حيازة التثبيات الملموسة أو الغير ملموسة أو التثبيات

المالية والتي يتم تسجيلها بالقيمة الإجمالية خلال الدورة ويتم حسابها بالعلاقة التالية (عبد الرحيم،

2015-2016، صفحة 63):

مشتريات الاستثمارات = الاستثمارات الصافية + حصص الإهلاكات للدورة + القيمة الباقية للتنازل
عن الاستثمارات

• **المصاريف الموزعة على عدة سنوات:** وهي عبارة عن المصاريف التي يتم توزيعها على

السنوات الخمسة القادمة فهي تؤدي دور الإهلاكات في تخفيض المصاريف الحالية وزيادة النتيجة

ويتم حسابها من خلال الميزانية المعلومات المحاسبية المتممة لها.

- **تخفيض الأموال الخاصة:** أي التخفيض في رأس مال الشركة وقد يكون ذلك من خلال تخلي المساهم عن أسهم المؤسسة وبالتحديد عندما تكون المؤسسة في وضعية مالية غير جيدة أو اتخاذ قرار إعادة هيكلتها.

- **تسديد الديون:** وهذه العملية خاصة بتسديد مختلف القروض البنكية والقروض الخاصة بعقود الإيجار

التمويلي ما عدا الاعتمادات البنكية الجارية ويتم حسابها بالعلاقة التالية:

$$\text{ديون الدورة الحالية} = \text{ديون الدورة السابقة} + \text{الارتفاع في الديون} - \text{التسديدات}$$

- **توزيع الأرباح:** وتخص الأرباح خلال الدورة ن-1 والتي يتم توزيعها خلال الدورة ن ، فالأرباح المحتجزة تعبر عن مقدار ما وزعته المؤسسة على شركائها أو مساهميها أو عمالها من أرباح تحققت خلال الدورة المالية السابقة ويتم حسابها بالعلاقة التالية:

$$\text{الأرباح الموزعة} = \text{نتيجة الدورة السابقة} - \text{الارتفاع في الاحتياط}$$

جدول رقم (2): القسم الأول من جدول التمويل (التمويل طويل و المتوسط الأجل)

الاستخدامات المستقرة	الموارد الدائمة
حيازة استثمارات جديدة مصاريف موزعة على عدة سنوات تسديد الديون البنكية والمالية التخفيض من الأموال الخاصة تسديد مكافأة رأس المال توزيع الأرباح	القدرة على التمويل الذاتي التنازل عن الاستثمارات الرفع من الأموال الخاصة الحصول على قروض جديدة
التغير في الاستخدامات المستقرة	التغير في الموارد الدائمة
$\begin{array}{ccc} + & \longleftarrow \text{التغير في رأس المال العامل} \longrightarrow & - \end{array}$	

المصدر: (بن ساسي و قرشي، 2006، صفحة 111)

ثالثاً: شرح مكونات محتوى القسم الثاني من جدول التمويل

يتضمن التغيرات في الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي و تأثير هذا التغير على الخزينة الصافية الإجمالية ونلخص هذه العناصر في النقاط التالية (عبد الرحيم، 2015-2016، صفحة 65):

التغير في الموارد الاستغلال: ينتج عن هذا التغيير في الاحتياج رأس المال العامل للاستغلال والذي يعني لنا الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال في الدورة الجارية الناتجة عن التباعد الزمني بين أجال التسديد وأجال الدفع والتي تحسب بالفرق بين الاستخدامات والموارد وفق العلاقة التالية:

$$\text{التغير في الاحتياج في رأس المال العامل} = \text{التغير في الاستخدامات الاستغلال} - \text{التغير في الموارد الاستغلال}$$

التغير في الموارد خارج الاستغلال: ينتج عن التغير في الاحتياج لرأس مال العمال خارج الاستغلال ويتم حسابه من خلال العلاقة التالية:

$$\text{التغير في الاحتياج في رأس المال العامل} = \text{التغير في استخدامات خارج الاستغلال} - \text{التغير في موارد خارج الاستغلال}$$

التغير في عناصر الخزينة: يحسب هذا التغيير من خلال الفرق بين التغير في الموارد الخزينة والتغير في استخدامات الخزينة ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{التغير في الخزينة} = \text{التغير في استخدامات الخزينة} - \text{التغير في موارد الخزينة}$$

ومن خلال قيمة الأرصدة السابقة يتم حساب التغير في رأس مال العامل من أسفل الميزانية وفقاً للعلاقة التالية:

$$\text{التغير في الاحتياج في رأس المال العامل} = \text{التغير في احتياجات رأس المال العامل للاستغلال} + \text{التغير في احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال} + \text{التغير في الخزينة الصافية}$$

جدول رقم(3): القسم الثاني من جدول التمويل (التمويل القصير الأجل)

البيان	استخدام	مورد	الرصيد 1-2
التغير في عناصر الاستغلال التغير في استخدامات الاستغلال التغير في موارد الاستغلال			
أ . التغير في الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال			
التغير في عناصر خارج الاستغلال التغير في المدينين الآخرين التغير في الدائنين الآخرين			
ب . التغير في الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال			
صافي التغير في الاحتياج في رأس المال العامل (أ + ب)			
تغيرات الخزينة التغير في الاستخدامات التغير في الموارد			
ج . التغير في الخزينة الصافية			
التغير في رأس المال العامل (أ + ب + ج)			

المصدر: (بن ساسي و قريشي، 2006، صفحة 115)

المبحث الثاني: عملية اتخاذ القرارات المالية.

تمهيد:

تعد عملية صنع القرار من العمليات الإدارية والسياسية والمهنية المهمة للأفراد والمجتمعات حيث لا تقتصر هذه الأهمية على نجاح شخصية صانعة القرار أو فشله، بل تنعكس على مصير المؤسسات والجماعات المعنية بذلك القرار والمتأثرة به، من خلال النتائج والمردودات التي يتركها اثر القرار عليهم من جميع النواحي المادية والمعنوية.

سنتطرق في المبحث التالي إلى القرارات المالية، حيث تعد هذه الأخيرة من المواضيع التي تحتل حيزا مهما ضمن الفكر المالي نظرا لما لها من أهمية استراتيجية، فهي تعد من أهم وأصعب القرارات، حيث تسعى الإدارة المالية من خلالها لتحقيق أهداف أساسية ألا وهي تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة، وتشمل هذه القرارات المالية كل من قرار التمويل وقرار توزيع الأرباح وقرار الاستثمار.

المطلب الأول: ماهية عملية اتخاذ القرار المالي ومراحله.

تعتبر عملية اتخاذ القرار عملية جوهرية في الإدارة فهي تقع على عاتق القادة الإداريين في كل المستويات التنظيمية، فالمعلومة السليمة تؤدي إلى القرار السليم.

الفرع الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرار

1- تعريف القرار

القرار لغة: "هو الفصل أو الحكم في مسألة ما أو قضية أو خلاف".

القرار إداريا: "اختيار أحسن البدائل المتاحة بعد دراسة النتائج المتوقعة من كل بديل في تحقيق الأهداف المطلوبة" (بلعجوز، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الإنتاجية، 2013، صفحة 98).

وقد عرفه بيرنارد بأنه: "ذلك التصرف العقلاني الذي يأتي نتيجة للتدابير والحساب والتفكير" (عبدالعال و الفضل، 2007، صفحة 15).

2- تعريف عملية اتخاذ القرار

هناك العديد من التعاريف نذكر منها ما يلي:

تعريف 01: "يقصد بعملية اتخاذ القرارات اختيار أفضل وأحسن البدائل المتاحة في ضوء الهدف الذي تسعى المؤسسة إلى تحقيقه" (البتانوني، 2016، صفحة 36).

تعريف 02: "كما تعرف عملية اتخاذ القرار بأنها عبارة عن عملية اختيار حل معين من بين حلين أو أكثر من الحلول المتاحة في بيئة العمل أي أنها تنتهي إلى تفضيل حل أو بديل مناسب من بين عدد من البدائل المتاحة" (جلدة، 2009، صفحة 12).

تعريف 03: هي الاختيار القائم على أساس بعض المعايير مثل اكتساب حصة أكبر من السوق، تخفيض التكاليف توفير الوقت زيادة حجم الإنتاج و المبيعات وهذه المعايير محددة لأن جميع القرارات في ذهن القائم بالعملية، بعض هذه المعايير، يتأثر اختيار البديل الأفضل إلى حد كبير بواسطة المعايير المستخدمة (العلاق، 2008، صفحة 106).

الفرع الثاني: مراحل اتخاذ القرارات

يتطلب الوصول إلى القرارات السليمة خطوات ومراحل تحتاج إلى عدة إجراءات، حيث تمر عملية اتخاذ القرار بعدة مراحل، وهذه الأخيرة يختلف عدد خطواتها وطريقة ترتيبها باختلاف المفكرين. وتوجد تصنيفات مختلفة لمراحل وخطوات عملية اتخاذ القرار وكل تصنيف يمثل وجهة نظر معينة، وهنا في بحثنا اعتمدنا على المراحل الآتية:

المرحلة الأولى: تشخيص وتحديد المشكلة

بداية تعرف المشكلة في مجال عملية اتخاذ القرار على أنها انحراف عن الهدف المحدد مسبقاً، أو في حالة عدم التوازن بين ما هو كائن وبين ما يجب أن يكون (مناصيرية، 2003-2004، صفحة 11).

تعتبر مرحلة تحديد وتشخيص المشكلة أهم مرحلة وأهم خطوة لمساعدتنا على اتخاذ القرارات فهي تتمثل في التعرف على المشكل الحقيقي وصياغته وتحديد أسبابه، فالمشكلة تعبر عن الخلل المتواجد نتيجة لاختلاف في الحالة القائمة عن الحالة المرغوبة.

يمكن أن تختلف هذه المشاكل فمنها ما يتصل بإجراءات العمل اليومي وتنفيذه وهي نشاط المؤسسة ككل التي قد تكون روتينية يتكرر حدوثها بذات شكلها وموضوعها، وقد تكون متعلقة بتصريف شؤون العمل وتسيير خطواته ومنها المشاكل المتعلقة بالتخطيط ورسم السياسات التي تتسم بالتأثير الشديد على انتظام نشاط المؤسسة وأهدافها ومستقبلها، ومنها المشاكل الراجعة إلى ضعف عملية التخطيط أو تنظيم أو السياسات الموضوعية، كما قد تكون راجعة إلى صعوبة التنبؤ بالظروف البيئية المحيطة بالمؤسسة (قرامز، 2016-2017، الصفحات 28-29).

المرحلة الثانية: جمع المعلومات والبيانات

تتعلق هذه الخطوة بتحديد قدر مناسب من البيانات والمعلومات وذلك على اعتبار أن اتخاذ القرار بشأن موقف أو مشكلة ما يتطلب بالضرورة تجميع البيانات والمعلومات والحقائق عن الحالة المعروضة وما يرتبط بها من ملاسبات، ويلاحظ في هذا الصدد أن البيانات تختلف من مشكلة لأخرى، الأمر الذي يتطلب ضرورة توفير البيانات الملائمة لكل مشكلة على حدى. لا بد من مراجعة البيانات والمعلومات التي يتم تجميعها ثم يجب أيضا تهذيبها من عدم وجود تعارض بينها والتأكد أيضا من ارتباطها بالمشكلة ثم بعد ذلك نستخلص منها النتائج التي تدل عليها.

ويتم جمع المعلومات حيال مشكلة معينة من خلال مقابلة الموظفين أو عن طريق الأوراق والسجلات أو عن طريق تقييم استبيان حيال الموضوع المراد بحثه وتوجيه أسئلة معينة لمعرفة آراء عمال حيال المشكلة.

وفي هذه المرحلة يجب أن يؤخذ في عين الاعتبار عند جمع المعلومات والبيانات عنصران هما التكلفة بحيث لا تكون تكاليف جمع المعلومات و البيانات كبيرة جدا وأيضا لوقت المتاح لاتخاذ القرار يجب أن يتخذ في الوقت المناسب(ذياب.عواد، 2013، الصفحات 106-107).

تليها المراحل التالية(الفاقي، 2012، الصفحات 101-103):

المرحلة الثالثة: تحديد البدائل المتاحة وتقويمها

يتوقف عدد الحلول البديلة ونوعها على عدة عوامل منها:

- ❖ وضع المؤسسة.
- ❖ السياسات التي تطبقها المؤسسة والفلسفة التي تلتزم بها.
- ❖ إمكانيات المؤسسة المادية.
- ❖ الوقت المتاح أمام متخذ القرار.
- ❖ اتجاهات متخذ القرار وقدرته على التفكير الابتكاري الذي يركز على البدائل المتواترة وترتيبها والتوصل إلى عدد محدود منها.

المرحلة الرابعة: اختيار البديل المناسب لحل مشكلة

يكون اختيار البديل المناسب لحل المشكلة وفق عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة واختيار البديل الأنسب وفقا لمعايير واعتبارات موضوعية ويستند إليها متخذ القرار في عملية الاختيار واهم هذه المعايير:

- ✓ أن يحقق البديل الهدف أو الأهداف المحددة وأكثرها مساهمة في تحقيقها.
- ✓ اتفاق البديل مع أهمية المؤسسة و أهدافها وقيمها ونظمها وإجراءاتها .
- ✓ قبول أفراد المؤسسة للحل البديل واستعدادهم لتنفيذه .
- ✓ درجة تأثير البديل على العلاقات الإنسانية والمعاملات الناجحة بين أفراد المؤسسة.

✓ درجة السرعة المطلوبة في الحل البديل والموعود الذي يراد الحصول فيه على النتائج المطلوبة.

✓ مدى ملائمة الحل البديل مع العوامل البيئية الخارجية للمنظمة مثل العادات والتقاليد.

المطلب الثاني: أهمية عملية اتخاذ القرار والعوامل المؤثرة فيها.

اتخاذ القرارات هي أساس عمل المدير والتي يمكن من خلالها انجاز كل أنشطة المؤسسة، فلا يمكن أداء نشاط ما لم يتخذ بصدده قرار، ولا يمكن أداء أي وظيفة بالمؤسسة بدون اتخاذ قرار يخصها فالقرارات تحدد مستقبل المؤسسة.

الفرع الأول: أهمية عملية اتخاذ القرار

ويمكن توضيح أهمية اتخاذ القرارات في النقاط التالية(ماهر، اتخاذ القرار بين العلم والابتكار، 2007-2008، الصفحات 34-38):

1-اتخاذ القرارات عملية مستمرة:

يقوم الإنسان باتخاذ القرارات في أبسط مواقف حياته اليومية من استيقاظه حتى نومه وهو يقرر، ومن بين هذه القرارات نجد السهلة والبسيطة وأخرى حاسمة ومصيرية.

فإذا كان هذا هو موقف الإنسان العادي فإن مجال العمل في المؤسسات ما هو إلا مجموعة مستمرة ومتنوعة من القرارات الإرادية في مختلف المجالات كالإنتاج والتسويق والأفراد ونحوها.

2- اتخاذ القرارات أداة المدير في عمله:

يعتبر اتخاذ القرارات الأداة والوسيلة التي يستخدمها المدير في عمله اليومي، فهو يقرر ما يجب عمله؟ ومن يقوم به؟ ومتى يتم القيام به؟ وأين؟ الخ، فكلما ارتفعت قدرات المدير في اتخاذ القرارات كلما ارتفع مستوى أدائه الإداري.

3- القرارات الاستراتيجية تحدد مستقبل المنظمة:

القرارات ترتبط بالمدى الطويل في مستقبل، ومثل هذه القرارات يكون لها تأثير كبير على نجاح المؤسسة أو فشلها، حيث كلما كانت قرارات ناجحة ساهم في ضمان استمرار المؤسسة والعكس صحيح.

4- اتخاذ القرارات أساس لإدارة وظائف المنظمة:

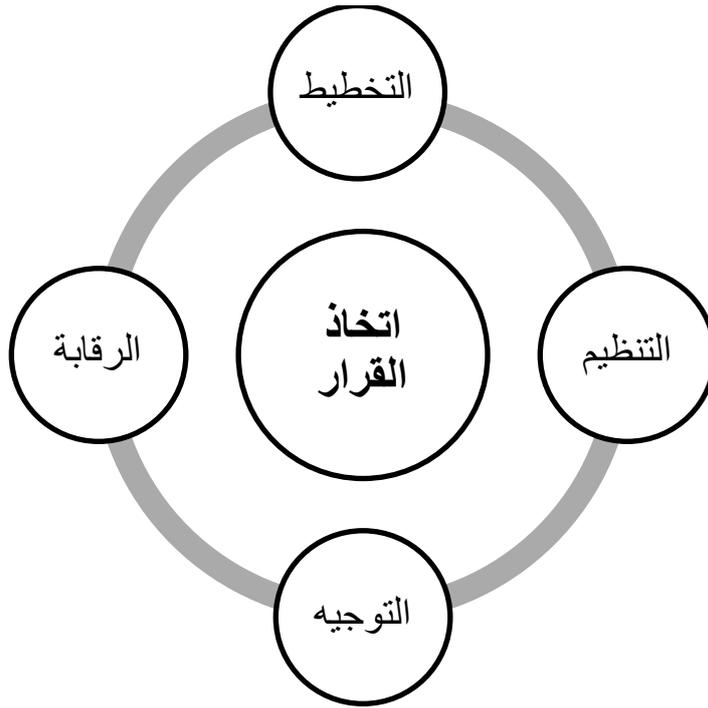
إن الدور الإداري في وظائف المنظمة يحتوي على مجموعة من القرارات الخاصة بإدارة الجوانب المختلفة لهذه الوظائف فمثلا وظيفة الإنتاج تنطوي على مجموعة من القرارات المتعلقة بتحديد ماذا ننتج؟ وما هي فترة الخطة الإنتاجية ومن المسؤول عن الإنتاج في فترة زمنية معينة؟... الخ، ونفس الشيء بالنسبة للوظائف الأخرى كالتمويل ووظيفة الموارد البشرية... الخ.

5- اتخاذ القرارات جوهر العملية الإدارية:

اتخاذ القرارات هو جوهر كل الوظائف الإدارية (التخطيط، التوجيه، التنظيم، الرقابة)، لأن كل من هذه الوظائف التي تنطوي على مجموعة من القرارات الإدارية الحاسمة فنجد في مجال التخطيط يتم اتخاذ القرارات بصدد صياغة الرسالة والرؤية والاستراتيجيات بالمنظمة.

- أما مجال التوجيه تؤخذ قرارات تمس أساليب تحفيز العاملين وقرارات تمس طرف الاتصال بين العاملين من جهة أخرى...
- أما الرقابة تأخذ قرارات تمس تحديد مؤشرات الإنتاجية ومعايير الجودة المستخدمة فيها... الخ.

الشكل رقم (02): اتخاذ القرار يمثل جوهر العملية الإدارية



المصدر: (ماهر، اتخاذ القرار بين العلم والابتكار، 2007-2008، صفحة 37)

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار

قد تتأثر القرارات الإدارية بعوامل عديدة قد تعيقها عن الصدور بالصورة الصحيحة، أو قد تؤدي إلى التأخر في إصدارها، أو تلقي الكثير من المعارضة سواء من المنفذين لتعارض القرارات مع مصالحهم، أو المتعاملين مع المؤسسة لعدم تحقيقها لغاياتهم ومصالحهم، ومن هذه المؤثرات ما يلي (الزعيبي و بن.بريكة، 2013، صفحة 302):

- 1) أهداف المؤسسة: مما لا شك فيه أن أي قرار يتخذ أو ينفذ لابد و أن يؤدي في النهاية إلى تحقيق أهداف المؤسسة أو الهيئة أو المجتمع المتخذ فيه القرار، فأهداف المؤسسة أو الهيئة مثلا هو محور التوجيه الأساسي لكل العمليات بها، لذلك فإن بؤرة الاهتمام في اتخاذ القرار هي اختيار أنسب الوسائل التي يبدو أنها سوف تحقق أهداف المؤسسة التكتيكية أو الاستراتيجية.

(2) **الثقافة السائدة في المجتمع:** تعتبر ثقافة المجتمع وعلى الأخص نسق القيم من الأمور الهامة التي تتصل بعملية اتخاذ القرار، فالمؤسسة لا تقوم في الفراغ وإنما تباشر نشاطها في المجتمع و للمجتمع. ومن ثم فلا بد من مراعاة الأطر الاجتماعية والثقافية للمجتمع عند اتخاذ القرار.

(3) **الواقع وأسس من الحقائق والمعلومات المتاحة:** لا يكفي المحتوى القيمي أو المحتوى الأخلاقي كما يسميه البعض بل يجب أن تؤخذ في الاعتبار الحقيقة والواقع وما ترجحه من وسيلة أو بديل على بديل وفي رأي "سيمون" أن القرارات هي شيء أكبر من مجرد افتراضات تصف الواقع لأنها بكل تأكيد تصف حالة مستقبله هناك تفضيل لها على حالة أخرى و توجه السلوك نحو البديل المختار، ومعنى هذا باختصار أن لها محتوى أخلاقي بالإضافة إلى محتواها الواقعي.

(4) **العوامل السلوكية:** يمكن تحديد الإطار السلوكي لمختلف القرارات في عدة جوانب هي:

- **القيم والمعتقدات:** للقيم والمعتقدات تأثير كبير في اتخاذ القرار ودون ذلك يتعارض مع حقائق وطبيعة النفس البشرية وتفاعلها في الحياة.
- **المؤثرات الشخصية:** لكل فرد شخصيه التي ترتبط بالأفكار و المعتقدات التي يحملها والتي تؤثر على القرار الذي سيتخذه، وبالتالي يكون القرار متطابقا مع تلك الأفكار والتوجهات الشخصية للفرد.
- **الميول و الطموحات:** لطموحات الفرد و ميوله دور مهم في اتخاذ القرار لذلك يتخذ الفرد القرار النابع من ميوله و طموحاته دون النظر إلى النتائج المادية أو الحسابات الموضوعية المترتبة على ذلك.

(5) **العوامل النفسية:** تؤثر العوامل النفسية على اتخاذ القرار وهوايته فإزالة التوتر النفسي والاضطراب والحيرة والتردد لها تأثير كبير على انجاز العمل وتحقيق الأهداف والطموحات

والآمال التي يسعى إليها الفرد. ولكي توتي المشاركة في اتخاذ القرارات ثمارها المرجوة فإنه ينبغي على الإدارة مراعاة عدة اعتبارات منها:

- **الوقت المتاح:** قد يكون الوقت المتاح للمديرين و الرؤساء لاتخاذ قرارات معينة قصيرا أو محدودة كما في حالة القرارات ذات الصفة العاجلة الملحة في هذه الحالات فإن القواعد التي تترتب على المشاركة قد تؤدي في نفس الوقت إلى تعطيل بعض الأهداف الأخرى التي قد تكون أكثر أهمية وعلى المديرين والرؤساء أن يوازنوا بين هذا وذاك على وجه السرعة.
- **العامل الاقتصادي:** المشاركة في اتخاذ القرارات داخل المؤسسات عملية مكلفة اقتصاديا من حيث الجهد والوقت والإعداد اللازم لها، وعلى المديرين والرؤساء أن يراعوا ألا تكون التكلفة عالية فتغطي على قيمة المزايا التي تترتب على المشاركة في اتخاذ القرارات.
- **المسافة بين الرؤساء و المرؤوسين:** ينبغي ألا يكون إعطاء الفرصة للمرؤوسين للمشاركة في عملية اتخاذ القرار مع الرؤساء مصيدة لا يقع المرؤوسين في أخطاء تؤثر عليهم وعلى مستقبلهم الوظيفي بالمؤسسة، ومن ناحية أخرى لا ينبغي ألا تكون تلك المشاركة على حساب سلطة الرؤساء ومكانتهم داخل المؤسسة.
- **سرية القرارات:** كثير ما يتطلب العمل في بعض المؤسسات عدم تسرب المعلومات منها إلى الخارج و في مثل هذه الحالات ينبغي ألا يؤدي إعطاء فرصة المشاركة في صنع واتخاذ القرارات إلى تسرب المعلومات عن طريق المرؤوسين الذين ساهموا في صنع القرارات.

المطلب الثالث: القرارات المالية وأنواعها

تعتبر القرارات المالية من المواضيع التي تحتل حيز مهما ضمن اهتمامات الفكر المالي نظرا لما لها من أهمية استراتيجية خاصة للمؤسسة ، فالمؤسسة تعتمد في مختلف نشاطاتها على القرار المالي إذ أنه أهم محدد للقيمة المالية السوقية ومن خلاله تحقق أهدافها المختلفة ويتكون القرار المالي من ثلاثة أنواع من القرارات وتتمثل في قرار الاستثمار، وقرار التمويل، وقرار توزيع الأرباح، وفي المطلب التالي سنتطرق إلى ماهية القرار المالي وأنواعه.

الفرع الأول: ماهية القرارات المالية

إن عملية اتخاذ القرار هي نقطة الانطلاق لجمع كافة الأنشطة داخل المؤسسة وهذا ما يجعل منها أساس وجوهر عمل الإدارة المالية وفق المنهج الحديث، حيث تحظى القرارات المالية للمؤسسة بأهمية بالغة جدا، لأنها تعنى بالوضعية المالية للمؤسسة، فماذا نقصد بالقرارات المالية؟ هذا ما سنجيب عنه أدناه :

1- تعريف القرارات المالية

تعرف القرارات المالية على أنها عملية اختيار البديل المثالي من بين العديد من المواقف المالية والذي يترتب عليه زيادة القيمة السوقية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة حيث يقوم المحلل المالي (المدير المالي) بتحليل القوائم والتقارير المالية والبحث عن معلومات المحاسبة والمالية وتحليلها وتعديلها لتساعده في اتخاذ القرارات المالية(حنفي ع.، 2007، صفحة 207).

تعرف أيضا: "القرارات المالية هي وسيلة الإدارة المالية لتسيير مواردها وتوجيهها وتحقيق أهدافها وفق منهجها الذي يتسم بالمنطقية والتحكم في كل عنصر من عنصري الربحية والمخاطرة، وهي

التي تؤثر مباشرة على النشاط المالي داخل مؤسسة الأعمال" (النعيمي و صاحب. سلمان، 2016، صفحة 366).

الفرع الثاني: أنواع القرارات المالية.

للقرار المالي ثلاثة أنواع تتمثل في كل من القرار الاستثماري، القرار التمويلي، و قرار توزيع الأرباح و سنتطرق إليهم كالتالي:

1- القرارات الاستثمارية: يعتبر القرار الاستثماري من أهم القرارات المالية وأصعبها وأكثرها حساسية، وذلك لدورها الفعال والحاسم في تعظيم ثروة وحقوق الملاك في المؤسسة الاقتصادية، قبل تعريف القرار الاستثماري سنقوم أولاً بتقديم تعريف الاستثمار:

1-1. تعريف الاستثمار

الاستثمار: "هو توظيف الأموال المتاحة في أصول متنوعة للحصول على تدفقات مالية أكثر في المستقبل" (آل شبيب، 2009، صفحة 15). أو المفهوم المختصر هو "الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية أو الإضافة إلى المال" (كداوي، 2014، صفحة 13).

أما القرار الاستثماري فيعرف على أنه: "القرار الذي يركز متخذه على كيفية توظيف الأموال التي يتم الحصول عليها، أي التوظيف الأحسن بهدف الحصول على العوائد الملائمة لمستوى المخاطرة التي تتعرض لها هذه الأموال عند توظيفها" (هياش و مناع، 2018، صفحة 635).

"كما يمكن تعريف القرار الاستثماري من النظرية المالية على أنه القرار الذي يقوم على صرف الإنفاق الفوري من أجل الاستفادة من ربح أو فائدة على عدة فترات متتالية" (جمام و دباش، 2016، صفحة 90).

2-1. خصائص القرار الاستثماري

لدى القرار الاستثماري مجموعة من الخصائص من بينها (خري، 2008-2009، صفحة 28):

- **قرار استراتيجي:** لأنه يحدد مستقبل المؤسسة وهذا ما يجعله ضمن استراتيجياتها.
- **قرار خطير لكنه حتمي:** خطير لان الاستثمار نتائجه غير مؤكدة وقد يؤدي بالمؤسسة إلى الإفلاس في حالة فشل الاستثمار أي صرف أموال منقده دون الحصول على الإيرادات النقدية المنتظرة.

أما حتمية القرار الاستثماري فتكمن في أن المؤسسة مجبرة على مواجهة المنافسة والتغيرات التي تطرأ على بيئتها الخارجية وهذا ما يستدعي اللجوء إلى الاستثمارات.

- **قرار بقيود مالية:** ويعني أن الاستثمار يتطلب موارد قصد تمويله. وتكون هذه الموارد من الأموال الدائمة للمؤسسة التي تتكون من الأموال الخاصة والديون طويلة الأجل وهذا يعني أن سوء تقدير تمويل الاستثمار قد يؤثر على الوضعية المالية للمؤسسة، كما أن قرار الاستثمار يغير التوازن المالي للمؤسسة وذلك بتأثيره على رأس المال العام واحتياجات رأس المال العامل وبالتالي على خزينة المؤسسة.

- **قرار يؤثر على كل مصالح المؤسسة:** لأن الاستثمار له تأثير مباشر على كل المصالح الوظيفية في المؤسسة كالوظيفة التموينية، التجارية، المالية، التسويقية.

وذكر كذلك (بلعجوز و صاطوري، تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية، 2013، صفحة 23):

- **قرار غير متكرر:** أي أن جميع مجالات دراسات الجدوى التطبيقية لا يقام بها إلا على فترات زمنية متباعدة.

• تكاليف ثابتة نادرا ما تعدل: أي يترتب على القرار الاستثماري تكاليف ثابتة ليس من

السهل تعديلها أو الرجوع فيها.

1-3. أنواع القرارات الاستثمارية:

تعددت وتتنوع تصنيفات القرارات الاستثمارية ولعل من أهم هذه التصنيفات وأكثرها شيوعا

التصنيف التالي:

➤ قرارات تحديد أولويات الاستثمار:

في هذه الحالة يقوم المستثمر بعملية اختيار البديل الأفضل من بين عدد معين من البدائل الاستثمارية الموجودة والممكنة لتحقيق نفس الأهداف، حيث يحدد البديل الأنسب لما يعود عليه من عائد أو منفعة خلال فترة زمنية معينة وبعدها يقوم بترتيب أولويات فمثلا لو وضعنا العائد على الاستثمار هو الذي يحكم تفضيلاته فإن المستثمر يقوم بترتيب البدائل الاستثمارية طبقا لهذا المدخل. (بلعجوز و صاطوري، تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية، 2013، الصفحات 23-24).

➤ قرارات قبول أو رفض الاستثمار:

تركز قرارات قبول أو رفض الاستثمار على بديل واحد متاح أمام المستثمر لاستثمار أمواله في نشاط معين أو عدم استثمارها، وهنا يتم اتخاذ القرار الاستثماري انطلاقا من عملية المفاضلة بين مجموعة من البدائل المتاحة ومن بين البدائل الاستثمارية المحتملة والممكنة لتحقيق الأهداف المتعلقة بالمستثمر ومشروعه من عائد أو منفعة خلال فترة زمنية معينة أو المؤسسة مانحة التمويل (البنك). (بن.ابراهيم، 2016، صفحة 161).

➤ قرارات الاستثمار المانعة تبادليا:

يحتوي هذا النوع من القرارات على العديد من فرص الاستثمار إلا أنه في حالة اختبار المستثمر إحدى هذه الفرص في نشاط معين فلن يستطيع اختيار نشاط آخر، فالنشاط الأول يمنع تبادليا نشاط آخر، ومن هنا نتحكم في تلك العملية بمفهوم تكلفة الفرصة البديلة، أي في حالة اختيارنا لبديل في نشاط معين نضحي في نفس الوقت ببديل آخر في نشاط آخر. (بلعجوز و صاطوري، تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية، 2013، الصفحات 23-24).

➤ القرارات الاستثمارية في ظروف التأكد والمخاطرة وعدم التأكد:

تتم عملية اتخاذ القرار الاستثماري في هذه الحالة بسهولة وبساطة، لأنها تتخذ في ظروف التأكد أي تنعدم فيها المخاطرة وتكون ضئيلة جدا هذا ما يوفر لمتخذ القرار معلومات كاملة ودراية كاملة بالمستقبل ونتائجه، وهذا النوع من القرارات نادرا ما يحدث إلا قليلا فيما يتعلق بالقرارات الاستثمارية لأنها دائما مصحوبة بدرجة معينة من المخاطر (بن رحمون، 2018-2019، صفحة 46).

➤ القرارات الاستثمارية التي تعتمد على التحليل الوصفي والتحليل الكمي

حيث يمكن أن تتخذ قرارات في ظروف التأكد تكاد تنعدم للمخاطرة أو تقارب من الصفر ومن ثم تتم عملية اتخاذ القرار الاستثماري، بسهولة وبساطة حيث تكون لدى متخذ القرار معلومات كاملة ولديه دراية تامة بالمستقبل ونتائجه وهو وضع يكاد لا يحدث إلا قليلا في ما يتعلق بالقرارات الاستثمارية لأنها دائما مصحوبة بدرجة معينة من المخاطر (جوعي، شابي، و عوادي، 2017-2018، صفحة 36).

1-4. محددات القرار الاستثماري.

تعددت محددات القرار الاستثماري، نذكر منها(كحول، 2016-2017، صفحة 110):

- ❖ **التوقعات ودرجة المخاطرة:** إن التنبؤات والتوقعات سواء بالظروف الاقتصادية أو بالعوائد المتوقعة الازدهار أو الانكماش من العوامل المؤثرة في تنفيذ الاستثمار وحجمه، لأن الأمر مرتبط بمجموعة المبالغ المستثمرة والعائدة للمستثمرين وكذلك ما ستؤول إليه العملية الاستثمارية.
- ❖ **التطور التقني:** يعتبر من أهم العوائق في تنفيذ المشاريع الاستثمارية خصوصا تلك الاستثمارات التي تتعلق بالمشاريع التقنية كالحاسوب والآلات المتقدمة.
- ❖ **طبيعة المناخ الاستثماري:** إن حجم السوق من العوامل التي تؤثر في حجم قرار الاستثمار، حيث أن اتساع حجم السوق يساهم في زيادة حجم الاستثمارات وخلق فرص استثمارية متكاملة وجديدة أو مرتبطة مع بعضها البعض.
- ❖ **الإجراءات القانونية:** تعتبر التشريعات والتعليمات عاملا يشجع أو يعيق العمليات الاستثمارية والتي تؤثر على اتجاهات وطبيعة العوائد المتوقعة من الفرص الاستثمارية، كما أن القرارات الاستثمارية تعتمد درجة خطورتها على الظروف الاقتصادية والسياسية العامة للدولة .

1-5. العوامل المؤثرة في القرار الاستثماري

هناك مجموعة من العوامل التي يتأثر بها الاستثمار والتي يجب أخذها بعين الاعتبار عند اتخاذنا للقرارات الاستثمارية ويمكن إجمال أهم هذه العوامل في العناصر التالية(معراج، بهناس، و مجدل، 2013، الصفحات 58-63):

(1) الظروف الاقتصادية: من المعروف أن النشاط الاقتصادي يمر بفترات من الراج وأخرى من الكساد في إطار ما يعرف بالدورة الاقتصادية وتتأثر عملية الاستثمار بالظروف السائدة إيجابيا وسلبيا.

(2) الظروف السياسية: تأخذ الظروف السياسية أهميتها من خلال ترجمتها لمدى الاستقرار الذي يميز بيئة ما، ومن الأهمية أن تولى دراسة وتحليل الظروف السياسية العناية الكافية قبل اتخاذ قرار الاستثمار، وذلك نظرا لأن المشروعات الاستثمارية المقترحة تنفيذها بصفة عامة تمتد أعمارها الاقتصادية لفترات طويلة ومن المخاطرة أن يتم الاستثمار في بيئة ومناخ لا يتميز بالاستقرار السياسي أو يغلب عليه بعض القوانين التي لا تكفل حماية حقوق وملكية المستثمر كما أن حركة السلع ورؤوس الأموال والأشخاص لا تتحقق إلا في ظل الاستقرار وتوفر الأمن.

(3) الإمكانيات والموارد المتاحة: إن الاستثمار يعتمد على مجموعة من العوامل المادية وغير المادية لتحقيق الهدف منه، وكلما توافرا الإمكانيات والموارد المادية من مواد أولية وآلات وتجهيزات والوسائل المساعدة في الإنتاج والموارد البشرية والأسواق اللازمة لتصريف المنتجات كلما كان ذلك مشجعا على القيام بالاستثمارات.

(4) أسعار الفوائد: كثيرا ما يرتبط الإنفاق الاستثماري بالاقتراض كأخذ مصادر التمويل الأساسية، ويشكل سعر الفائدة الثمن المدفوع لقاء عملية الاقتراض أي أن سعر الفائدة عن القروض الممنوحة للمستثمرين تعبر عن نفقة اقتراض النقود، ويتوقع لسعر الفائدة أن يكون مؤثرا قويا على مستوى الاستثمار حيث أن الطلب على القروض لأغراض استثمارية عكسيا مع معدلات الفائدة السائدة في السوق.

(5) التوقعات: إن القرار الاستثماري الذي يصدره المستثمر الآن هو تصرف يتم عن الثقة في المستقبل ومن هذا المنطق فإن المستثمر إذا أخطأ في حدسه حول التوقعات فإنه يمكن أن يتعرض لخسائر كبيرة وعليه فيجب توخي الحذر والدقة في التنبؤ حول مدى توسع السوق في المدى المنظور

ومعرفة مجالات النشاط الأكثر ربحية للاستثمار فيها وبذلك فإن التوقعات تلعب دورا كبيرا في اتجاه السلوك الاستثماري سواء أثبتت هذه التوقعات صحتها أو خطئها.

(6) الأرباح: يمكن أن يتأثر قرار الاستثمار بالأرباح من خلال زاويتين أساسيتين حيث أن المستثمر يسعى دائما إلى الاستثمار في المشاريع الأكثر ربحية من بين مجموعة من فرص الاستثمار الممكنة والمتاحة من جهة، ومن جهة أخرى قد تكون المؤسسة غير قادرة على اقتراض الأموال التي تحتاج إليها في نشاطها الاستثماري أو قد تكون غير راغبة في ذلك فتتجه إلى استغلال أموالها الخاصة لتمويل مشروعاتها الاستثمارية والتي تشكل الأرباح المحتجزة جزءا مهما منها وهذا يعني أن هذا المصدر لأموال الاستثمار يتطلب بطبيعة الحال أن تحقق المؤسسة أرباحا مقبولة ليحتجز جزء منها يكون مصدرا هاما للأموال القابلة للاستثمار وهو ما يجعل الاستثمار دالة للأرباح كلما زادت الأرباح كلما كان ذلك أمر مشجعا على زيادة الاستثمار لضمان المؤسسة.

(7) الإدارة: تمثل الإدارة أحد أهم العوامل المؤثرة على نجاح العديد من الفرص الاستثمارية فتوافر الإمكانيات المادية لا يكفل بمفرده نجاح المشروعات الاستثمارية بل يرجع ذلك بصفة أساسية إلى وعي الإدارة والتزامها بالأسلوب العلمي في التسيير والرقابة وحسن إدارة الموارد.

إن أهمية الإدارة في نجاح المشاريع الاستثمارية توجب على المستثمر مراعاة هذا العنصر عند

اختيار إدارة تتولى مسؤولية التسيير الاستثمارية

(8) التشريعات الضريبية: يكمن تأثيرها في القوانين المتعلقة بالاستثمار فهي تعمل على توجيه الاستثمارات في مسارات محددة بما يتماشى والسياسة العامة للدولة، فقد تلجا بعض الدول إلى مساعدة بعض المشروعات من خلال إعفاءها من الضرائب على أرباحها لمدة معينة تسمى فترة الإعفاء الضريبي على إن تفرض الضريبة بعد انقضاء هذه المدة. وترتبط مدة الإعفاء بنوع النشاط الذي يزاوله المشروع كما قد تتجه الدولة إلى منح إعفاءات ضريبية لمدة معينة للمشروعات التي تقام

في مناطق نائية تشجيعا لامتداد العمران إليها والعمل على تحقيق نوع من التوازن الجهوي بين مختلف مناطق الدولة.

2- قرارات التمويل:

إن تطور وتوسع نشاط المؤسسة يدفعها إلى البحث عن مصادر تمويل لتغطية كافة احتياجاتها المالية وهذا ما يجعل التمويل يشكل أهمية كبيرة كونه يعد قرار فعال في تحريك وترشيد القرارات المالية الأخرى، وسنتطرق فيما يلي إلى بعض المفاهيم المتعلقة بالتمويل والقرار التمويل.

2-1. ماهية القرار التمويلي:

بداية سنقوم بتعريف التمويل.

تعريف 01: يعرف التمويل بأنها امداد الأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها وكذلك توفير المبالغ النقدية لدفع وتطوير مشروع عام أو خاص" (الدريدي، 2015، صفحة 45).

تعريف 02: ويمكن اختصار مفهوم التمويل بأنه مجموعة الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع". (خنفري، 2010-2011، صفحة 31)

القرار التمويلي:

تعريف 01: هو عملية الحصول على الأموال من انسب المصادر المتاحة. وعرف بالإدارة المالية على انه الحصول على الأموال من انسب المصادر وحسن إدارتها واستخدامها، إضافة إلى التخطيط والرقابة المالية أي إدارة كل النواحي المالية للشركة" (الدريدي، 2015، صفحة 8)

تعريف 02: "قرارات التمويلي القرارات الخاصة بالحصول على الأموال اللازمة للاستثمارات وتمويل العمليات الدورية اليومية" (الأنصاري، 2006، صفحة 19).

تعريف 03: "هي القرارات المرتبطة بهيكل التمويل والمتصلة بدراسة أفضل هيكل تمويلي للمؤسسة

ودراسة المخاطر المالية المرتبطة على تكلفة التمويل" (العشماوي و محمد ابراهيم، 2007، صفحة 195)

2-2. مصادر التمويل:

مصادر التمويل الداخلية:

يقصد بالتمويل الداخلي الأموال المتولدة من العمليات الجارية للمؤسسة أو من مصادر عرضية دون اللجوء إلى مصادر خارجية (حنفي ع.، تقييم الاداء المالي ودراسات الجدوى، 2009، صفحة 331). أي أن التمويل الداخلي يضم جميع مصادر المالية التي تنشأ في المؤسسة نفسها ويعبر عن قدرتها في تمويل نفسها من موجوداتها الخاصة، حيث تتكون مصادر التمويل الداخلية من:

➤ الأرباح المحتجزة.

➤ الإهلاكات والمؤونات.

➤ احتياطات

- **الأرباح المحتجزة:** إن تحقيق الربح هو أحد الأهداف الأساسية والضرورية لجل المؤسسات، وهذا الربح تقوم المؤسسة بتجزئته إلى عدة أقسام فمنه ما يذهب إلى المساهمين ليوزع عليهم ومنه ما تحتفظ به ويسمى هذا الأخير الأرباح المحتجزة أو المحجوزة. إن احتفاظ المؤسسة بهذه الأرباح إنما هو التزام بتحقيق عائد في السنوات القادمة هذا العائد يجب إلا يقل عن العائد المتحقق حالياً حيث لا يقبل حملة الأسهم بسياسة عدم توزيع الأرباح إلا بعد أن يتوقعوا بان العائد من استثمار الأرباح المحتجزة لا يقل عن الفرصة البديلة خارج المؤسسة، تلجا المؤسسة إلى هذا النوع من التمويل عندما ترغب في توسيع الاستثمار كحيازة آلات جديدة أو إقامة وحدات جديدة تابعة للمؤسسة وبالتالي يرتفع إنفاق المؤسسة. (بوشوشة، 2015-2016، صفحة 127).

- **الاحتياطات:** تعرف الاحتياطات على أنها مبلغ يحتجز من أرباح المؤسسة القابلة للتوزيع لتحقيق أهداف معينة مثل تدعيم المركز المالي للمؤسسة أو لتنفيذ السياسة العامة للدولة وعلى ذلك يعتبر الاحتياطي توزيعاً للربح وبالتالي يتوقف تكوينه على شرط تحقيق المنشأة للأرباح. حيث أن الاحتياطات مهما كان نوعها إنما هي عبارة عن أرباح صافية قابلة للتوزيع ولكنها حجزت في حساب احتياطي خاص لذلك فهي تعتبر حقا من حقوق أصحاب المشروع.(شرايبي، 2013-2014، صفحة

(16)

- **الإهلاكات والمؤونات:**

أولاً: الإهلاك

تعريفه: "الإهلاك هو استهلاك المنافع الاقتصادية المرتبطة بأصل عيني أو معنوي، ويتم احتسابه كعبء إلا إذا كان مدمجا في القيمة المحاسبية لأصل أنتجه الكيان لنفسه"(فداوي، 2016-2017، صفحة 9).

ثانياً: المؤونات

تعريفها: "تخصم المؤونات من الدخل الخاضع للضريبة وما يجعلها تساهم كذلك في تحقيق وفر ضريبي للمؤسسة"(بعيليش، 2015، صفحة 10).

حيث تعرف المؤونات على أنها تدني قيمة الأصول الغير إهلاكية وقيمتها تخصص وتستهمل كاحتياط تلجا إليها المؤسسة عند الحاجة، ومنه نستخلص إن مخصصات المؤونات من بين الموارد المالية وهي ذاتية بدون فوائد(حنيفي، 2018-2019، صفحة 77).

وكإضافة لما سبق فيما يخص مصادر التمويل الداخلية هناك أنواع أخرى تستعمل في بعض الأحيان كالمخزون الذي يتم تحويله إلى موجودات مالية إن كان موجود بوفرة، كذلك استعمال بعض الموجودات الثابتة التي لا تستعمل أو موجودة بوفرة(حنيفي، 2018-2019، صفحة 78).

مصادر التمويل الخارجية:

التمويل الخارجي: يقصد بالتمويل الخارجي كافة الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية. حيث يتوقف حجم التمويل الخارجي على حجم التمويل الداخلي، واحتياج الشركة المالية أي إن مكمل التمويل الداخلي لتغطية المتطلبات المالية سواء الاستثمارية أو الجارية. وهو بصفة عامة لا يكفي التمويل الداخلي لتغطية المتطلبات المالية للمؤسسة، ومما يجدر بها اللجوء إلى المصادر الداخلية.(حنفي ع،، إستراتيجية الإدارة المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، 2008، صفحة 451). حيث تتمثل في الآتي:

مصادر التمويل قصيرة الأجل:

المقصود بها مجموعة الخصوم أو المطلوبات المرتبطة بعمليات التشغيل الفعلي التي تساهم في عملية التمويل والاستثمار، وتتميز بكونها قصيرة الأجل وتستحق السداد خلال مدة اقل من سنة وهي تظهر في الميزانية كخصوم أو مطلوبات متداولة. والمصادر قصيرة الأجل تتعدد أنواعها ويتفق الكثير من الكتاب في مجال الإدارة المالية على تقسيمها إلى نوعين هما: الائتمان التجاري أو ما يطلق عليها بحسابات الدفع (أوراق الدفع +الدائنون) أو الائتمان المصرفي أو القروض قصيرة الأجل. ويضيف إليها بعض الكتاب المصادر الأخرى مثل المصروفات المستحقة والمبالغ المدفوعة مقدما(السنفي، 2013، صفحة 238).

○ الائتمان التجاري:

الائتمان التجاري هو نوع من أنواع التمويلات قصيرة الأجل تحصل عليه المؤسسات من الموردين لمواجهة احتياجاتها الجارية في حالة عدم كفاية رأس المال العامل، حيث يتسنى لها الاستفادة من الأموال المحتفظة بها والمتمثلة في قيمة المشتريات الآجلة المتضمنة الرسم على القيمة المضافة للسلع أو الموارد الأولية خلال الفترة الفاصلة بين تاريخ الشراء وتاريخ تسديد قيمتها. للائتمان التجاري نوعان أساسيان هما (طلحي، 2013-2014، صفحة 104):

أ- **الحساب الجاري المفتوح:** وهو أكثر أشكال الائتمان التجاري استعمالاً وشيوعاً وفيه يفتح البائع للمشتري حساباً في دفتريه يسجل فيه ثمن ما باعه بالحساب والمبالغ التي سدها حيث يقوم في هذه الحالة المورد "البائع" بمنح العمل "المشتري" تسهيلات بالدفع دون التوقيع على كمبيالات.

ب- **الكمبيالات التجارية أوراق الدفع:** يستخدم هذا النوع عندما لا تكفي الثقة من تقديم الائتمان إذ يستدعي الأمر التأكد من مركز الزبون المالي والاجتماعي. حيث يمول البائع المشتري بالبضاعة مقابل توقيع كمبيالات على ان يتم تسديد ثمن البضاعة على دفعات محددة.

○ الائتمان المصرفي:

يتمثل الائتمان المصرفي في القروض قصيرة الأجل التي تحصل عليها المنظمة من البنوك لمدة لا تزيد عن السنة مقابل فوائد على هذه القروض على إن تقوم المؤسسة بسداد القروض مع فوائدها في ميعاد استحقاقها، كما يجب على المؤسسة استخدام القروض استخداماً جارياً أو قصير الأجل وتقوم البنوك قبل الموافقة على منح القروض بتحليل السيولة للمؤسسة المفترضة. (السنفي، 2013، صفحة 240).

مصادر التمويل متوسطة الأجل:

هي تلك الأنواع من القروض التي تستحق الدفع خلال فترة أكثر من سنة، وهي تستحق في فترة تزيد عن الفترة الزمنية المتعلقة باستحقاق القروض القصيرة اجل والأقل من فترة استحقاق القروض طويلة الأجل. (الحناوي، إسماعيل، و الشهاوي، أساسيات الإدارة المالية، 2001، صفحة 335). وتتقسم مصادر التمويل متوسطة الأجل (محمد، 2000، الصفحات 86-90):

- أ- **القروض المباشرة:** هي نوع من القروض التي تلتزم المؤسسة عند الحصول عليها بسداد كل من أصل القرض والفائدة المستحقة في تاريخ معين بصورة معينة.
- ب- **التمويل بالاستئجار:** الاستئجار عبارة عن عقد يلزم بموجبه المستأجر بدفع مبالغ محددة خلال فترة متفق عليها لمالك أصل من الأصول، لقاء انتفاع الأول بالخدمات التي يقدمها الأصل المستأجر لفترة زمنية معينة.

مصادر التمويل طويلة الأجل:

تتعدد مصادر التمويل الطويلة الأجل مثلها مثل باقي المصادر الأخرى إلا أن الفارق الرئيسي بينهما هو الفترة الزمنية التي تحددها وتمثل مصادر طويلة الأجل في العناصر التالية:

1- الأموال الخاصة (المملوكة).

2- الأموال الخارجية (سندات وقروض).

أولاً: الأموال الخاصة (المملوكة):

- أ- **الأسهم العادية:** يعرف القانون التجاري في مادته 175 الأسهم العادية على أنها الأسهم التي تمثل اكتتابات ووفاء جزء من رأس مال ملكية له قيمة اسمية وقيمة دفترية وقيمة سوقية، وتتمثل

القيمة الاسمية في القيمة المدونة على قسيمة السهم، أما القيمة الدفترية فتتمثل في قيمة الأموال الخاصة والتي تتضمن بالإضافة إلى قيمة السهم الاسمية، مجموعة الاحتياطات والأرباح المحتجزة تتمثل القيمة السوقية في القيمة التي يباع بها السهم في سوق المال(حركاتي، 20117-2018، صفحة 10).

ب- **الأسهم الممتازة:** هي عبارة عن أسهم تحمل بعض صفات السندات ومن حقوق حاملها، الحق في الحصول على أرباح والحق في الحصول على نصيبها عند التصفية ويعاب عليها ربحها محدد سلفاً، ولا يحق لحاملها الإدارة والتصويت وليس له حق المشاركة في الأرباح المحتجزة. (الحاج، 2010، صفحة 135).

ثانياً: الأموال الخارجية (السندات والقروض)

1- السندات: هي عبارة عن قروض طويلة الأجل يستحق الدفع أوقات محددة ويحمل سعر فائدة ثابت وتلتزم المؤسسة بدفع قيمة السند عند الاستحقاق بالإضافة إلى دفع فوائد سنوية، ويجب على المؤسسة أن ترفع القيمة الاسمية للسند كاملة عند استحقاق ويختلف السند عن القروض بان يباع إلى فئات مختلفة سواء للجمهور العادي أو المؤسسات أيضاً ويمكن بيع السند إلى شخص آخر أو مؤسسة قبل تاريخ استحقاقه ولكن بسعر اقل من قيمته عند استحقاق(بوربيعة، 2011-2012، صفحة 48).

2- القروض الطويلة الأجل: هي القروض التي تزيد أجالها عن سبع سنوات وقد تصل إلى عشر سنوات أو عشرين سنة لتمويل الأنشطة والعمليات ذات البيعة الرأسمالية او بناء مصانع وإقامة مشاريع جديدة(عبدالمعطي و جودة، 1999، صفحة 104).

4/العوامل المؤثرة في قرار التمويل:

غالبا ما تجد المؤسسة نفسها أمام عدة بدائل للتمويل بسبب تعدد مصادر الأموال المتاحة، مما يلزمها المفاضلة بينها لذا وجب عليها اخذ بعض العوامل بعين الاعتبار ومن بين العوامل المؤثرة على قرار التمويل نذكر بعض منها.(بوهالي و لعبني، 2019، الصفحات 27-28):

✓ تكلفة المصادر: المختلفة للتمويل أي تكلفة كل مصدر بالدينار.

✓ عنصر الملائمة: أيأن يكون المصدر متلائما مع المجال الذي يستخدم فيه.

*مثال: (إذا كان هدف قرار التمويل هو تمويل رأس المال فليس من الحكمة أن يمول بقرض طويل الأجل بل بقرض قصير الأجل، أما إذا كان هدف قرار التمويل هو توسع أو شراء أصل استثماري فمن الأحسن تمويله عن طريق الملاك أو بقرض طويل الأجل).

✓ وضع السيولة النقدية في المؤسسة لدى اتخاذ القرار: وسياستها المتبعة في إدارة هذه

السيولة فإذا كان هذا الوضع حرجا قد تضطر المؤسسة لتجاوز عامل التكلفة والبحث عن مصدر تمويل طويل الأجل لتجنب عوامل الضغط على السيولة في المستقبل وهكذا يصبح تاريخ الاستحقاق عاملا متحكما في مثل هذه الظروف.

✓ القيود التي يفرضها المقرض على المؤسسة المقترضة: والتي تتعلق عادة بالضمانات

المقدمة، أو سياسة توزيع الأرباح أو بالقيود على مصادر التمويل الأخرى.

✓ المزايا الضريبية: فمصادر التمويل الخارجي بشكل عام تحقق وفورات ضريبية تخفض من

المتوسط المرجح لتكلفة الأموال وهو مالا تحققه مصادر التمويل الداخلي ذلك على أساس أن المؤسسة على عكس التوزيعات التي تدفع للملاك والتي تعتبر توزيعا. لا عبئا وبالتالي لا تدخل في احتساب الوعاء الضريبي.

3- قرار توزيع الأرباح:

إن قرار توزيع الأرباح من القرارات المالية الهامة فهو لا يقل شأنًا عن القرار الاستثماري أو التمويلي، حيث يعتبر قرار توزيع الأرباح من أهم الإجراءات التي يتم اتخاذها من قبل المؤسسة فالمؤسسة تعتمد خلال القيام بعملية توزيعات أرباح على شكل معين من التوزيعات، وذلك يكون وفقا للأهداف والغايات المستقبلية للمؤسسة ورغبة مالكيها.

3-1 ماهية قرار توزيع الأرباح:

تعريف 01: هو " قرار بشأن توزيع الأرباح أو احتجازها لغرض إعادة استثمارها، وعادة ما تشير النسبة إلى سياسة التوزيع إلى النسبة التي ينبغي توزيعها من الأرباح، فهي تعتبر بمثابة تعويض عن الأموال المستثمرة من قبل المساهمين" (الهندي، 1999، صفحة 699).

تعريف 02: سياسة توزيع الأرباح: هي "صافي للدخل الذي حققته المؤسسة أو جزء منه على المساهمين ويعتبر قرار المقسوم لقرارات المالية في المؤسسة نظرا لعلاقته المباشرة بالمساهمين وانعكاساته على سعر السهم في السوق المالية من حيث التوزيع أو الاحتجاز". (العامري، 2013، صفحة 28).

تعريف 03: كما يمكن أن تعرف سياسة توزيع الأرباح على أنها كيفية التصرف في الأرباح التي حققتها المؤسسة، وذلك إما باحتجازها ومن ثم إعادة استثمارها في المؤسسة، أو توزيعها على المساهمين بإتباع شكل من أشكال التوزيعات المختلفة، وذلك أما في شكل نقدي أو عن طريق أسهم... الخ وتقضي بدفع الزائد من الأموال وتحويله من أنشطة المؤسسة إلى المساهمين، وكشرط ضروري لإتمام هذه العملية هو توفر السيولة اللازمة لدفع هذه التوزيعات (بوحادرة، 2011-2012، صفحة 108).

3-2 أنواع سياسة التوزيع:

إن لكل مؤسسة سياسة توزيع تفضلها عن غيرها، مختلفة عن السياسة التي تتبعها المؤسسات الأخرى، ولكن مهما كان نوع سياسة التوزيع التي تتبعها أي منشأة فإنها لا تخرج عن واحدة من الثلاثة (عبدالرحيم، 2010، الصفحات 397-399-401).

أ- سياسة التوزيع الثابتة (constant payant ration) :

تعتبر سياسة التوزيع الثابتة من ناحية ايسر سياسات التوزيع وذلك بمجرد ان تختار المؤسسة نسبة التوزيع، إلا أنها من جهة أخرى فإنه نظرا لان المكاسب المتوقعة متقلبة فان التوزيعات هي الأخرى ستكون متقلبة، مما قد يؤثر على أسعار الأسهم.

ب- سياسة التوزيع المستقرة:

ويقصد بسياسة التوزيع المستقرة اختيار نسبة توزيع محددة مسبقا ومن مميزات هذه السياسة عدم الاتجاه نحو تخفيض التوزيعات حتى في أوقات الأزمات المالية أخذاً بقاعدة "لا تقم بتخفيض الأرباح السنوية أبدا" Never reduce the annule devdend

كما أن أغلب المؤسسات تتبع هذه السياسة لعدة أسباب منها:

- لاعتقاد الكثير من المديرين أنها تؤدي إلى زيادة أسعار الأسهم.
- إن سياسة التوزيع المستقرة تعني تأكد المستثمرين بشأن التوقعات النقدية من التوزيعات على غرار سياسة التوزيع غير المستقرة التي تؤدي إلى عدم التأكد بشأن النفقات النقدية من التوزيعات مما يؤدي إلى زيادة تكلفة الملكية وانخفاض أسعار الأسهم.

- لا تميل المؤسسات إلى تخفيض التوزيعات بسبب ما يعرف بقروض الإشارة أو ما يعرب بمضمون المعلومات، والتي تعني أن المستثمرين ينظرون إلى التغير الذي يحدث في التوزيعات على أنها إشارة single أو علامة على التنبؤ بالمكاسب في المستقبل .

ج- سياسة التوزيع العادي زائد إضافة:

تتناسب هذه السياسة مع المؤسسة التي تتقلب مكاسبها من عام إلى آخر ففي الأعوام التي تزيد فيها المكاسب تدفع المؤسسة توزيعات إضافة إلى مساهمين، أي التي تعتمد على أساس توزيع الأرباح العادلة التي توزعها المؤسسة عادة بالإضافة إلى توزيع أرباح إضافية في نهاية العام. كما تعتبر هذه السياسة متوازنة بين سياسة التوزيع الثابت وسياسة التوزيع المستقر.

3-3 محددات سياسة توزيع الأرباح:

هناك الكثير من المحددات التي تؤثر على اتخاذ قرار توزيع الأرباح ويمكن إجمالها كالاتي (باريكة و شبايكي، 2018، الصفحات 107-108):

➤ **ربحية المؤسسة:** تعتبر الربحية المؤشر الرئيسي لقدرة المؤسسة على توزيع الأرباح.

➤ **رغبات المساهمين:** بالنظر لتضارب المصالح بين المساهمين قد يكون من الصعب

إتباع سياسة توزيع أرباح تخدم الجميع، وتزداد الصعوبة كلما زاد حجم المؤسسة، ويعود التباين في رغبات المساهمين والمستثمرين إلى عدد من العوامل وهي:

أ- **الموقف الضريبي المساهم:** تتضارب مصالح المساهمين نتيجة للاختلاف في التعامل مع

الأرباح الموزعة والأرباح الرأسمالية فيما يخص الضرائب المفروضة عليها، وذلك لأنه غالباً ما تكون

الضريبة على الأرباح الموزعة أعلى من الضريبة على الأرباح الرأسمالية وعليه فالمساهم الذي ينتمي إلى

شريحة ضريبة عالية يفضل احتجاز الأرباح لاعتقاده بأن ذلك سوق يؤدي إلى ارتفاع القيمة السوقية

للأسهم أي تحقيق أرباح رأسمالية، بينما المساهم الذي ينتمي إلى شريحة ضريبية منخفضة أو المعنى من الضرائب بفضل الربح الموزع.

ب-حاجة المساهمين: لدخل جاري في مقابل حاجتهم لدخل مستقبلي.

➤ **السيطرة:** نجد أن بعض المؤسسات تتوسع فقط بالاعتماد على مصادر التمويل الداخلي ، وتدافع تلك المؤسسات عن إتباعها لمثل هذه السياسة على أساس أن الحصول على الأموال عن طريق إصدار المزيد من الأسهم العادية لتمويل مخططاتها الاستثمارية، يضعف من سيطرة المساهمين الحاليين في المؤسسة.

➤ **القواعد والقيود القانونية:** إن قدرة المؤسسة على توزيع الأرباح تتأثر إلى حد كبير بالقواعد والقيود القانونية والتي تتحكم في سياسة توزيع الأرباح، وبذلك تركز القوانين على ثلاث قواعد رئيسية:

أ- **قاعدة صافي الربح:** حيث تقضي هذه القاعدة أنه لا ينبغي إجراء توزيع الأرباح ما لم تكن هذه الأرباح قد تحققت فعلا.

ب- **قاعدة الإعسار المالي:** تعني عدم توافر نقد يمكن المؤسسة من دفع التزامها في مواعيدها.

ت- **قاعدة إضعاف رأس المال:** إن هذه القاعدة تمنع توزيع أرباح من رأس المال حماية المقرضين.

➤ **عمر المؤسسة:** تتأثر سياسة توزيع الأرباح التي تنتجها المؤسسة بعمر وجودها، إن المؤسسة الحديثة النشأة عادة ما تكون بحاجة إلى أموال كثيرة لتمويل توسعاتها، وهي تواجه صعوبات كبيرة للحصول على هذه الأموال من السوق.

➤ **وضع السيولة:** تعد السيولة للمؤسسة أمرا أساسيا في الكثير من قرارات توزيع الأرباح، حيث أن الحكم على مقدرة المؤسسة في إجراء توزيعات نقدية للمساهمين لا يتوقف على مجرد تحقيق المؤسسة للأرباح فقد لا تتوفر على سيولة نتيجة للبيع بالأجل.

➤ **معدل الأرباح:** إن معرفة حجم الأرباح واتجاهها في المستقبل هو جانب هام في التأثير على سياسة توزيع الأرباح. إن كل هذه القيود والمحددات تدور بين ما هو متعلق بالأفراد الفاعلين في المؤسسة (الملاك والمسيرين) ومنها ما هو متعلق بقدرات المؤسسة وطاقاتها المتاحة له.

➤ **الحاجة إلى التوسع والاستثمار:** إن متطلبات التوسع والاستثمار تستلزم قيام الشركات بحشد إمكانياتها المالية وهذا بدوره يتطلب توفر الأموال اللازمة لذلك التوسع حيث ان الاعتماد على مصادر تمويل ذاتي قد يكون أفضل من اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية وهذا ما يدعو الشركات إلى قيامها باحتجاز الأرباح بدلا من توزيعها (حسين، 2008، صفحة 8).

➤ **الحاجة لتسديد الديون:** قد تعمل المؤسسة بهدف تمويل نشاطاتها للحصول على القرض من الغير وبذلك ستكون ملزمة بسداد مبالغ هذه القروض وفوائدها بتاريخ الاستحقاق بالتالي فإن هذه القروض خاصة عندما تكون طويلة الأجل قد تضع قيودا على توزيع الأرباح النقدية وتكون هذه القيود عادة لحماية المقرضين، ومن الجدير بالذكر أن الشركات التي ترغب في ارتفاع نسبة الدين الخارجي أوفي أن تكون الديون جزءا دائما من هيكل رأس المال، تميل إلى احتجاز كبير من أرباحها وذلك لغاية تسديد الديون (حسين، 2008، صفحة 9).

المبحث الثالث: التشخيص المالي كأسلوب لاتخاذ القرارات المالي.

يتمحور هذا المبحث حول استخدام أدوات التشخيص المالي كأسلوب لاتخاذ القرارات المالية، بحيث اعتمدنا على مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وتحليل قائمة التدفقات النقدية.

المطلب الأول: التشخيص المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

و قبل التطرق إلى مؤشرات التوازن المالية سوف نقوم بالتعرف على الميزانية الوظيفية

الفرع الأول: الميزانية الوظيفية

أولاً: مفهوم الميزانية الوظيفية.

هي أداة ووسيلة إعلامية لطرق تمويل الاستخدامات المستقرة (الاستثمارات) ودورة الاستغلال، وهدفها هو تشخيص التوازن المالي للمؤسسة وذلك استناداً إلى القاعدة الأساسية الذهبية للتحليل المالي "التوازن الأدنى" والقائمة على التوفيق بين مدة الاستخدام ومدة استحقاق الدين، ويعني ذلك أن الاستثمارات طويلة الأجل يتعين تمويلها بـموارد مستقرة، في حين يمكن تمويل الاستخدامات الجارية بـموارد قصيرة الأجل (دروري، 2014-2015، صفحة 28).

ثانياً: أسس الميزانية الوظيفية.

تتمثل أهم أسس الميزانية الوظيفية في ما يلي (بنية، 2018-2019، صفحة 29):

- يصطلح على الأصول بالاستخدامات والخصوم الموارد.
- تحسب الاستخدامات بـقيم إجمالية دون طرح المؤونات الإهلاكات مع اعتبار الإهلاكات والمؤونات على أنها موارد متوسطة وطويلة الأجل.
- يتم ترتيب عناصر الاستخدامات والموارد وتصنيفها تبعاً للوظائف (وظيفة الاستغلال، خارج الاستغلال، وظيفة الاستثمار، وظيفة التمويل).

ثالثاً: مستويات الميزانية الوظيفية.

توجد أربعة مستويات للميزانية الوظيفية هي (بنية، 2018-2019، الصفحات 29-30):

- مستوى الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة (مستوى رأس المال العامل الوظيفي (FRng)

Besoin en Fonds de Roulement

يتمثل في الموارد من مصادر التمويل المتوسطة والطويلة المدى مثل رؤوس الأموال الخاصة والديون طويلة ومتوسطة الأجل (خصوم غير جارية)، بالإضافة إلى الإهلاكات والمؤونات والاحتياجات، أما الاستخدامات المستقرة (الأصول غير الجارية) تتضمن كل التثبيتات التي تمتلكها المؤسسة (معنوية، مادية، مالية)، حيث يكون هذا المستوى في أعلى الميزانية الوظيفية.

- مستوى الاستخدامات للاستغلال وموارد للاستغلال (مستوى الاحتياج في رأس المال العامل

للاستغلال):

يتمثل في احتياجات دورة الاستغلال المرتبطة مباشرة بالنشاط من مخزون وعملاء وغيرها، وموارد دورة الاستغلال المرتبطة مباشرة بالنشاط من موردين وحسابات الملحقه وضرائب وغيرها.

- مستوى الاستخدامات خارج الاستغلال وموارد خارج الاستغلال (مستوى الاحتياج في رأس المال

العامل خارج الاستغلال):

يمثل هذا المستوى الاستخدامات والموارد غير المرتبطة مباشرة بالنشاط الاستغلالي الأساسي للمؤسسة (ذات طابع استثنائي).

- مستوى الخزينة الصافية:

تتمثل في استخدامات الخزينة وموارد الخزينة

رابعاً: بناء الميزانية الوظيفية.

على هذا الأساس يمكن تمثيل الميزانية الوظيفية كما يلي:

جدول رقم (4): تمثيل عناصر الميزانية الوظيفية

الموارد	الاستخدامات
الموارد الدائمة (بقيم إجمالية) الأموال الخاصة الديون المتوسطة والطويلة الأجل مجموع الإهلاكات و المؤونات	الاستخدامات المستقرة (بقيم إجمالية) الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية الأصول ذات الطبيعة المستقرة
موارد الاستغلال (بقيم إجمالية) مستحقات المورد وملحقاته	استخدامات الاستغلال (بقيم إجمالية) المخزونات الإجمالية حقوق العملاء وملحقاتها
موارد خارج الاستغلال (بقيم إجمالية) موارد أخرى	استخدامات خارج الاستغلال (بقيم إجمالية) حقوق أخرى
موارد الخزينة (بقيم إجمالية) الاعتمادات البنكية الجارية	استخدامات الخزينة (بقيم إجمالية) المتاحات
مجموع الموارد (بقيم إجمالية)	مجموع الاستخدامات (بقيم إجمالية)

المصدر: (ساجي، 2016-2017، صفحة 45)

الفرع الثاني: مؤشرات التوازن المالي.

مؤشرات التوازن المالي: يكمن الهدف من بناء الميزانية الوظيفية إلى استخراج المؤشرات المالية التي تقيس التوازن المالي للمؤسسة من خلال مقارنة المصادر والاستخدامات، وهذه المؤشرات تتمثل في:

أولاً: رأس المال العامل الصافي الإجمالي

➤ تعريف: يعرف رأس المال العامل الصافي الإجمالي بأنه " قسط الأموال الدائمة التي تخصصها المؤسسة لتمويل أصولها المتداولة ، كما يعرف بقسط الموارد (ذات درجة استحقاق ضعيفة) التي تخصص التغطية المالية للأصول (ذات درجة سيولة مرتفعة) غير أن بفضل المساواة بين الأصول المالية والخصوم المالية" (شيحة، 2010، صفحة 70)، يتم حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي وفقاً لمنظورهما (درديوري، 2014-2015، صفحة 43):

$$FRng = Rd - Es$$

- منظور أعلى الميزانية:

حيث تمثل (Rd) الموارد الدائمة، و (Es) الاستخدامات المستقرة.

- منظور أسفل الميزانية:

أي رأس المال العامل الصافي الإجمالي = (استخدامات الاستغلال + استخدامات خارج الاستغلال + استخدامات الخزينة) - (موارد الاستغلال + موارد خارج الاستغلال + موارد الخزينة).

$$FRng = (Eex + Ehex + Et) - (Rex + Rhex + Rt)$$

أي:

إن تحليل رأس المال العامل يمكن القيام به من خلال حساب علاقة رأس المال العامل الدائم من أسفل الميزانية لأنها أكثر دلالة على التوازن المالي ومنه تظهر ثلاث فرضيات (دوروي، 2014-2015، صفحة 44):

• **الفرضية الأولى :** الأصول المتداولة = الخصوم المتداولة وتمثل حالة التوازن المالي الأدنى وهو ما

يعني أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها، وهي حالة صعبة التحقيق لعدم إمكانية تحقيق السيولة الكافية والالتزامات لمدة طويلة.

➤ **الفرضية الثانية :** الأصول المتداولة أكبر من الخصوم المتداولة وهو ما يعني أن رأس المال العامل

موجب، هذا يدل على وجود فائض في السيولة في المدى القصير مما يعبر عن قدرة المؤسسة على

ضمان الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها، كما تمكنها من مواجهة المشاكل غير المتوقعة.

• **الفرضية الثالثة :** الأصول المتداولة أقل من الخصوم المتداولة وهو ما يعني أن رأس المال

العامل سالب، ما يعني على الأرجح أن المؤسسة في هذه الحالة تواجهها صعوبات في الأجل

القصير وهو ما يجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير، مما يتطلب القيام بتعديلات

من أجل تحقيق التوازن المالي.

➤ **أنواع رأس المال العامل.**

يأخذ رأس المال العامل أنواعا أساسية أهمها (بنية، 2018-2019):

- **رأس المال العامل الخاص**: رأس المال العامل الخاص هو عبارة عن المقدار الفائض من الأموال الخاصة بعد تمويل الاستثمارات الثابتة. يبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين بمفردها للأصول الثابتة، أو مدى اكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة من دون الاستعانة بالموارد المالية الأجنبية بحسب بالعلاقة التالية:

$$\begin{aligned} \text{رأس المال العامل الخاص} &= \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة} \\ \text{رأس المال العامل الخاص} &= \text{رأس المال العامل الإجمالي} - \text{رأس المال العامل الأجنبي} \end{aligned}$$

- **رأس المال العامل الإجمالي (الخام)**: رأس المال العامل الإجمالي هو مجموع عناصر الأصول التي يكتفي بها نشاط المؤسسة و التي تدور في مدة سنة أو أقل ويشمل حاصل رصيد الأصول المتداولة. يسمى كذلك بحجم النشاط الاستغلالي، ويكتب بالعلاقة التالية:

$$\begin{aligned} \text{رأس المال العامل الإجمالي} &= \text{الأصول المتداولة} \\ \text{رأس المال العامل الإجمالي} &= \text{قيم الاستغلال} + \text{القيم القابلة للتحقيق} + \text{القيم الجاهزة} \\ \text{رأس المال العامل الإجمالي} &= \text{مجموع الأصول} - \text{الأصول الثابتة} \end{aligned}$$

- **رأس المال العامل الخارجي (الأجنبي)**: رأس المال العامل الخارجي هو مجموع الديون التي تمول رأس المال العامل الإجمالي أو الأصول المتداولة بين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة، والمتمثلة في إجمالي الديون، و يحسب بالعلاقة التالية:

$$\begin{aligned} \text{رأس المال العامل الخارجي} &= \text{مجموع الخصوم} - \text{الأموال الخاصة} \\ \text{رأس المال العامل الخارجي} &= \text{مجموع الديون} \end{aligned}$$

ثانيا: الاحتياج في رأس المال العامل BFR:

ينتج عن الأنشطة العادية للمؤسسة لمجموعة من الاحتياجات بسبب تفاعل لمجموع عناصر الأصول والخصوم الخاصة بدورة الاستغلال فيتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة تغطية ديونها للاستغلال بواسطة حقوقها ولمخزوناتها، هذا العجز يستطلع عليه بالاحتياج في رأس المال العامل وعلى هذا الأساس فإن (عزالدين، 2016-2017، صفحة 54):

$$\text{BFR} = \text{احتياجات الدورة} - \text{موارد الدورة}$$

وينقسم إلى احتياج رأس المال للاستغلال BFR_{ex} واحتياج في رأس المال خارج الاستغلال BFR_{hex} (دروري، 2014-2015، صفحة 46):

$$\text{BFR}_{\text{ex}} = E_{\text{ex}} - R_{\text{ex}}$$

$$\text{BFR}_{\text{hex}} = E_{\text{hex}} - R_{\text{hex}}$$

يمكن أن يأخذ الاحتياج في رأس المال الحالات التالية (عبد الرحيم، 2015-2016، صفحة 27):

BFR = 0: عندما تكون موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة، هنا يتحقق توازن المؤسسة مع

الاستغلال الأمثل للموارد.

BFR < 0: هذا يدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن سنة وذلك لتغطية

احتياجات الدورة، وتقدر قيمة تلك المصادر بقيمة احتياجات رأس المال العامل، مما يستوجب وجود رأس المال العامل موجب لتغطية العجز.

BFR < 0: يعني أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها، ولا تحتاج إلى موارد أخرى ونقول

أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة.

ثالثا: الخزينة الصافية

➤ مفهوم الخزينة الصافية.

هي عبارة عن إجمالي النقديات الموجودة (باستثناء السلفات المصرفية)، ويمكن حساب الخزينة

صافية كالتالي (شنوف، 2016، صفحة 120):

الخزينة الصافية = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

أو: الخزينة = استخدامات الخزينة - موارد الخزينة

➤ وضعيات الخزينة

يمكن استنتاج وضعية الخزينة بمقارنة رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل

فنجد (بن سانية، 2018، صفحة 45):

الخزينة موجبة: تعني هذه الحالة وجود فائض في الخزينة بسبب أن $BFRG < FRNG$ بعبارة أخرى وجود جزء من الأموال الدائمة مجمدة على شكل أرصدة نقدية، ما يضع المؤسسة أما مشكلة المقارنة بين السيولة والربحية وهما هدفان متعاكسان لأن تحقيق سيولة معناه الاحتفاظ بأموال كان يمكن استثمارها من أجل تحقيق فوائض مالية (تكلفة الفرصة البديلة)، لذلك ينبغي دراسة الحجم الأمثل للسيولة بما يسمح لمؤسسة بمواجهة استحقاقاتها القصيرة الأجل دون تقويت تحقيق ربحية من استثمار الزائد من السيولة عن الحاجة. ففي هذه الحالة يمكن لمؤسسة أن تقوم بما يلي:

- تسديد جزء من الديون الطويلة والمتوسطة الأجل.

- شراء استثمارات جديدة.

- الزيادة من استخدامات دورة الاستغلال بشراء مخزونات جديدة إذا كانت ظروف السوق والتخزين

مواتية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

- تخفيض موارد الاستغلال بتسديد جزء من ديون الموردين.

- القيام باستثمارات مالية قصيرة الأجل.

- تقديم قروض للغير.

الخزينة الصفرية: تعتبر هذه الحالة الخزينة المثلى حيث تكون المؤسسة متحكمة في الاستغلال الأمثل لمواردها بتغطية احتياجاتها التمويلية برأس مالها العامل الصافي، وبالتالي تحقيق توازن بين الربحية والسيولة.

الخزينة سالبة: تشير هذه الحالة إلى وجود عجز في الخزينة بسبب ارتفاع الاحتياجات التمويلية الدورية وعدم كفاية رأس المال العامل الصافي لتغطيتها، وهو ما يطرح مشكلة في السيولة يمكن للمؤسسة تداركها بمجموعة من الإجراءات منها:

تسريع تحصيل الحقوق من الزبائن، تقديم حسومات على المبيعات، التفاوض مع الدائنين لتمديد أجل تسديد الديون، التنازل عن التثبيتات غير الضرورية، إعادة برمجة مصاريف الاستغلال.

المطلب الثاني التشخيص المالي باستخدام نسب المالية:

سنقوم بعرض أهم النسبة المالية المستخدمة كأداة لتقييم الوضعية المالية للمؤسسة

الفرع الأول: ماهية النسب المالية

مفهوم النسب المالية: تعرف النسب رياضيا بأنها علاقة ثابتة بين رقمين، أما في المجال المالي فتستخدم النسب للإشارة إلى تلك العلاقات التي لا تكون ظاهرة في البيانات الخام (الحناوي و مصطفى، الإدارة المالية و التحليل المالي لمشروعات الأعمال، 2008، صفحة 61)، ويستند تحليل النسب المالية

على مجموعة من العلاقات المنطقية بين البنود المختلفة للقوائم المالية، ويعبر عن العلاقات في شكل نسب مئوية أو معدلات (أندراوس، 2008، صفحة 86).

الفرع الثاني: أنواع النسب المالية:

على الرغم من تعدد مداخل التحليل المالي إلا أنه من الممكن تصنيف النسب المالية إلى:

1. نسب السيولة: تهدف إلى تقييم قدرة المؤسسة في المدى القصير على الوفاء بالتزاماتها ويكون ذلك بواسطة المقارنة بين مجموع موجوداتها قصيرة الأجل ومجموع التزاماتها قصيرة الأجل، والغرض من حساب نسب السيولة هو الوقوف على قدرة استخدامات المؤسسة المتداولة على مسيرة استحقاقية الديون قصيرة الأجل ضمن الموارد، ويعتمد المشخص المالي غالباً على حساب النسب التالية:

جدول رقم (5): نسب السيولة

النسبة	الصيغة الرياضية	مدلول النسبة
نسبة التداول (السيولة العامة)	الأصول الجارية/ الخصوم الجارية	هي نسبة تشير إلى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل بالاعتماد على أصولها المتداولة.
نسبة السيولة السريعة	الأصول الجارية - المخزونات/ الخصوم الجارية	تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بواسطة المتاحات النقدية والاستخدامات سريعة التحويل واستثناء المخزونات كونه العنصر الأبطأ في التحول لسيولة دون نقص قيمته وكون المؤسسة لا تمتلك قدرة كبيرة على التحكم فيه.
نسبة السيولة الجاهزة	المتاحات النقدية/ الخصوم الجارية	تعبر عن قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل متى استحققت الدافعون اللجوء إلى القيم المالية غير الجاهزة.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على (دروري، 2014-2015، صفحة 61) وكذلك (قتال و يوسف، 2018، صفحة 219)

1. نسب النشاط: تستخدم هذه النسب لقياس مدى كفاءة الموظفين والمسؤولين في المؤسسة وقدرتهم على إدارة موجوداتها. ونجد فيها ما يلي:

جدول رقم (6): نسب النشاط

النسب	الصيغة الرياضية	مدلولها
معدل دوران الأصول	صافي المبيعات / مجموع الأصول	يقيس مساهمة مجموع أصول المؤسسة في تحقيق رقم الأعمال السنوي الصافي.
معدل دوران الأصول الثابتة	صافي المبيعات / الأصول الثابتة	يقيس مساهمة الأصول الثابتة في تحقيق رقم الأعمال السنوي الصافي.
معدل دوران الأصول المتداولة	صافي المبيعات / الأصول المتداولة	يشير هذه النسبة إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات.
معدل دوران المخزون	تكلفة البضاعة المباعة / متوسط المخزون	يشير هذا المعدل إلى عدد مرات المخزون خلال الدورة المحاسبية (فترة التخزين)، كما توضح سرعة بيع المنتجات.
معدل دوران الحقوق	صافي المبيعات الآجلة / متوسط حسابات المدينين	تبين هذه النسبة مدى كفاءة عملية التحصيل ومتابعة ديون العملاء في المؤسسة.
معدل دوران الموردين	المشتريات الآجلة / متوسط حسابات الدائنين	يمثل العدد المتوسط لعمليات الشراء الآجلة التي تقوم بها المؤسسة.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على (شنوف، 2016، الصفحات 215-217)

2. نسب التمويل: تمكن هذه النسب من اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة من أهم هذه النسب:

جدول رقم(7): نسب التمويل

النسبة	الصياغة النموذجية	مدلولها
التمويل الدائم	الأموال الدائمة /الأصول الثابتة	تبين هذه النسبة درجة تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بالأموال الدائمة، ويشترط في هذه النسبة أن تكون أكبر من الواحد.
التمويل الخاص	الأموال الخاصة/ الأصول الثابتة	هذه النسبة تبين مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة، هذه النسبة يمكن أن تكون أقل من الواحد دون أن يؤثر ذلك عن وضعية المؤسسة بشرط أن تكون نسبة التمويل الدائم أكبر من الواحد.
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة/ مجموع الديون	تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة أي إلى درجة استقلاليتها.
نسبة التمويل الخارجي	مجموع الديون / مجموع الأصول	تشير هذه النسبة إلى مدى تغطية موجودات المؤسسة بالأموال الخارجية.

الصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد عن(سلوس، 2012، الصفحات 45-46)

المطلب الثالث: التشخيص المالي باستخدام تحليل جدول حسابات النتائج و قائمة التدفقات

النقدية

سنقوم بتحليل عناصر كل من جدول حسابات النتائج و قائمة التدفقات النقدية ودراسة مختلف

النسب فيه.

الفرع الأول: تحليل جدول حسابات النتائج:

أولاً: نسب الربحية: حيث تعبر الربحية عن العلاقة بين نتيجة أو الهامش مع مستوى النشاط ويمكن

تجسيدها في هذه النسب فيما يلي:

جدول رقم(8): نسب الربحية

النسب	الصيغة الرياضية	مدلولها
نسبة هامش الربح الإجمالي	رقم الأعمال - تكلفة البضاعة المباعة / رقم الأعمال	تبين هذه النسبة مقدار الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش من مجمل الأرباح.
نسبة هامش القيمة المضافة	القيمة المضافة / رقم الأعمال	تبين هذه النسبة مقدار الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش من القيمة المضافة.
نسبة هامش الفائض الإجمالي للاستغلال	الفائض الإجمالي للاستغلال / رقم الأعمال	تبين هذه النسبة مقدار الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش من الفائض الخام للاستغلال.
نسبة هامش نتيجة الاستغلال	نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال	تبين هذه النسبة مقدار الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش من نتيجة الاستغلال.
نسبة هامش الربح الصافي	النتيجة الصافية / رقم الأعمال	تبين هذه النسبة مقدار الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش من النتيجة الصافية.

المصدر: (صافية، 2019، صفحة 77)

ثانيا: نسب المردودية

تعرف بأنها قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة فيإطار نشاطها مقارنة بالوسائل المتاحة

أو المستعملة، وتنقسم إلى:

جدول رقم(9): جدول المردودية الاقتصادية

النسبة	الصيغة الرياضية	مدلولها
المردودية التجارية	نتيجة الدورة الصافية / رقم الأعمال	تبين هذه النسبة الربح المحقق عن كل دينار من المبيعات الصافية، وهي تساعد إدارة المؤسسة على تحديد سعر البيع الواجب للوحدة.
المردودية الاقتصادية	النتيجة الصافية/ الأصول الصافية	تقيس هذه النسبة الربح الذي تحققه الشركة مقابل كل دينار وظفته في استخداماتها
المردودية المالية	النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة	لعائد الذي يتحصل علي المساهمون في المؤسسة مقابل كل وحدة نقدية يستثمرون فيها، أي قدرة المؤسسة على تعويض المساهمون، سواء في شكل أرباح موزعة أو احتياطات

المصدر: (دردوري، 2014-2015، صفحة 64)

ثالثا: الرافعة المالية

✚ **أثر الرافعة المالية:** تمثل أثر الرافعة المالية التأثير الممارس من المديونية على المردودية المالية للأموال الخاصة للمؤسسة الاقتصادية، بمعنى تقيس مدى تأثير لجوء المؤسسة للاستدانة على المردودية المالية للأموال الخاصة، وذلك من خلال بيان التأثير الايجابي أو السلبي للاستدانة، وهذا بمقارنة تكلفة الاستدانة (الدين) بمعدل المردودية الاقتصادية، أي يمكن تفسير أثر الرافعة المالية بمعدل مردودية الأموال الخاصة بدلالة معدل مردودية الاقتصادية وتكلفة الدين.(بنية، 2018-

2019، صفحة 53)

الصياغة الرياضية لأثر الرافعة المالية: يمكن تحديد أثر الرافعة المالية انطلاقاً من

المعطيات التالية (بن ساسي و قريشي، 2006، الصفحات 270-271):

RE: نتيجة الاستغلال

Rne : النتيجة الصافية.

Re : المردودية الاقتصادية.

Rcp : مردودية الأموال الخاصة.

CP : الأموال الخاصة.

D: الاستدانة الصافية.

Is : معدل الضريبة على أرباح الشركات.

i: تكلفة الاستدانة.

ليكون لدينا نتيجة الصافية بدلالة نتيجة الاستغلال: $Rn = (re - i.D).(1 - Is)$

وبقسمة طرفي المعادلة على قيمة الأموال الخاصة Cp نجد:

$$Rcp = Rn / Cp = ((RE - i.D)(1 - Is)) / Cp$$

$$= ((RE - i.D)(1 - Is)) / (CP + D) \times CP + D / CP$$

$$= (RE \times CP / CP + RE \times D / CP - i.D / CP)(1 - Is)$$

$$Rcp = (Re + (Re - i) D / CP) (1 - Is)$$

وبالتالي يمكن صياغة أثر الرافعة كالتالي

حيث أن $(Re-i)$: الهامش بين المردودية وتكلفة الاستدانة.

D/CP : الرافعة المالية وتقيس تركيبة الهيكل المالي.

$(Re-i) D/CP$: أثر الرافعة المالية.

وعليه تكون:

مردودية الأموال الخاصة = مردودية الاقتصادية + (المردودية الاقتصادية - تكلفة الاستدانة) * الاستدانة الصافية / الأموال الخاصة

- حيث إن العلاقة (المردودية الاقتصادية - تكلفة الاستدانة) * الاستدانة الصافية / الأموال الخاصة تسمى بأثر الرافعة المالية لتكون العلاقة كالتالي:

مردودية الأموال الخاصة = المردودية الاقتصادية + أثر الرافعة الاقتصادية

أثر الرافعة المالية = مردودية الأموال الخاصة - المردودية الاقتصادية

و بناء على هذا فيكون:

📊 حالات الرافعة المالية:

نحاول دراسة أثر الرافعة المالية من خلال ثلاثة حالات هي (بنية، 2018-2019، الصفحات

:56-55)

- حالة أثر الرافعة المالية الموجبة $(Re > i)$:

تكون أثر الرافعة المالية موجبة عندما تكون المردودية الاقتصادية أكبر من معدل الفائدة (الديون)، بمعنى زيادة اللجوء إلى الاستدانة يؤدي إلى زيادة مردودية الأموال الخاصة.

- حالة أثر الرافعة المالية المحايدة $(Re = i)$:

تحدث هذه الوضعية عند تتساوى المردودية الاقتصادية مع معدل الفائدة، بمعنى لجوء المؤسسة

للاستدانة لا يؤثر على المردودية المالية للأموال الخاصة.

- حالة أثر الرافعة المالية السالبة (Re<i>i):

تكون في هذه الحالة المردودية الاقتصادية أقل من معدل الفائدة، بمعنى انخفاض مردودية الأموال الخاصة بزيادة اللجوء إلى الاستدانة بسبب ارتفاع المصاريف المالية.

رابعاً: القدرة على التمويل الذاتي

1. تعريف القدرة على التمويل الذاتي: تمثل الفرق بين مجموع الإيرادات المحتمل تحصيلها و مجموع التكاليف المحتمل تسديدها ، فهي تعبر عن تدفق محتمل للخزينة و ليس حقيقياً، هذا الفرق ناتج عن مدة الفارق بين تسجيل عملية المشتريات و المبيعات(داداي عدون، 2008، الصفحات 91-94).

1. حساب القدرة على التمويل الذاتي وتحسب وفقاً لطريقتين هما(بودرمة، 2014-2015، صفحة 39):

الطريقة الأولى : الانطلاق من النتيجة:

القدرة على التمويل ذاتي = نتيجة السنة + الإهلاكات و والمؤونات - استرجاع الإهلاكات و والمؤونات + القيمة المحاسبية لعناصر الأصول المالية المتنازل عنها - نواتج التنازل عن عناصر الأصول الثابتة - إعانات الاستثمارات المحولة إلى حساب النتيجة.

الطريقة الثانية: طريقة الجمع

القدرة على التمويل الذاتي= الفائض الإجمالي للاستغلال + تحويل تكاليف الاستغلال ± إيرادات أخرى و مصاريف أخرى ± حصة النتيجة عن العمليات المنجزة جماعياً+ إيرادات مالية - مصاريف مالية + إيرادات استثنائية-مصاريف استثنائية - ضرائب على الأرباح

إن مفهوم القدرة على التمويل الذاتي جد هام بالنسبة للمسيرين، حيث يساعد على معرفة المبالغ لتمويل الاستثمارات و الذي يكون مرتبطا بالأرباح المحققة وكذا الإهلاكات والمؤونات لأنها لا تعبر عن خروج القيم النقدية، و يوجه خاصة إلى تمويل الاستثمارات، تسديد القروض، تسديد الفوائد على الأسهم، الرفع من الأصول الجارية.

الفرع الثاني: تحليل قائمة التدفقات النقدية

يوفر التحليل المالي للتدفقات النقدية معلومات مهمة لمتخذي القرارات وتتمثل أهم المؤشرات فيما

يلي(صوفان، 2017-2018، صفحة 69):

- مؤشر كفاية التدفقات النقدية التشغيلية = التدفق النقدي الصافي الداخل من الأنشطة التشغيلية / الخصوم المتداولة، يوضح هذا المؤشر قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية اللازمة لتغطية التزاماتها.

- مؤشر النقدية التشغيلية = التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية / النتيجة الصافية، يقيس هذا

المؤشر قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي صافي.

- مؤشر الفوائد المدفوعة = التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية / فوائد الديون المدفوعة ، يبين

هذا المؤشر احتمال تعرض المؤسسة لمشاكل في السيولة.

- العائد على الأصول من التدفق التشغيلي = التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية /

مجموع الأصول وتوضح هذه النسبة مقدرة أصول المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.

خلاصة الفصل الأول

يعد التشخيص المالي وسيلة لتشخيص الوضعية المالية الماضية للمؤسسة لمنح صورة صادقة تعكس الوضعية المالية الحالية، من خلال إتباع المسير مجموعة من الخطوات التي تبدأ بتحديد الهدف من التشخيص وتنتهي بوضع التوصيات، حيث تعتمد عملية التشخيص المالي على مؤشرات و الأدوات منها الميزانية التي تمكنا الوصول إلى حكم حول السيولة والملائمة، بالنسبة لحساب النتائج فهو يظهر مختلف الإيرادات والنفقات خلال دورة معينة و بدراسة المؤشرات المالية الأساسية المرتبطة به، أما قائمة التدفقات النقدية توضح حجم النقد المتوفر للمؤسسة من خلال المقارنة بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وكذا المؤشرات المالية المتعلقة بهذه القائمة لتشخيص أداء المؤسسة، أما جدول التمويل يعد أداة لدراسة طرق تمويل المؤسسة ومجالات توظيف الأموال فيها وعلى غرار هذا إن التشخيص المالي يسمح باتخاذ قرارات الصائبة إلى تساعد المؤسسة للوصول إلى الأهداف المنشودة.

وبشكل خاص القرارات المالية بأنواعها الاستثماري والتمويلي وتوزيع أرباح، حيث تعتبر عملية اتخاذ القرار المالي من العمليات التي يعلق عليها المساهمون آمالا كبيرة بهدف زيادة ربحيتهم. وبالتالي ارتفاع قيمة الثروة وتعظيم قيمة المؤسسة.



الفصل الثاني: دراسة حالة لمؤسسة صيدال

تمهيد:

تطمح معظم المؤسسات إلى تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ومعرفة مدى قدرتها على تحقيق أهدافها المنشودة، وكذا إعطاء نظرة مستقبلية للمؤسسة. وعلى الرغم من تعدد أساليب التحليل المالي إلا أنها تتركز هذه الأخيرة على القوائم المالية (الميزانية المالية، جدول حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية) وبعد دراستنا النظرية في الفصل السابق سنحاول في هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على واقع مؤسسة صيدال من خلال الثلاثة مباحث التالية:

- مبحث الأول: التعريف بمجمع صيدال

-المبحث الثاني: تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة صيدال

- المبحث الثالث: دور نتائج التشخيص المالي على القرارات المالية لمؤسسة صيدال

المبحث الأول: التعريف بمجمع صيدال

المطلب الأول: نشأة مجمع صيدال

تاريخ صيدال أنشأت صيدال في 1982 عقب إعادة هيكلة الصيدلية المركزية الجزائرية وقد استقادت في هذا الإطار، من نقل مصانع الحراش والدار البيضاء وجسر قسنطينة. كما حوّل إليها في 1988، مركب "المضادات الحيوية" للمدية الذي كان على وشك الانتهاء من قبل الشركة الوطنية للصناعات الكيميائية. في سنة 1989 وتبعاً لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، أصبحت صيدال مؤسسة عمومية اقتصادية تتميز باستقلالية التسيير. في سنة 1993، تم إضفاء تعديلات على القانون الأساسي للشركة، حيث سمح لها بالمشاركة في كل عملية صناعية أو تجارية يمكن أن تكون ذات صلة مع موضوعها الاجتماعي من خلال إنشاء شركات جديدة أو فروع في سنة 1997، وضعت شركة صيدال مخطط إعادة هيكلة أسفر على تحويلها إلى مجمع صناعي يضم ثلاثة فروع: (فارمال، أنتيبوتيكال وبيوتيك) في 2009، رفعت صيدال من حصتها في رأسمال سوميدال إلى حدود 59%. وفي سنة 2010، قامت بشراء 20% من رأسمال شركة إيبيرال كما رفعت من حصتها في رأسمال شركة "تافكو" من 38.75% إلى 44.5%. في 2011، رفعت صيدال حصتها في رأسمال إيبيرال إلى حدود 60%. في جانفي 2014، شرع مجمع صيدال في إدماج فروع الآتي نذكرها عن طريق الامتصاص: أنتيبوتيكال، فارمال وبيوتيك.

المطلب ثاني: تعريف مجمع صيدال (مهامه وأهدافه)

يعتبر المجمع الصناعي صيدال مؤسسة ذات أسهم يقدر رأسمالها ب 2500000000 دج. ويتكون من عدة "مديريات مركزية وثلاث فروع. إضافة إلى مركز البحث والتطوير وثلاث وحدات توزيع ومديرية التسويق والمبيعات." ويحترف المجمع الصناعي صيدال في ميدان صناعة المواد والمنتجات

الصيدلانية، حيث تتمثل المهمة الرئيسية له في تطوير، إنتاج وتسويق المواد الصيدلانية الموجهة للاستطباب البشري والبيطري. ويمكن تقسيم مهام المجمع إلى مهام أساسية وأخرى ثانوية، حيث تتمثل المهام الأساسية في :

- إنتاج مواد مخصصة لصناعة الدواء.
- إنتاج الأساس الفعال للمضادات الحيوية.
- الاهتمام أكثر بالمهام التجارية، التوزيع والتسويق لمنتجات المجمع عبر كامل التراب الوطني لتغطية السوق الوطنية والسعي لاختراق الأسواق الدولية.
- تأمين الجودة ومراقبة تحليل وتركيب الدواء.
- القيام بالبحوث التطبيقية وتطوير الأدوية الجنسية.
- المراقبة الاستراتيجية لجميع الفروع والتكيف معها.
- تسيير المحفظة المالية الخاصة بالمجمع الصناعي صيدال.
- تحديد استراتيجيات عمليات الإنتاج، تطوير المنتجات الجديدة والاتصال الطبي والتسويق.
- تحضير وإعداد السياسات العامة للمجمع الخاصة بمختلف الاستراتيجيات الصناعية، المالية والتسويقية.

-بينما تتمثل مهام المجمع الثانوية في الآتي:

- إنتاج منتجات التعبئة والتغليف.
- عبور ونقل السلع.
- صيانة ذاتية لتجهيزات الإنتاج والعمل على تطوير التقنيات المستعملة في الإنتاج من أجل ضمان النوعية ورفع الطاقة الإنتاجية.

○ تقديم الخدمات (التشكيل أو التركيب Façonnage والتحليل) . ويعتبر الوفاء، الالتزام، الدقة والانضباط من قيم المجمع.

يطمح مجمع صيدال الرائد في إنتاج الأدوية، والمنتجات المشاركة في السوق الجزائرية إلى تعزيز وضعيته في السوق المحلي، والعمل على ترقيتها إلى المستوى الدولي، وذلك من خلال السعي نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية:

- ✓ تحقيق الأمن الدوائي "médicale Assurance" .
- ✓ ضمان موقع فعال على المستوى الوطني والإقليمي وكذا اختراق السوق العالمية.
- ✓ الإرضاء الكلي والدائم للزبون وهذا بوضع سياسة تسيير للنوعية والجودة تدريجيا.
- ✓ تنويع قائمة المنتجات، حيث وضعت سياسة بحث وتطوير جديدة للأدوية الجنسية على أشكال جالونسية لأجيال جديدة وتكنولوجية متطورة.
- ✓ تطوير الشراكة من خلال مشاريع مع مخابر ذات سمعة عالمية سواء عن طريق عقود شراكة أو اتفاقيات التصنيع.
- ✓ التركيز على الاستفادة من البحث العلمي، بالتعاون مع كليات الصيدلة ومراكز البحوث الأجنبية. والحد من حجم الواردات في مجال المنتجات الصيدلانية، وذلك من خلال توسيع حجم الاستثمارات وترقيتها.
- ✓ الإنتاج، الاستيراد، التصدير، تسويق المنتجات الصيدلانية والمواد الكيميائية على شكل مواد أولية أو منتجات نصف مصنعة أو منتجات تامة الصنع موجهة للاستغلال البشري والبيطري.
- ✓ تقديم أدوية منافسة من حيث الجودة والسعر. وترقية نشاطاته بما فيها التسويق وضمان الجودة.

- ✓ المشاركة في كل العمليات الصناعية والتجارية والتي يمكن ربطها بهدف المجمع عن طريق إنشاء منظمات جديدة أو فروع لخلق مناصب شغل.
- ✓ الحفاظ والرفع من حصص السوق الوطنية لضمان استمرارية المجمع الذي يضمن له الدخول إلى الأسواق الخارجية والبحث الدائم على النمو الاقتصادي والمالي.
- ✓ تقليص فاتورة استيراد الأدوية التي تقارب ما قيمته 600 مليون دولار سنويا.
- الأخذ في الاعتبار انشغالات الصحة العمومية الوطنية.

ومن أجل تحقيق الأهداف السابقة، قام المجمع الصناعي صيدال بإعداد المخطط الاستراتيجي، وحسب تصريح مدير ضمان الجودة بالمجمع قائلا: "تطبيقا للاستراتيجية التطويرية والمستقبلية يطمح المجمع الصناعي صيدال إلى إدماج تكنولوجيات جديدة وكذا الإصغاء للتقدم العلمي قصد تحسين سمعته وسمعة منتجاته واستعمال طرق تسيير فعالة وهذا يسجل مستقبه في مسار التقدم، وعليه يجب على كل الأفراد العاملين بالمجمع الاهتمام والبحث الدائمة في الإرضاء التام للزبائن، محققا بذلك يوما بعد يوم مجهودات كبيرة وتحسن ثابت في التحكم العلمي، بمعنى التقدم الدائم والمتواصل، نحن عازمون كل العزم على توفير الإمكانيات للتسيير التام والتزود بالآليات، ومن هنا نحن مدينون اتجاه زبائننا وعمالنا وشركائنا وكذا محيطنا، نحن مسؤولون عن منتجاتنا". ويمكن لنا أن نستشف أهم العناصر الاستراتيجية للمجمع إذ نجد الاستراتيجية تطويرية تهدف إلى أهداف بعيدة المدى تتمثل في:

الهدف الأول: إدماج التكنولوجيا الجديدة في ميدان الصناعة الصيدلانية ومحاولة مسايرة التقدم العلمي الدائم، وينعكس هذا الهدف الاستراتيجي على أرض الواقع في عقود الشراكة التي أبرمتها أكبريات المنظمات والمخابر العالمية في صناعة الأدوية تهدف الاستعادة من خبرة هذه المنظمات في مجالات

الهدف الثاني: هو استعمال طرق تسيير فعالة يمكن لها السيطرة على جميع النشاطات والقضاء على جميع أشكال الهدر الاقتصادي مع رفع الكفاءة الإنتاجية والتسويقية وتتجلى هذه الطرق التسييرية الفعالة أولا في تبني نظام ضمان الجودة الإدارية العالمية الأيزو ISO في أربعة مواقع له وهي مقر المديرية العامة للمجمع، وحدة جسر قسنطينة التابعة لبيوتيك، مركز البحث والتطوير ومركب المضادات الحيوية بالمدينة. كما سطر المجمع برنامج عمل لثلاثة أفاق، هي:

- ❖ برنامج على المدى القصير (المخطط قصير المدى).
- ❖ برنامج على المدى المتوسط (المخطط متوسط المدى).
- ❖ برنامج على المدى الطويل

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة صيدال

يتكون الهيكل التنظيمي للمجمع صيدال مما يلي:

- المؤسسة الأم: La Société Mère وهي تشمل الإدارة العامة للمجمع، الفروع الإنتاجية وأهم مساهمات المجمع، والوحدة التجارية للوسط، مركز التوزيع بباتنة ووهران، مركز البحث والتطوير ومركز التكافؤ الحيوي، ويمكن تعريف هذه المديریات والمراكز فيما يلي:
- الرئيس المدير العام: يوجد في أعلى هرم المجمع وهو الذي يباشر عملية تسييره، إذ يقوم بإعطاء اللوائح والقرارات إلى المديرين المركزيين كما يقوم بالاجتماع معهم للنظر في التطورات الجارية على مستوى المجمع، كما يجتمع الرئيس المدير العام بمجلس الإدارة حسب الضرورة الملحة لدراسة المشاكل والحلول المترتبة عن سير المجمع، ومن بين مهام الرئيس المدير العام ما يلي
- وضع السياسة العامة للمجمع وتحديد الاستراتيجية الشاملة.
- تمثيل مجمع صيدال داخليا وخارجيا.

• الأمين العام (G.S): يمثل الهيئة الاستشارية التي تتولى مهمة التنسيق والمساعدة في عملية اتخاذ القرارات، له تقريبا نفس الصلاحيات للرئيس المدير العام فقطو أن الفرق بينهما أن هو الرئيس المدير العام هو الذي تترى أس مجلس الإدارة للمجمع في كل قراراته أما الأمين العام يعتبر كمحرك للمجمع لديه صلاحيات خاصة بالتسيير الداخلي للمجمع.

• المصالح الوظيفية: والمتمثلة في:

- مديرية التدقيق الداخلي: تتمثل مهمتها أساسا في مراقبة التسيير، والمراجعة الداخلية لجميع حسابات المجمع كذا عمليات التحليل المالي.

- مديرية إدارة البرامج: مهمتها إعداد دفاتر شروط المشاريع الجديدة، بالإضافة إلى وضع الخطط لتأهيل الوحدات الإنتاجية.

- مديرية ضمان الجودة: تتمثل مهمتها في مراقبة مدى تطابق المواد المنتجة في صيدال مع المواد الأصلية وكذا العمل على ترقية الجودة، كما تعمل على وضع وتنفيذ خطط تحسين النوعية وبالتالي تحقيق الجودة في المنتجات والنشاطات في صناعة الأدوية.

- مديرية الشؤون الصيدلانية: تعتبر همزة وصل بين مجمع صيدال ووزارة الصحة، تتولى مهمة الإعلام الطبي، ومراجعة ملفات صنع الأدوية، تمتلك فريق مختص في التسويق الطبي وشبكة من المندوبين الطبيين تغطي معظم التراب الوطني، مع تقديم مختلف دعائم التكوين والمعلومات الطبية، كما تعمل على التأكيد من مدى المطابقة بين ما تم إنجازه وبين ملفات الدواء، بالإضافة إلى قيامها بدراسة الملفات التقنية والصيدلانية، ويعتبر إنشاء هذه المديرية كرد فعل للمنافسة التجارية التي أدت إلى الاهتمام بالتسويق الصيدلاني .

- مديرية أنظمة الإعلام: تقوم بإعداد الخطط والسياسات في مجال أنظمة الإعلام الآلي، وإعداد البرمجيات، كما تسهر على برمجة الوثائق وصيانة الهيكل القاعدي للمعالجة والاتصال وربط

مختلف الوحدات التنظيمية بشبكة الاتصالات عبر الانترنت والانترانت، لتسهيل وصول المعلومات والعمل على توحيد البر امج وإعدادها وفق الهيكل التنظيمي الجديد.

- مديرية التطوير الصناعي والشراكة: مهمتها السهر على تطوير أساليب الإنتاج بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة، وكذا ترقية الشراكة مع المخابر العالمية، بالاستثمار خاصة في مجال الشراكة سواء مع المحليين أو الأجانب من أجل تعزيز المكانة الدولية للمجمع في الأسواق العالمية؛ بالإضافة إلى تحديد مشاريع التحالفات الاستراتيجية.

- مديرية المالية والمحاسبة: تتمثل المهام الأساسية لهذه المديرية، في تسيير وضع الاستراتيجيات المالية، وكذا تسيير الميزانية، المحاسبة والمالية والعمليات التمويلية على المدى المتوسط والطويل، وكذا المساهمة في تسيير الموازنة ومتابعة محفظة الأوراق المالية عبر السوق الثانوية (البورصة)، وإعداد جدول النتائج والحسابات.

- مديرية المشتريات: مهمتها إدارة عمليات الشراء من خلال توفير مستلزمات العمليات الإنتاجية وكذا مختلف احتياجات المجمع، الشكل المناسب وفقا للأنظمة والإجراءات المعتمدة.

- مديرية الممتلكات والوسائل العامة: مهمتها تسيير الوسائل المالية والمادية، وإعداد تقديرات ميزانية المجمع، كما تعمل على تطبيق الميزانيات الممنوحة للمصالح الخارجية وضمان متابعتها وتقييمها، وكذا تسيير وصيانة العتاد والممتلكات العامة للمجمع.

- مديرية الإعلام والاتصال: تعمل على تطوير التقنيات الجديدة للإعلام والاتصال لكل نشاطات المجمع. كما تهتم بإعداد النشرات الداخلية التي تهتم بكل نشاطات المجمع بالإضافة إلى مهمة إصدار المجالات التالية: " Saidal Info " و " صيدال للصحة " "santé Saidal" و " صدى صيدال " " échoSaidal " .

موقع الانترنت: www.Saidal Group.dz

- مديرية الاستراتيجية والتنظيم: مهمتها إعداد الدراسات المرتبطة بتحديد الأهداف الاستراتيجية للمجمع والسهر على متابعتها وتنفيذها، وتأمين دخول المجمع في السوق المحلية والدولية، من خلال وضع استراتيجية تركز على اتفاقيات الشراكة واستحداث وحدات إنتاجية أو الحصول على رخص الإنتاج والتصنيع.

- مديرية الشؤون القانونية: تهتم بكل القضايا القانونية التي تهتم المجمع، وضمان المساعدة القانونية لجميع هياكله، إضافة إلى إعداد النصوص التنظيمية والقانونية التي تساهم في تنفيذ برامج العمل، ومتابعة مختلف النزاعات التي يكون فيها المجمع طرفاً فيها، ودراسة مختلف عقود الشراكة.

- مديرية التكوين: مهمتها إعداد الاحتياجات التكوينية ووضع وتنفيذ برامج تكوين الأفراد العاملين والمخصصة لتنمية معارفهم وتحسين مستوياتهم.

- مديرية الموارد البشرية: وهي التي تتولى تسيير الموارد البشرية؛ وتعتبر من أهم المديريات في المجمع، كونها همزة وصل بين إدارة المجمع والأفراد العاملين من جهة وبين الإدارة والنقابة من جهة أخرى. لم تعد مديرية الموارد البشرية مسؤولة عن الأعمال الروتينية كضبط تعداد المستخدمين وتصرفاتهم وحفظ الملفات والسجلات الخاصة بالأفراد فقط بل أصبحت تعني باستقطاب وتوظيف الكفاءات البشرية وتسيير الأفراد والمستخدمين، الأجور و تطوير الموارد البشرية والتكوين، تقييم الأداء... وغيرها. وتعمل هذه المديرية على تسيير الحياة المهنية للأفراد العاملين منذ بداية العمل حتى نهاية الخدمة سواء الب تقاعد أو الوفاة أو تسريح،...، كما أنها مسؤولة عن توفير واستقطاب الكفاءات المناسبة ووضعها في المكان المناسب وهذا من خلال إيداع المترشحين للطلبات وملفات العمل لديها من طرف المصالح والمديريات الأخرى. كما تقوم (DRH) بالإشراف على:

- الأجر: عمل على دفع أجرة العمال وهذا ابتداء من ملاً وثيقة تدعى VARIABLE فيها اسم العامل، الرقم التسلسلي، مردوديته الفردية والجماعية، عدد الأيام والساعات التي عملها خلال الشهر كما يدخل في حساب الأجر النهائي كل المنح والتعويضات وغيرها.
 - الشؤون الاجتماعية: تهتم بكل ما يخص العمال والضمان الاجتماعي، سوف يعمل على تكوين ملفات الحالة الاجتماعية من مرض أو حوادث أو أمومة أو تقاعد،... الخ مهمتها الأساسية هي التعويضات
 - طب العمل: وتعمل على الإشراف على الحالات المرضية في أوساط العمال وتشخيص الحالة الصحية للعامل أثناء وقوع حوادث أثناء العمل أو الأمراض الشخصية ومن هنا تعمل على تكوين ملفات طبية لهم.
 - تطوير الموارد البشرية: تهتم بتنمية وتطوير المسار المهني للأفراد العاملين، كما أنها مختصة بكل ما هو إحصائي في مجال تطوير الموارد البشرية، وتلجأ إليها باقي الإدارات والمديريات من أجل التعرف على السجل المهني للفرد ومؤهلاته وكفاءاته وقدراته من أجل ترقيته أو تعيينه في مناصب أخرى.
- مما سبق يمكن القول أن مديرية الموارد البشرية للمجمع الصناعي صيدال ذات مكانة جد معتبرة ولها دور فعال في عملية تسيير الموارد والكفاءات البشرية بالمجمع وهذا ما سنتطرق إليه من خلال الإشارة إلى مهام المديرية ومدير الموارد البشرية بالمجمع الصناعي صيدال كما يلي:
- ✓ وظيفة مدير الموارد البشرية تتمحور حول الاستشارة، الخبرة، والتطوير للمشاريع الكبرى للمجمع فيما يتعلق بالعنصر البشري.
 - ✓ ضمان الاستعمال العقلاني للموارد البشرية بالمجمع.

- ✓ تصور سياسة توظيف وتكوين العنصر البشري.
- ✓ تامين وتنشيط وتطوير الموارد البشرية في المجمع.
- ✓ المحافظة على المورد البشري.
- ✓ وضع معايير وإجراءات تسيير الموارد البشرية.
- ✓ تصور ووضع سياسة وأنظمة الأجور بالمجمع.
- ✓ السهر على تطبيق الترتيبات القانونية والقاعدية واحترام الإجراءات الموضوعة في إطار التقييس.

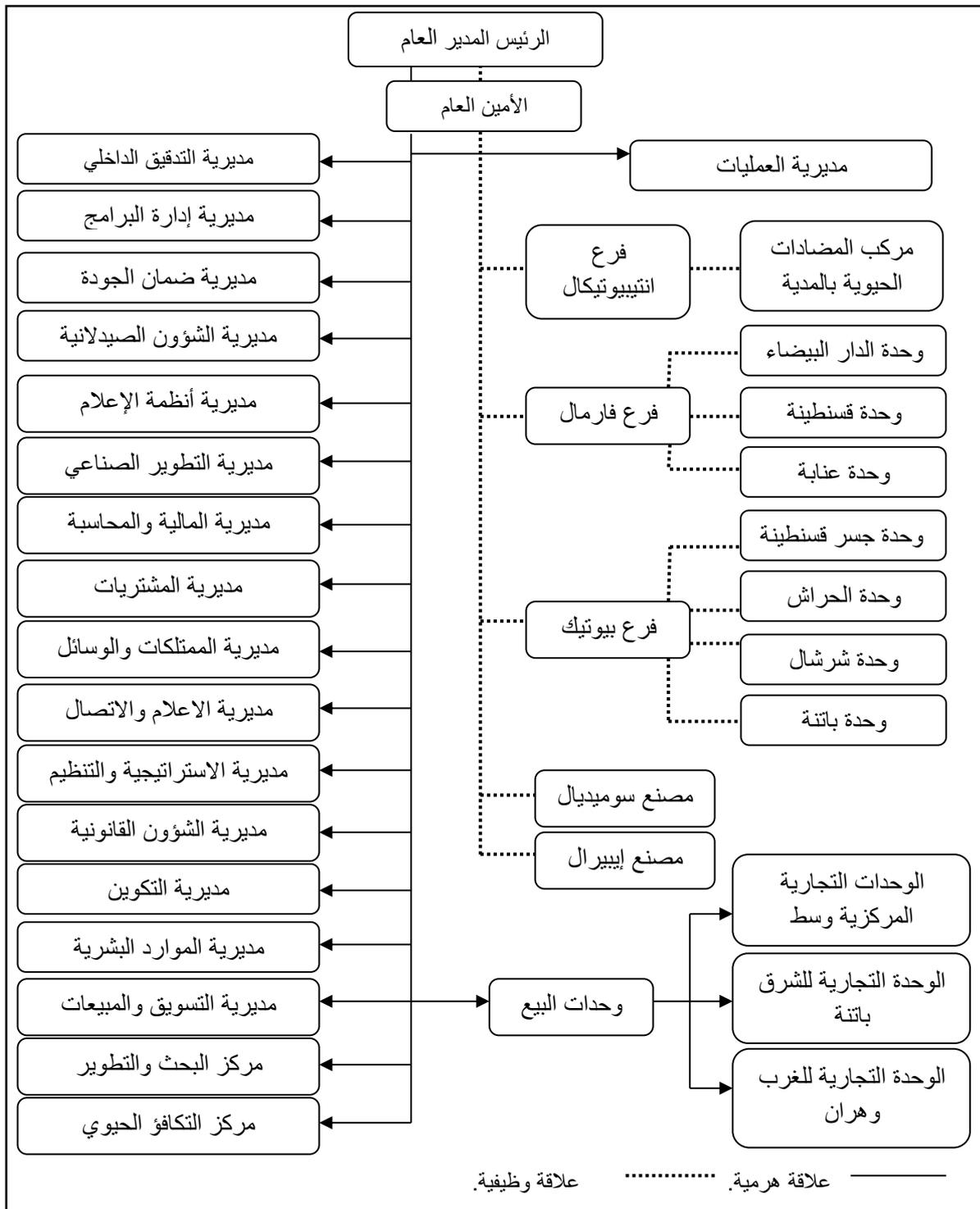
✓ حفظ المناخ الاجتماعي من خلال عقود دائمة مع الشريك الاجتماعي.

✓ تنسيق كل الدراسات وكذلك السهر على تحقيق الفعالية في تسيير المورد البشري.

- مديرية التسويق والمبيعات: وهي التي تتولى مهام التسويق بالدرجة الأولى كما تعمل على دراسة السوق قصد إدخال تحسينات على منتجات المجمع، وتوجيه المجمع في سياسته الإنتاجية والبيعية، إعداد مخطط تسويقي يهدف إلى التعريف بمنتجات المجمع، وتطوير صورته وحصته السوقية، من خلال إعلام الصيادلة والأطباء بالمنتجات التي يقدمها المجمع والترويج لها، و تدعيم ركائز مراقبة الجودة، إنشاء شبكة للمندوبين الطبيين عبر كامل التراب الوطني.

- مديرية العمليات: مهمتها التنسيق بين مختلف الوحدات والمصانع الإنتاجية للمجمع، ولها علاقة مع مديرية المشتريات ومديرية التسويق والمبيعات، باعتبارها المكلفة بكل عمليات الإمداد واللوجستيك من استقبال المواد الأولية، الإنتاج وكذا التوزيع بالنسبة لكل المصانع الإنتاجية للمجمع.

شكل رقم (02): الهيكل التنظيمي للمجمع صيدال



المصدر: (بوزناق، 2020، صفحة 227)

المبحث الثاني: تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة صيدال

سنقوم بدراسة الوضعية و جدول حسابات النتائج و قائمة التدفقات النقدية، المالية لمؤسسة صيدال وذلك من خلال مختلف أدوات التحليل المالي لقوائم وذلك خلال ثلاث سنوات محل الدراسة (2017، 2018، 2019)

المطلب الأول: التشخيص الوضعية المالية لمؤسسة صيدال باستخدام مؤشرات التوازن المالي

أولاً: الميزانية الوظيفية

قبل عرض الميزانيات الوظيفية لمؤسسة صيدال لثلاثة سنوات المدروسة (2017، 2018، 2019)

(2019) سنقوم بعرض ميزانيات المالية

أولاً: الميزانية المالية

الجدول رقم (10): جدول الميزانية المالية الأصول لسنة 2017

القيمة المحاسبية الصافية	الإهلاكات و المؤونات	القيمة الإجمالية	الأصول
115 414 200.00	0.00	115 414 200.00	أصول غير جارية
12 120 176.05	195 887 551.61	208 007 727.66	فارق بين الاقتناء - المنتوج الايجابي أو السلبي
			تشبيكات معنوية
			تشبيكات عينية
9 122 499 237.77	0.00	9 122 499 237.77	أراضي
1 080 477 718.20	5 178 806 654.50	6 259 284 372.70	مباني
1 041 699 916.09	13 385 464 633.55	14 427 164 549.64	تشبيكات عينية أخرى
276 361 487.38	3 661 722.62	280 023 210.00	تشبيكات ممنوح امتيازها
13 302 394 720.76	0.00	13 302 394 720.76	تشبيكات يجرى إنجازها
			تشبيكات مالية
0.00	0.00	0.00	سندات موضوعة موضع معادلة
2 880 760 120.03	60 980 880.06	2 939 700 175.00	مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها
4 000 000 000.00	0.00	4 000 000 000.00	سندات أخرى مثبتة
156 010 062.87	0.00	156 010 062.87	قروض وأصول مالية أخرى غير جارية
290 053 362.19	0.00	290 053 362.19	ضرائب مؤجلة على الأصل
32 275 750 176.25	18 824 801 442.34	51 100 551 618.59	مجموع الأصل غير الجاري
			أصول جارية
4 364 975 309.75	606 528 160.72	4 971 503 470.48	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
			حسابات دائنة واستخدامات مماثلة
3 105 203 300.94	1 649 167 470.00	4 754 370 770.94	الزبائن
1 709 278 222.98	377 579.41	1 709 655 802.39	المدينون الآخرون
100 851 920.55	11 998 467.60	112 850 388.15	الضرائب وما شابهها
0.00	0.00	0.00	حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة
			الموجودات وما شابهها
18 559 989.19	0.00	18 559 989.19	الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى
4 698 936 566.30	80 774 057.65	4 779 710 623.95	الخبزينة
13 997 805 309.72	2 348 845 735.38	16 346 651 045.10	مجموع الأصول الجارية
46 273 555 485.97	21 173 647 177.72	67 447 202 663.69	المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (7)

الجدول رقم (11): جدول الميزانية المالية الخصوم لسنة 2017

المبالغ	الخصوم
2 500 000 000.00	رؤوس الأموال الخاصة
0.00	رأس مال تم إصداره
8 721 856 492.20	رأس ما غير مستعان به
12 792 833 494.93	الإعانات
1 578 555 153.30	علاوات واحتياطيات - احتياطيات مدمجة (1)
0.00	فوارق إعادة التقييم
1 433 341 329.05	فارق المعادلة (1)
-157 297 796.64	نتيجة صافية / نتيجة صافية حصة المجمع (1)
	رؤوس الأموال الخاصة/ الترحيل من جديد
-	حصة الشركاء المدمجة (1)
-	حصة ذوي الأقلية (1)
26 869 288	المجموع (1)
672.84	
10 489 615 502.36	الخصوم الغير جارية
0.00	قروض وديون مالية
1 059 992 788.80	ضرائب مؤجلة ومرصود لها
1 321 044 280.68	ديون أخرى غير جارية
	مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
12 870 652	مجموع الخصوم غير الجارية (2)
571.84	
1 324 510 088.67	الخصوم الجارية
709 248 220.05	موردون وحسابات ملحقة
4 054 421 969.79	ضرائب
445 433 962.78	ديون أخرى
	خزينة سلبية
6 553 614 241.29	مجموع الخصوم الجارية (3)
46 273 555	المجموع العام للخصوم
485.97	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (8)

الجدول رقم (12): جدول الميزانية المالية الأصول لسنة 2018

القيمة المحاسبية الصافية	الإهلاكات و المؤونات	القيمة الإجمالية	الأصول
115 414 200.00	0.00	115 414 200.00	أصول غير جارية
138 749 235.83	237 242 456.83	375 991 692.60	فارق بين الاقتناء - المنتوج الايجابي أو السلبي
			تثبيات معنوية
			تثبيات عينية
1 130 848 191.42	0.00	1 130 848 191.42	أراضي
1 675 812 148.17	4 649 825 764.79	6 325 637 912.96	مباني
3 553 191 461.80	13 585 264 692.41	17 138 456 154.21	تثبيات عينية أخرى
0.00	0.00	0.00	تثبيات ممنوح امتيازها
10 555 198 258.95	0.00	10 555 198 258.95	تثبيات يجرى إنجازها
			تثبيات مالية
			سندات موضوعة موضع معادلة
2 477 666 928.10	462 033 246.90	2 939 700 175.00	مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها
3 000 000 000.00	0.00	3 000 000 000.00	سندات أخرى مثبتة
151 716 852.87	0.00	151 716 852.87	قروض وأصول مالية أخرى غير جارية
318 510 346.41	0.00	318 510 346.41	ضرائب مؤجلة على الأصل
23 117 107 623.55	18 934 366 160.87	42 051 473 784.42	مجموع الأصل غير الجاري
			أصول جارية
5 605 515 297.16	667 793 354.53	6 273 308 651.69	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
			حسابات دائنة واستخدامات مماثلة
3 632 744 863.64	1 657 277 910.11	5 290 022 773.75	الزبائن
2 017 376 818.21	7 500.00	2 017 384 318.21	المدينون الآخرون
126 793 516.04	11 998 830.46	138 792 346.50	الضرائب وما شابهها
			حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة
			الموجودات وما شابهها
18 559 989.19	0.00	18 559 959.19	الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى
3 037 331 704.28	76 896 881.94	3 114 228 586.22	الخزينة
14 438 322 188.52	2 413 974 477.04	16 852 296 665.56	مجموع الأصول الجارية
37 555 429 812.07	21 348 340 637.91	58 903 770 449.98	المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (9)

الجدول رقم (13): جدول الميزانية المالية الخصوم لسنة 2018

المبالغ	الخصوم
	رؤوس الأموال الخاصة
2 500 000 000.00	رأس مال تم إصداره
0.00	رأس ما غير مستعان به
0.00	اعانات
411 677 000.00	حقوق الملكية الأخرى
13 263 207 027.34	علاوات واحتياطيات - احتياطيات مدمجة (1)
1 265 034 701.67	فوارق إعادة التقييم
0.00	فارق المعادلة (1)
1 292 124 259.29	نتيجة صافية / نتيجة صافية حصة المجمع (1)
225 264 110.76	رؤوس الأموال الخاصة/ الترحيل من جديد
-	حصة الشركاء المدمجة (1)
-	حصة ذوي الأقلية (1)
18 957 307 099.06	المجموع (1)
	الخصوم الغير جارية
10 617 741 786.58	قروض وديون مالية
2 377 222.01	ضرائب مؤجلة ومرصود لها
593 645 268.24	ديون أخرى غير جارية
1 407 039 675.99	مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
12 620 803 952.82	مجموع الخصوم غير الجارية (2)
	الخصوم الجارية
2 000 103 976.88	موردون وحسابات ملحقه
179 607 313.70	ضرائب
3 682 456 439.87	ديون أخرى
115 151 029.74	خزينة سلبية
5 977 318 760.19	مجموع الخصوم الجارية (3)
37 555 429 812.07	المجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (10)

الجدول رقم (14): جدول الميزانية المالية الأصول لسنة 2019

القيمة المحاسبية الصافية	الإهلاكات و المؤونات	القيمة الإجمالية	الأصول
141 648 564.00	0.00	141 648 564.00	أصول غير جارية
173 375 648.35	286 596 482.34	459 972 130.69	فارق بين الاقتناء - المنتج الايجابي أو السلبي
			تثبيتات معنوية
			تثبيتات عينية
1 130 848 191.42	0.00	1 130 848 191.42	أراضي
6 908 495.62	5 022 736 120.77	11 931 125 616.39	مباني
5 355 078 686.94	14 063 906 567.27	19 418 985 254.21	تثبيتات عينية أخرى
0.00	0.00	0.00	تثبيتات ممنوح امتيازها
3 419 612 218.21	0.00	3 419 612 218.21	تثبيتات يجرى إنجازها
			تثبيتات مالية
0.00	0.00	0.00	سندات موضوعة موضع معادلة
2 985 092 655.87	53 407 519.13	3 038 500 175.00	مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها
2 500 000 000.00	0.00	2 500 000 000.00	سندات أخرى مثبتة
106 741 603.70	0.00	106 741 603.70	قروض وأصول مالية أخرى غير جارية
324 024 098.53	0.00	324 024 098.53	ضرائب مؤجلة على الأصل
23 044 811 162.64	19 426 646 689.51	42 471 457 832.15	مجموع الأصل غير الجاري
			أصول جارية
6 404 784 394.09	500 587 134.29	6 905 371 528.38	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
			حسابات دائنة واستخدامات مماثلة
3 141 134 935.41	1 653 272 275.15	4 794 407 210.56	الزبائن
2 210 530 786.72	7 500.00	2 210 539 286.72	المدينون الآخرون
120 424 209.62	0.00	120 424 209.62	الضرائب وما شابهها
0.00	0.00	0.00	حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة
			الموجودات وما شابهها
0.00	0.00	18 559 959.19	الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى
1 826 155 136.27	76 896 881.94	1 903 052 018.21	الخزينة
13 721 589 451.30	2 230 763 791.38	15 952 353 242.68	مجموع الأصول الجارية
36 766 400 613.94	21 657 410 480.89	58 423 811 094.83	المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (11)

الجدول رقم (15): جدول الميزانية المالية الخصوم لسنة 2019

المبالغ	الخصوم
2 500 000 000.00	رؤوس الأموال الخاصة
0.00	رأس مال تم إصداره
0.00	رأس ما غير مستعان به
411 677 000.00	إعانات
13 833 681 286.63	حقوق الملكية الأخرى
1 265 034 701.67	علاوات واحتياطيات - احتياطيات مدمجة (1)
0.00	فوارق إعادة التقييم
806 029 107.58	فارق المعادلة (1)
234 568 875.67	نتيجة صافية / نتيجة صافية حصة المجمع (1)
-	رؤوس الأموال الخاصة/ الترحيل من جديد
-	حصة الشركاء المدمجة (1)
-	حصة ذوي الأقلية (1)
19 050 990 971.55	المجموع (1)
10 098 748 057.99	الخصوم الغير جارية
3 501 208.32	قروض وديون مالية
593 645 268.24	ضرائب مؤجلة ومرصود لها
1 421 355 889.30	ديون أخرى غير جارية
	مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
12 117 250 423.85	مجموع الخصوم غير الجارية (2)
1 334 618 982.29	الخصوم الجارية
95 924 225.85	موردون وحسابات ملحقه
3 658 641 247.14	ضرائب
508 974 763.26	ديون أخرى
	خزينة سلبية
5 598 159 218.54	مجموع الخصوم الجارية (3)
36 766 400 613.94	المجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (12)

أولاً: دراسة وتحليل الميزانيات المالية

جدول رقم (16): إعداد الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول

البيان	2017	%	2018	%	2019	%
الأصول غير الجارية	32 275 750 176.25	69.74	23 117 107 623.55	61.55	23 044 811 162.64	62.68
الأصول الجارية	13 997 805 309.72	30.26	14 438 322 188.52	38.45	13 721 589 451.30	37.32
المجموع	46 279 555 485.97	100	37 555 429 812.07	100	36 766 400 613.94	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جداول رقم: 10، 12، 14

جدول رقم (17): إعداد الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم

البيان	2017	%	2018	%	2019	%
رؤوس الأموال الخاصة	26 869 288 672.84	58.03	18 957 307 099.06	50.48	19 050 990 971.55	51.82
الخصوم غير الجارية	12 870 652 571.84	27.81	12 620 803 952.82	33.60	12 117 250 423.85	32.96
الخصوم الجارية	6 553 614 241.29	14.16	5 977 318 760.19	15.92	5 598 159 218.54	15.22
المجموع	46 279 555 485.97	100	37 555 429 812.07	100	36 766 400 613.94	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول رقم: 11، 13، 15

من جدولين أعلاه نلاحظ:

1. بالنسبة لجانب الأصول:

- الأصول الغير الجارية: نلاحظ انخفاض في تثبيات مؤسسة صيدال من سنة 2017 إلى سنة

2019 حيث مس هذا الانخفاض كل من التثبيات المعنوية و الأراضي وكذلك السندات المالية.

- الأصول الجارية: نلاحظ زيادة الأصول الجارية من سنة 2017 إلى 2019 حيث اشتملت على زيادة في المخزونات و كذلك في الزبائن والمدينون الآخرون.

2. بالنسبة لجانب الخصوم:

- الرؤوس الأموال الخاصة: انخفاض في رؤوس الأموال الخاصة خلال الثلاث السنوات حيث اشتمل هذا الانخفاض على الإعانات والترحيل من جديد.

- الخصوم الغير جارية: انخفاض ملحوظ في كل من القروض وديون المالية و ديون الأخرى الغير جارية، وذلك خلال سنة 2017 إلى غاية سنة 2019.

- الخصوم الجارية: نلاحظ انخفاض في الخصوم جارية بحيث تضمن انخفاض في الديون الأخرى و ضرائب خلال هذه الثلاث سنوات.

ثانيا: الميزانيات الوظيفية

جدول رقم (18): يوضح ميزانية الوظيفية لجانب الاستخدامات

2019	2018	2017	استخدامات
			الاستخدامات المستقرة:
459 972 130.69	375 991 692.60	208 007 727.66	تثبيتات معنوية
			تثبيتات عينية
1 130 848 191.42	1 130 848 191.42	9 122 499 237.77	أراضي
11 931 125 616.39	6 325 637 912.96	6 259 284 372.70	مباني
19 418 985 254.21	17 138 456 154.21	14 427 164 549.64	تثبيتات عينية أخرى
0.00	0.00	280 023 210.00	تثبيتات ممنوح امتيازها
3 419 612 218.21	10 555 198 258.95	13 302 394 720.76	تثبيتات يجرى إنجازها
			تثبيتات مالية
0.00	0.00	0.00	سندات موضوعة موضع معادلة
3 038 500 175.00	2 939 700 175.00	2 939 700 175.00	مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها
2 500 000 000.00	3 000 000 000.00	4 000 000 000.00	سندات أخرى مثبتة
106 741 603.70	151 716 852.87	156 010 062.87	قروض وأصول مالية أخرى غير جارية
324 024 098.53	318 510 346.41	290 053 362.19	ضرائب مؤجلة على الأصل
141 648 564.00	115 414 200.00	115 414 200.00	فارق بين الاقتناء - المنتوج الايجابي أو السلبي
42 471 457 852.15	42 051 473 784.42	51 100 551 618.59	مجموع الاستخدامات المستقرة
			الاستخدامات الجارية
			الاستخدامات الجارية للاستغلال
6 905 371 528.38	6 273 308 651.69	4 971 503 470.48	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
4 794 407 210.56	5 290 022 773.75	4 754 370 770.94	الزبائن
120 424 209.62	138 792 346.50	112 850 388.15	الضرائب وما شابهها
11 820 202 948.56	11 702 123 771.94	9 526 724 629.57	مجموع الاستخدامات الجارية للاستغلال
			الاستخدامات الجارية خارج للاستغلال
2 210 538 286.72	2 017 384 318.21	1 709 655 802.39	المدينون الآخرون
2 210 538 286.72	2 017 384 318.21	1 709 655 802.39	مجموع الاستخدامات الجارية خارج للاستغلال
			استخدامات الخزينة
18 559 989.19	18 559 989.19	18 559 989.19	الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى
1 903 052 018.21	3 114 228 586.22	4 779 710 623.95	الخزينة
1 921 612 007.4	3 132 788 575.41	4 798 270 613.14	مجموع استخدامات الخزينة
58 423 811 094.83	58 903 770 449.98	67 447 202 663.69	مجموع الاستخدامات

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جداول رقم: 10، 12، 14

جدول رقم (19): الميزانية وظيفية لجانب الخصوم

2019	2018	2017	الموارد
			الموارد الدائمة:
2 500 000 000.00	2 500 000 000.00	2 500 000 000.00	رأس مال تم إصداره
0.00	0.00	8 721 856 492.20	إعانات
411 677 000.00	411 677 000.00	-	حقوق الملكية الأخرى
13 833 681 286.63	13 263 207 027.34	12 792 833 494.93	علاوات واحتياطات
1 265 034 701.67	1 265 034 701.67	1 578 555 153.30	فوارق إعادة التقييم
806 029 107.58	1 292 124 259.29	1 433 341 329.05	نتيجة صافية
234 568 875.67	225 264 110.76	-157 297 796.64	رؤوس الأموال الخاصة/ الترحيل من جديد
21 657 410 480.89	21 348 340 637.91	21 173 647 177.72	إهتلاكات ومؤونات
			الديون الطويلة الأجل:
10 098 748 057.99	10 617 741 786.58	10 489 615 502.36	قروض وديون مالية
3 501 208.32	2 377 222.01	0.00	ضرائب مؤجلة ومرصود لها
593 645 268.24	593 645 268.24	1 059 992 788.80	ديون أخرى غير جارية
51 404 295 986.99	51 519 412 013.80	59 592 543 941.72	مجموع الموارد الدائمة
			الموارد جارية للاستغلال:
1 334 618 982.29	2 000 103 976.88	1 324 510 088.67	موردون وحسابات ملحقه
95 924 225.85	179 607 313.70	709 248 220.05	ضرائب
1 430 543 208.14	2 179 711 290.58	2 033 758 308.72	مجموع الموارد جارية للاستغلال
			الموارد الجارية خارج الاستغلال:
1 421 355 889.30	1 407 039 675.99	1 321 044 280.68	مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
3 658 641 247.14	3 682 456 439.87	4 054 421 969.79	ديون أخرى
5 079 997 136.44	5 089 496 115.86	5 375 466 250.47	مجموع الموارد الجارية خارج الاستغلال
			موارد الخزينة
508 974 763.26	115 151 029.74	445 433 962.78	الخزينة
508 974 763.26	115 151 029.74	445 433 962.78	مجموع موارد الخزينة
58 423 811 094.83	58 903 770 449.98	67 447 202 663.69	مجموع الموارد

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جداول رقم: 11، 13، 15

ثالثا: تحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي

جدول رقم (20): يوضح رأس المال العامل الصافي الإجمالي

2019	2018	2017	المعادلة الرياضية	رأس المال العامل الصافي الإجمالي
8 932 838 134.84	9 467 938 229.38	8 491 992 323.13	الموارد الدائمة- الاستخدامات المستقرة	من أعلى الميزانية
8 932 838 134.84	9 467 938 229.38	8 491 992 323.13	= (استخدامات الاستغلال + استخدامات خارج الاستغلال + استخدامات الخزينة) - (موارد الاستغلال + موارد خارج الاستغلال + موارد الخزينة)	من أسفل الميزانية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جداول رقم: 18، 19

التحليل:

نلاحظ وجود تذبذب في رأس المال العامل الصافي الإجمالي حيث شهد انخفاض في السنتين 2017 و 2019 على غرار سنة 2018 كان مرتفعا ولكن على العموم فالمؤسسة تحقق رأس المال العامل موجب أي أنها قادرة على تغطية استخداماتها من خلال الموارد الدائمة. و أيضا هامش أمان مما يمنحها القدرة على تسديد جزء من ديونها قصيرة الأجل تحقق.

جدول رقم (21): يوضح الاحتياج في رأس المال العامل

2019	2018	2017	المعادلة الرياضية	الاحتياج رأس مال العامل
10 389 659 740.42	9 522 412 481.36	7 492 966 320.85	استخدامات للاستغلال - موارد للاستغلال	احتياج رأس مال العامل للاستغلال
-2 869 458 849.72	-3 072 111 797.65	-3 665 810 448.08	استخدامات خارج للاستغلال -موارد خارج للاستغلال	احتياج رأس مال العامل خارج الاستغلال
7 520 200 890.70	6 450 300 683.71	3 827 155 872.77	احتياج رأس مال العامل للاستغلال - احتياج رأس مال العامل خارج الاستغلال	احتياج رأس مال العامل الإجمالي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جداول رقم: 18، 19

التحليل:

- احتياج رأس مال العامل للاستغلال: تزايد في النشاط العادي للمؤسسة تزايد في احتياج المالي وذلك خلال الثلاث سنوات (2017، 2018، 2019) وهذا راجع غالبا لبطيء دوران المخزون و الحقوق أبطى من آجال الدفع للموردين وهذا ما يوجب البحث عن موارد مالية لتمويل هذا الاحتياج.

- احتياج رأس مال العامل خارج الاستغلال: حقق النشاط الغير عادي للمؤسسة خلال الثلاث السنوات الأخيرة نتائج سلبية وهذا ما يخفض من حدة العجز في السيولة بسبب بطيء دوران المخزون وتباعد آجال بين كل من العملاء و الموردين.

- احتياج رأس مال العامل الإجمالي: نلاحظ ارتفاع في احتياج رأس مال العامل الإجمالي خلال ثلاثة سنوات (2017، 2018، 2019) وهذا ما يدل ما يدل وجوب البحث عن موارد إضافية لتغطية احتياجات المؤسسة صيدال في أنشطتها الاستغلالية.

جدول رقم (22): يوضح جدول الخزينة

الخزينة	2017	2018	2019
استخدامات الخزينة - موارد الخزينة	4 352 836 650.36	3 017 637 545.67	1 412 637 244.14

المصدر: من إعداد بالاعتماد الطالبتين على جداول رقم: 18، 19

التحليل:

نلاحظ انخفاض في الخزينة صافي خلال الثلاث سنوات المدروسة وعلى أغلب فالمؤسسة تحقق فائض في خزينة وهذا مؤشر يدل على قدرتها على مواجهة التزاماتها خلال دورة الاستغلال، لكن عليها التأكد من أن هذه الأموال أن لا تكون أكثر من لازم فهي تعتبر أموال عاطلة تتحمل المؤسسة تكاليف في أغلب الحالات جزء منها ديون مالية طويلة الأجل بفوائدها.

المطلب الثاني: التشخيص المالي للمؤسسة صيدال باستخدام نسب المالية

1. تحليل نسب السيولة

جدول رقم (23): يوضح نسب السيولة

البيان	الصيغة الرياضية	2017	2018	2019
نسبة التداول (السيولة العامة)	الأصول الجارية الخصوم الجارية	2.14	2.41	2.45
نسبة السيولة السريعة	الأصول الجارية - المخزونات / الخصوم الجارية	1.46	1.47	1.30
نسبة السيولة الجاهزة	المتاحات النقدية / الخصوم الجارية	0.73	0.51	0.32

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد جداول رقم 10، 11، 12، 13، 14، 15

التحليل:

- **نسبة التداول:** يجب أن تكون هذه النسبة موجبة ومساوية للواحد لكما زادت دل ذلك على الوضعية الجيدة للمؤسسة، فنلاحظ أن المؤسسة على مدى ثلاث سنوات من 2017 إلى 2019 تتمتع بقدرة على الوفاء بالتزاماتها المتداولة دون الحاجة إلى تحويل جزء من أصولها إلى سيولة أو بحث عن قروض جديدة.
- **نسبة السيولة السريعة:** نلاحظ على العموم أن المؤسسة تحقق نسب عالية وهذا ما يدل على إمكانية تسديد التزاماتها على المدى القصير وذلك عن طريق موجوداتها النقدية والاستخدامات السريعة التحول إلى سيولة مع استثناء المخزون لأنه عنصر لا تستطيع المؤسسة التحكم فيه لارتباطه بعناصر عديدة من داخل وخارج المؤسسة.
- **نسبة السيولة الجاهزة:** تعد من أدق النسب التي تبين قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل لأنها تعبر عن السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة و نسبة النموذجية تتراوح ما بين 0.2 و 0.3، نلاحظ مؤسسة حققت في سنتين 2017 و 2018 نسبة عالية ما دل على أن المؤسسة تتوفر على سيولة تستخدمها لمجابهة التزاماتها في المدى القصير أما في سنة 2019 انخفضت هذه النسبة ولكن هذا لا يدل على أنها لا تمتلك سيولة.

2. تحليل نسب النشاط:

جدول رقم (24): يوضح نسب النشاط

النسب	الصيغة الرياضية	2017	2018	2019
معدل دوران الأصول	صافي المبيعات / مجموع الأصول	0.20	0.25	0.23
معدل دوران الأصول الثابتة	صافي المبيعات / مجموع الأصول الثابتة	0.29	0.41	0.37
معدل دوران الأصول المتداولة	صافي المبيعات / مجموع الأصول المتداولة	0.68	0.66	0.63
معدل دوران النقدية	صافي المبيعات / الموجودات وما شابهها	2.03	3.15	4.75

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جداول رقم 10، 12، 13، 26، 27، 28

التحليل:

- **معدل دوران الأصول:** نلاحظ من خلال نتائج معدل دوران الأصول لثلاثة سنوات الأخيرة (2017، 2018، 2019) لمؤسسة صيدال كانت على التوالي (0.20، 0.25، 0.23)، فالمعدلات على مدار الثلاثة سنوات كانت منخفضة وهذا يدل على ضعف كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها لذا لمعالجة هذا الانخفاض يتوجب على المؤسسة أن تقوم باستغلال كافة أصولها.
- **معدل دوران الأصول الثابتة:** من خلال نتائج معدل دوران الأصول الثابتة لمؤسسة صيدال كانت لسنة 2017 تقدر ب 0.29 وهي نسبة منخفضة نتيجة عدم كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها أما في سنتين (2018، 2019) فقد ارتفعت نسبة إلى (0.41، 0.37) على التوالي، وهذا يدل على تحسن كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها من خلال استغلال كافة أصولها.
- **معدل دوران الأصول المتداولة:** نلاحظ من انخفاض من فترة إلى خلال ثلاثة سنوات المدروسة (2017، 2018، 2019) وهذا ما يفسر عدم قدرة مؤسسة صيدال على إدارة أصولها.

- **معدل دوران النقد:** لا تتوفر نسبة نموذجية لمعدل دوران النقد لذلك يجب القيام بالمقارنة بين المؤسسات المماثلة أو بالمقارنة بين سنوات المؤسسة نفسها، حيث نلاحظ أن معدل دوران النقد في سنة 2017 بـ 2.03 ليرتفع في سنتين الأخيرتين 2018 و 2019 وهذا مؤشر جيد، و تبين هذه النسبة عدد المرات التي تدورها النقدية لتسديد التزامات المؤسسة وزيادة حجم السيولة على المدى الطويل

جدول التمويل:

علما أن: الأموال الدائمة = الأموال الخاصة + الخصوم غير الجارية

جدول رقم (25): يوضح نسب التمويل

النسبة	الصياغة النموذجية	2017	2018	2019
التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	1.23	1.36	1.35
التمويل الخاص	الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	0.83	0.82	0.82
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة / مجموع الديون	1.38	1.01	1.07
نسبة التمويل الخارجي	مجموع الديون / مجموع الأصول	0.41	0.49	0.48

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على جداول رقم 10، 11، 12، 13، 14، 15

التحليل:

- **التمويل الدائم:** مؤشر يقيس درجة تغطية الموارد الخاصة للأصول الثابتة حيث أن مؤسسة صيدال حققت في 2017 نسبة 1.23 وهذا ما دل على وجود توازن بين الموارد الدائمة وأصولها الغير جارية، ليرتفع نسبة التمويل الدائم في السنتين 2018 و 2019 وهذا مؤشر جيد يدل زيادة على وجود رأس مال عامل موجب.
- **التمويل الخاص:** نلاحظ ثابت نسبي في التمويل الدائم داخل مؤسسة صيدال خلال الثلاثة سنوات الأخيرة (2017، 2018، 2019) حيث كانت مؤشرات التمويل الخاص (0.83، 0.82، 0.82)

على التوالي وهذا يدل على عدم قدرة المؤسسة على تغطية أصولها الثابتة بأموالها الخاصة بحيث اعتمدت على جزء من الديون القصيرة الأجل في تمويل أصولها الغير جارية.

• **نسبة الاستقلالية المالية:** تعبر عن مدى الاستقلالية المالية للمؤسسة من خلال حجم الديون، بحث تكون النسبة النموذجية تتراوح ما بين 1 و 2، بحيث أن المؤسسة حققت على مدى الثلاثة سنوات الأخيرة نسبة جيدة تدل على تمتعها بالقدرة على الوفاء بالتزاماتها أي أن مؤسسة صيدال تمتلك استقلالية مالية.

• **نسبة التمويل الخارجي:** تقيس هذه النسبة مدى مساهمة الغير في تمويل الأصول الغير جارية بحيث أن كل ما تدنت هذه النسبة كان أقل حيث أن النسبة مثالية يجب أن تكون أقل من 1، حيث لاحظنا أن المؤسسة حققت على مدار الثلاثة سنوات نسبة جيدة تدل على مرونة المؤسسة في تسوية التزاماتها مع دائنيها سواء عن الاقتراض أو تسديد الديون.

المطلب الثالث: تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة صيدال باستخدام جدول حسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية

الفرع الأول : تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة صيدال باستخدام جدول حسابات النتائج

جدول رقم (26): جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة لسنة 2017

2016	2017	البيان
9 609 290 22.17	9 610 663 720.30	رقم الأعمال
235 480 028.86	-445 404 405.32	تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع
0.00	0.00	الإنتاج المثبت
0.00	0.00	إعانات الاستغلال
9 844 770 251.03	9 165 259 314.98	1- إنتاج السنة المالية
-3 371 821 336.23	-3 382 283 278.19	المشتريات المستهلكة
-884 175 896.26	-952 170 610.90	المشتريات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
-4 255 997 232.49	-4 334 453 889.09	2- استهلاك السنة المالية
5 588 773 018.54	4 830 805 425.89	3- القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2)
-2 873 936 143.03	-2 709 238 895.90	أعباء المستخدمين
-164 621 547.94	-158 926 511.12	الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
2 550 215 327.57	1 962 640 018.87	4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال
57 975 481.11	114 704 843.76	المنتجات العملياتية الأخرى
-80 248 317.65	-51 702 530.63	الأعباء العملياتية الأخرى
-1 159 694 221.71	-735 099 379.24	المخصصات للإهلاك والمؤونات
716 269 125.01	362 742 047.22	استثناء عن خسائر القيمة والمؤونات
2 084 517 394.33	1 653 284 999.98	5- النتيجة العملياتية
181 645 158.13	162 892 992.61	المنتجات المالية
716 269 125.01	-101 670 170.27	الأعباء المالية
62 851 276.13	61 222 822.34	6- النتيجة المالية
2 147 368 670.46	1 714 507 822.32	7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)
-628 645 158.13	-277 572 318.00	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
-96 012 210.68	3 594 175.27	الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
10 800 660 015.28	9 805 599 198.57	مجموع منتجات الأنشطة العادية
-9 185 932 406.14	-8 372 257 869.52	مجموع أعباء الأنشطة العادية
1 614 727 609.14	1 433 341 329.05	8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
0.00	0.00	العناصر الغير عادية - المنتجات (يطلب بيانها)
0.00	0.00	العناصر الغير عادية - الأعباء (يطلب بيانها)
0.00	0.00	9- النتيجة غير عادية
1 614 727 609.14	1 433 341 329.05	10- النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (13)

جدول رقم (18): جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة لسنة 2018

2017	2018	البيان
9 610 663 720.30	9 627 669 617.30	رقم الأعمال
-445 404 405.32	206 569 542.16	تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع
0.00	0.00	الإنتاج المثبت
0.00	0.00	إعانات الاستغلال
9 165 259 314.98	9 834 239 159.46	1- إنتاج السنة المالية
-3 382 283 278.19	-4 143 149 298.10	المشتريات المستهلكة
-952 170 610.90	-1 012 879 210.65	المشتريات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
-4 334 453 889.09	-5 156 028 508.75	2- استهلاك السنة المالية
4 830 805 425.89	4 678 210 650.71	3- القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2)
-2 709 238 895.90	-3 186 097 946.17	أعباء المستخدمين
-158 926 511.12	-160 057 490.45	الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
1 962 640 018.87	1 332 055 214.09	4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال
114 704 843.76	1 142 352 643.62	المنتجات العملياتية الأخرى
-51 702 530.63	-142 890 390.41	الأعباء العملياتية الأخرى
-735 099 379.24	-1 287 214 651.31	المخصصات للإهلاك والمؤونات
362 742 047.22	321 577 514.29	استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات
1 653 284 999.98	1 365 880 330.28	5- النتيجة العملياتية
162 892 992.61	191 627 016.37	المنتجات المالية
-101 670 170.27	-159 258 487.69	الأعباء المالية
61 222 822.34	32 368 528.68	6- النتيجة المالية
1 714 507 822.32	1 398 248 858.96	7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)
-277 572 318.00	-127 206 062.00	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
3 594 175.27	21 081 462.33	الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
9 805 599 198.57	11 489 796 333.74	مجموع منتجات الأنشطة العادية
-8 372 257 869.52	-10 197 672 074.45	مجموع أعباء الأنشطة العادية
1 433 341 329.05	1 292 124 259.29	8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
0.00	0.00	العناصر الغير عادية - المنتجات (يطلب بيانها)
0.00	0.00	العناصر الغير عادية - الأعباء (يطلب بيانها)
0.00	0.00	11- النتيجة غير عادية
1 433 341 329.05	1 292 124 259.29	12- النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (14)

جدول رقم (28): جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة لسنة 2019

2018	2019	البيان
9 627 669 617.30	8 680 696 449.38	رقم الأعمال
206 569 542.16	1 014 748 376.80	تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع
0.00	0.00	الإنتاج المثبت
0.00	0.00	إعانات الاستغلال
9 834 239 159.46	9 695 444 826.18	1- إنتاج السنة المالية
-4 143 149 298.10	-4 153 002 131.54	المشتريات المستهلكة
-1 012 879 210.65	-1 060 937 059.85	المشتريات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
-5 156 028 508.75	-5 213 939 191.39	2- استهلاك السنة المالية
4 678 210 650.71	4 481 505 634.79	3- القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2)
-3 186 097 946.17	-3 360 530 357.67	أعباء المستخدمين
-160 057 490.45	-143 359 731.96	الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
1 332 055 214.09	977 615 545.16	4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال
1 142 352 643.62	681 825 979.04	المنتجات العملياتية الأخرى
-142 890 390.41	-69 832 819.44	الأعباء العملياتية الأخرى
-1 287 214 651.31	-1 216 487 703.68	المخصصات للإهلاك والمؤونات
321 577 514.29	636 736 591.48	استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات
1 365 880 330.28	1 009 857 592.56	5- النتيجة العملياتية
191 627 016.37	151 946 624.00	المنتجات المالية
-159 258 487.69	-272 784 886.35	الأعباء المالية
32 368 528.68	- 120 838 262.35	6- النتيجة المالية
1 398 248 858.96	889 019 330.21	7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)
-127 206 062.00	-77 823 533.00	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
21 081 462.33	5 166 659.63	الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
11 489 796 333.74	11 165 954 020.70	مجموع منتجات الأنشطة العادية
-10 197 672 074.45	-10 359 924 913.12	مجموع أعباء الأنشطة العادية
1 292 124 259.29	806 029 107.58	8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
0.00	0.00	العناصر الغير عادية - المنتجات (يطلب بيانها)
0.00	0.00	العناصر الغير عادية - الأعباء (يطلب بيانها)
0.00	0.00	13- النتيجة غير عادية
1 292 124 259.29	806 029 107.58	14- النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (15)

تحليل جدول حسابات النتائج:

- **رقم الأعمال:** مؤشر يقيس حجم النشاط في خلال الدورة ووزنها في السوق، فهو عبارة عن حاصل للعملية التبادلية بين المؤسسة و العملاء في السوق فهو من أهم المصادر الأساسية للإيرادات فنلاحظ ارتفاعا فيه خلال السنتين 2017، 2018 لينخفض خلال سنة 2019 وهذا ما يفسر انخفاضا في حجم مبيعات المؤسسة.
- **استهلاك السنة المالية:** عرفت المشتريات المستهلكة والخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى انخفاضا خلال السنوات الثلاث وهذا ما يفسر انخفاض في استهلاك السنة المالية.
- **القيمة المضافة:** وهي عبارة عن الثروة الحقيقية التي تحققها المؤسسة من خلال نشاطها، نلاحظ تذبذب في القيمة المضافة أي ترتفع وتنخفض من فترة إلى أخرى. حيث في سنة 2018 شهدت انخفاضا ثم لترتفع في 2019 وهذا راجع إلى زيادة في إنتاج السنة المالية و انخفاض في استهلاكات السنة المالية.
- **الفائض الإجمالي للاستغلال:** وهو عبارة عن الربح الاقتصادي الخام الناتج عن دورة الاستغلال، حيث نلاحظ أن المؤسسة عرفت انخفاضا في الفائض الإجمالي للاستغلال وهذا نتيجة ارتفاع في مصاريف المستخدمين والمشتريات الأخرى.
- **النتيجة التشغيلية:** وهي تمثل الناتج الصافي من العمليات التشغيلية من خلال ممارسة الأنشطة الأساسية، حيث نلاحظ أن النتيجة التشغيلية ترتفع من سنة لأخرى خلال فترة الدراسة وهذا راجع إلى انخفاض في المنتجات التشغيلية وزيادة في الأعباء التشغيلية خلال الثلاثة سنوات الأخيرة.
- **النتيجة المالية:** تتحقق من خلال طرح الأعباء المالية من المنتجات المالية حيث خلال الثلاث سنوات نلاحظ انخفاضا في النتيجة المالية وهذا راجع للزيادة في الأعباء المالية و انخفاض في النواتج المالية.

- **النتيجة الصافية:** هي عبارة عن الفرق بين مجموع النواتج المالية و أعباء المالية خلال سنة معينة، نلاحظ أن المؤسسة عرفت انخفاضا في ثلاث السنوات (2017، 2018، 2019) و هذا راجع إلى انخفاض في النواتج المالية.

- **نسب ربحية النشاط:** حيث تعبر الربحية عن العلاقة بين نتيجة أو الهامش مع مستوى النشاط ويمكن تجسيدها في هذه النسب فيما يلي:

جدول رقم (29): يوضح نسب ربحية المبيعات

النسب	الصيغة الرياضية	2017	2018	2019
نسبة هامش القيمة المضافة	القيمة المضافة / رقم الأعمال	0.502	0.485	0.516
نسبة هامش الفائض الإجمالي للاستغلال	الفائض الإجمالي للاستغلال / رقم الأعمال	0.204	0.138	0.112
نسبة هامش نتيجة الاستغلال	نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال	0.172	0.141	0.116
نسبة هامش الربح الصافي	النتيجة الصافية / رقم الأعمال	0.178	0.145	0.102

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جداول رقم: 26، 27، 28

التحليل:

- **نسبة هامش القيمة المضافة:** تشير هذه النسبة إلى مدى مساهمة الدينار الواحد من رقم أعمال في خلق هامش آمن القيمة المضافة حيث كلما ارتفعت هذه النسبة كان أفضل، حيث شهدت مؤسسة صيدال ارتفاع في السنتين 2017 و 2019 على عكس سنة 2018 وذلك ناتج عن الزيادة القيمة المضافة.

- نسبة هامش الفائض الإجمالي للاستغلال: تشير هذه النسبة إلى مدى مساهمة الدينار الواحد من رقم أعمال في خلق هامش الفائض الإجمالي للاستغلال حيث كلما ارتفعت هذه النسبة كان أفضل، نشاهد انخفاض في هذه نسبة خلال السنوات (2017، 2018، 2019) ولكن على العموم فالمؤسسة تحقق هامش الفائض الإجمالي للاستغلال.
- نسبة هامش نتيجة الاستغلال: تشير هذه النسبة إلى مدى مساهمة الدينار الواحد من رقم أعمال في خلق هامش نتيجة الاستغلال حيث كلما ارتفعت هذه النسبة كان أفضل، نجد أن السنوات الثلاثة عرفت انخفاض وهذا نتيجة في انخفاض ورقم الأعمال و نتيجة الاستغلال.
- نسبة هامش الربح الصافي: تشير هذه النسبة إلى مدى مساهمة الدينار الواحد من رقم أعمال في خلق هامش الربح الصافي حيث كلما ارتفعت هذه النسبة كان أفضل، بحيث عرفت صيدال انخفاض في هذه النسبة خلال الثلاث السنوات الأخيرة وذلك نتيجة لانخفاض حاصل النتيجة الصافية و رقم الأعمال.

ثانيا: نسب المردودية الاقتصادية: تعرف بأنها قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة في إطار نشاطها مقارنة بالوسائل المتاحة أو المستعملة وتتمثل في:

جدول رقم(30): جدول يوضح المردودية الاقتصادية

النسبة	الصيغة الرياضية	2017	2018	2019
المردودية التجارية	نتيجة الدورة الصافية / رقم الأعمال	0.149	0.134	0.092
المردودية الاقتصادية	النتيجة الصافية/ الأصول الصافية	0.021	0.021	0.013
المردودية المالية	النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة	0.053	0.068	0.042

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جداول رقم: 11، 13، 15، 26، 27، 28

- **المردودية التجارية:** تقيس هذه النسبة الربح الذي تحققه الشركة مقابل كل دينار من المبيعات، نلاحظ أن المؤسسة حققت انخفاض في ثلاثة سنوات (2017، 2018، 2019) وهذا مؤشر غير جيد يفسر انخفاض في رقم الأعمال.
- **المردودية الاقتصادية:** تقيس هذه النسبة الربح الذي تحققه المؤسسة مقابل كل دينار وظفته في استخداماتها نلاحظ انخفاض المردودية الاقتصادية من سنة إلى أخرى وهذا راجع لعدم كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها.
- **المردودية المالية:** تقيس هذه النسبة مقدار ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من ربح صافي، أن خلال السنتين 2017 و2018 المؤسسة حققت مؤشر جيد أما في 2019 عرفت انخفاضا هذا يدل على عدم كفاءة المؤسسة تسيير مواردها.

الفرع الثاني: تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة صيدال باستخدام قائمة التدفقات النقدية

جدول رقم (31): جدول التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة) لسنة 2017

2016	2017	البيان
9 535 221 529.78	9 847 713 875.51	التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية
-6 360 818 081.20	-5 801 860 431.32	التحصيلات المقبوضة من الزبائن
-2 400 263 515.32	-2 551 712 872.80	المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين
0.00	0.00	الفوائد والمصاريف الأخرى المدفوعة
774 139 933.26	1 494 140 571.39	الضرائب على النتائج المدفوعة
0.00	0.00	تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية
774 139 933.26	1 494 140 571.39	تدفقات الخزينة المرتبة بالعناصر الغير عادية
		صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (A)
-456 690 524.52	-868 946 566.31	التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار
1 932 147.74	-	تسديدات لحيازة قيم ثابتة ومعنوية
-142 619 452.95	-	التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية
-	-	تسديدات على قيم ثابتة مالية
22 500 000.00	-	التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية
39 802 995.41	22 500 000.00	الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية
-535 074 834.32	-868 946 566.31	الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
		صافي التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار (B)
-	-	التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل
-340 067 274.00	-3 690 980.00	التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم
38 568 017.49	85 070 192.08	حصول الأرباح وغيرها من التوزيعات
-853 408 350.46	-635 564 055.08	التحصيلات المتأتية من القروض
-1 154 907 606.97	-554 184 843.00	تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
-	-	صافي التدفقات النقدي المتأتية من أنشطة التمويل (C)
-915 842 508.03	93 509 162.08	تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولة وشبه السيولة
4 533 002 554.91	3 617 160 047.14	تغير الخزينة للفترة (C + B + A)
3 617 160 046.88	3 710 669 209.14	الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية
-915 842 508.03	93 509 162.08	الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية
		تغير الخزينة للفترة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (16)

جدول رقم (32): جدول التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة) لسنة 2018

2017	2018	البيان
		التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية
9 847 713 875.51	10 472 069 477.17	التحصيلات المقبوضة من الزبائن
-5 801 860 431.32	-11 339 218 746.31	المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين
-2 551 712 872.80	-78 971 094.82	الفوائد والمصاريف الأخرى المدفوعة
0.00	-304 125 805.00	الضرائب على النتائج المدفوعة
1 494 140 571.39	-1 250 246 168.96	تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية
0.00	0.00	تدفقات الخزينة المرتبة بالعناصر الغير عادية
1 494 140 571.39	-1 250 246 168.96	صافي تدفقات الخزينة المتأتية م أنشطة الاستغلال(A)
		التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار
-868 946 566.31	-294 382 296.67	تسديدات لحيازة قيم ثابتة ومعنوية
-	-	التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية
-	-1 000 000 000.00	تسديدات على قيم ثابتة مالية
-	1 000 000 000.00	التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية
-	150 451 388.88	الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية
22 500 000.00	23 017 682.38	الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
-868 946 566.31	-120 913 225.41	صافي التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار(B)
		التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل
-	-	التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم
-3 690 980.00	-342 371 865.00	حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات
85 070 192.08	-	التحصيلات المتأتية من القروض
-635 564 055.08	-105 335 003.97	تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
-554 184 843.00	-447 706 868.97	صافي التدفقات النقدي المتأتية من أنشطة التمويل(C)
-	-	تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولة وشبه السيولة
93 509 162.08	-1 818 866 263.34	تغير الخزينة للفترة (C+ B + A)
3 617 160 047.14	3 710 669 209.22	الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية
3 710 669 209.14	1 891 802 945.88	الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية
93 509 162.08	-1 818 866 263.34	تغير الخزينة للفترة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (17)

جدول رقم (33): جدول التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة) لسنة 2019

2018	2019	البيان
		التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية
10 472 069 477.17	9 854 929 791.67	التحصيلات المقبوضة من الزبائن
-11 339 218 746.31	-10 487 515 587.16	المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين
-78 971 094.82	-353 150 166.56	الفوائد والمصاريف الأخرى المدفوعة
-304 125 805.00	-122 858 267.04	الضرائب على النتائج المدفوعة
-1 250 246 168.96	-1 108 592 228.89	تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية
0.00	0.00	تدفقات الخزينة المرتبة بالعناصر الغير عادية
-1 250 246 168.96	-1 108 592 228.89	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (A)
		التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار
-294 382 296.67	-176 524 993.31	تسديدات لحيازة قيم ثابتة ومعنوية
-	-	التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية
-1 000 000 000.00	-1 625 034 364.00	تسديدات على قيم ثابتة مالية
1 000 000 000.00	2 000 000 000.00	التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية
150 451 388.88	122 500 000.00	الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية
23 017 682.38	28 233 733.69	الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
-120 913 225.41	349 374 376.38	صافي التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار (B)
		التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل
-	-	التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم
-342 371 865.00	-44 497 971.50	حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات
-	-	التحصيلات المتأتية من القروض
-105 335 003.97	-	تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
-447 706 868.97	-44 497 971.50	صافي التدفقات النقدي المتأتية من أنشطة التمويل (C)
-	-	تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولة وشبه السيولة
-1 818 866 263.34	-803 515 824.01	تغير الخزينة للفترة (C+ B + A)
3 710 669 209.22	1 891 802 945.88	الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية
1 891 802 945.88	1 088 287 121.87	الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية
-1 818 866 263.34	-803 515 824.01	تغير الخزينة للفترة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (18)

التحليل:

- **مؤشر كفاية التدفقات النقدية التشغيلية:** يوضح هذا المؤشر قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية اللازمة لتغطية التزاماتها، نلاحظ خلال السنوات الثلاثة الأخيرة أن المؤسسة حصلت تدفقات نقدية داخلية غير كافية لتغطية التزاماتها.
- **نسبة النقدية التشغيلية:** نلاحظ أن نسبة المحققة ترتفع وتخفض من فترة إلى أخرى، حيث يتضح لنا أنه في سنة 2017 كانت مؤسسة قادرة على خلق تدفق نقدي تشغيلي، أما في سنتين 2018 و2019 انخفضت النسبة وهذا نتيجة لانخفاض في التدفق النقدي التشغيلي و النتيجة الصافية مما يؤثر سلبا على قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.
- **العائد على الأصول من التدفق التشغيلي:** تبين قدرة المؤسسة على تولد نقدية تشغيلية من خلال استخدام أصولها، حققت مؤسسة صيدال من كل دينار مستثمر من أصول حقق (0.221) من صافي التدفقات النقدية لسنة 2017. أما خلال سنتين (2018، 2019) حققت (-0.212)، - (0.018) على التوالي من صافي التدفقات النقدية مما يدل على عدم كفاءة المؤسسة في إدارة استثماراتها.
- **مؤشر الفوائد المدفوعة:** تبين هذه النسبة عدد مرات تغطية التدفقات النقدية التشغيلية لفوائد الديون، وحسب النتائج المحققة من طرف المؤسسة (-0.585، -0.063، 0.318) على التوالي وبالتالي كلما كانت هذه النسبة أقل كلما كان مؤشر جيدا للمؤسسة.

تحليل جدول حسابات النتائج:

- **رقم الأعمال:** مؤشر يقيس حجم النشاط في خلال الدورة ووزنها في السوق، فهو عبارة عن حاصل للعملية التبادلية بين المؤسسة و العملاء في السوق فهو من أهم المصادر الأساسية للإيرادات فنلاحظ

ارتفاعاً فيه خلال السنتين 2017، 2018 لينخفض خلال سنة 2019 وهذا ما يفسر انخفاضاً في حجم مبيعات المؤسسة.

- **استهلاك السنة المالية:** عرفت المشتريات المستهلكة والخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى انخفاضاً خلال السنوات الثلاث وهذا ما يفسر انخفاضاً في استهلاك السنة المالية.

- **القيمة المضافة:** وهي عبارة عن الثروة الحقيقية التي تحققها المؤسسة من خلال نشاطها، نلاحظ تذبذب في القيمة المضافة أي ترتفع وتنخفض من فترة إلى أخرى. حيث في سنة 2018 شهدت انخفاضاً ثم لترتفع في 2019 وهذا راجع إلى زيادة في إنتاج السنة المالية و انخفاض في استهلاكات السنة المالية.

- **الفائض الإجمالي للاستغلال:** وهو عبارة عن الربح الاقتصادي الخام الناتج عن دورة الاستغلال، حيث نلاحظ أن المؤسسة عرفت انخفاضاً في الفائض الإجمالي للاستغلال وهذا نتيجة ارتفاع في مصاريف المستخدمين والمشتريات الأخرى.

- **النتيجة التشغيلية:** وهي تمثل الناتج الصافي من العمليات التشغيلية من خلال ممارسة الأنشطة الأساسية، حيث نلاحظ أن النتيجة التشغيلية ترتفع من سنة لأخرى خلال فترة الدراسة وهذا راجع إلى انخفاض في المنتجات التشغيلية وزيادة في الأعباء التشغيلية خلال الثلاثة سنوات الأخيرة.

- **النتيجة المالية:** تتحقق من خلال طرح الأعباء المالية من المنتجات المالية حيث خلال الثلاث سنوات نلاحظ انخفاضاً في النتيجة المالية وهذا راجع للزيادة في الأعباء المالية و انخفاض في النواتج المالية.

- **النتيجة الصافية:** هي عبارة عن الفرق بين مجموع النواتج المالية و أعباء المالية خلال سنة معينة، نلاحظ أن المؤسسة عرفت انخفاضاً في ثلاث السنوات (2017، 2018، 2019) و هذا راجع إلى انخفاض في النواتج المالية.

تحليل جدول التدفقات النقدية:

➤ **صافي التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية:** وهي عبارة عن الناتج الصافي للأنشطة العادية التي

تمارسها المؤسسة، عرفت مؤسسة صيدال انخفاضا في ثلاث سنوات المدروسة وهذا ما يفسره انخفاض في تحصيل من الزبائن والزيادة في المدفوعات. بمعنى أخرى أن أنشطة العادية للمؤسسة غير قادرة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.

➤ **صافي التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار:** وهي عبارة عن الناتج الصافي للعمليات

الاستثمارية التي تمارسها المؤسسة، حيث نلاحظ أن في سنتين 2017، 2018 على التوالي المؤسسة حققت صافي نقدي سالب وهذا يعني أنها غير قادرة على خلق تدفق نقدي من عملياتها الاستثمارية نتيجة لإتباعها سياسة توسيع النشاط من خلال الحيازة على التثبيتات المعنوية و مادية و مالية، أما في سنة 2019 حققت تدفق نقدي موجب من خلال أشطتها الاستثمارية ما يفسر ارتفاع في التحصيلات النقدية الاستثمارية.

➤ **صافي التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل:** تبين هذه النسبة مقدار الدينار الواحد من رقم

الأعمال على توليد هامش من الفائض الإجمالي للاستغلال، ونلاحظ من خلال السنوات الثلاث أن النسب سالبة وهذا يدل أن المؤسسة غير قادرة على تحقيق هامش من الفائض الإجمالي للاستغلال.

- **مؤشرات تحليل قائمة التدفقات النقدية:** يوفر التحليل المالي للتدفقات النقدية معلومات مهمة لمتخذي

القرارات وتتمثل أهم المؤشرات فيما يلي:

جدول رقم (34): يوضح أهم مؤشرات لتحليل قائمة التدفقات النقدية

المؤشر	الصيغة الرياضية	2017	2018	2019
مؤشر كفاية التدفقات النقدية التشغيلية	التدفق النقدي الصافي الداخلة من الأنشطة التشغيلية/ الخصوم المتداولة	-1.178	-0.817	-0.909
مؤشر النقدية التشغيلية	التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية/ النتيجة الصافية	1.042	-0.967	-1.375
العائد على الأصول من التدفق التشغيلي	التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية/ مجموع الأصول	0.221	-0.212	-0.018
مؤشر الفوائد المدفوعة	التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية/ فوائد المدفوعة	-0.585	-0.063	0.318

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جداول رقم: 10، 11، 12، 13، 14، 15، 31، 32، 33

- حيث أن: $\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية} = \text{التحصيلات المقبوضة من الزبائن}$

$\text{الاحتياجات النقدية التشغيلية} = \text{الفوائد والمصروفات المالية الأخرى المدفوعة} + \text{المبالغ المدفوعة للموردين}$
 $\text{والمستخدمين} + \text{الضرائب على النتائج المدفوعة} + \text{تسديدات القروض والمدفوعات الأخرى المماثلة}$

المبحث الثالث: دور نتائج التشخيص المالي في اتخاذ قرارات المالية بمؤسسة صيدال

سوف نتطرق إلى أهم النقاط المستنتجة بعد تشخيصنا للوضع المالي لمؤسسة صيدال من

خلال تحليلنا لقائمة المركز المالي و الجدول حسابات النتائج من خلال استخدامنا نسب المالية

ومؤشرات الهيكل المالي وما يستلزم اتخاذه من قرارات مالية.

المطلب الأول: دور نتائج تشخيص التوازن المالي و النسب المالية في اتخاذ قرارات مالية للمؤسسة صيدال

بعد دراستنا للميزانية المالية المختصرة والميزانية الوظيفية و تطرق لمختلف مكونات الهيكل المالي استنتجنا أهم النقاط التالية والتي تتمثل في:

- كانت المؤسسة صيدال في سنة 2017 تتمتع بسيولة كبيرة مما جعلها تعتمد على الاستثمار في الأصول الثابتة فقط، حيث كانت نسب الاستثمار في الأصول الجارية قليلة مما يستدعي التنويع في استثماراتها وهذا بهدف التقليل من المخاطر المالية التي قد تتعرض لها. أما خلال سنة 2018 فقد اتخذت قرارا رشيدا بمحاولة جعل توازن بين استثماراتها الثابتة والجارية، وذلك من خلال التقليل من استثمارات الثابتة والرفع من استثماراتها الجارية.

- كما نلاحظ في سنتين 2018 و 2019 انخفاض في نسبة الموجودات المالية وهذا يجعل المؤسسة في احتمال عدم القدرة على تسديد التزاماتها، وذلك يعود بالأخص في سنة 2019 نتيجة اعتمادها على نوع واحد من استثمار (الاستثمار في الأصول الثابتة) لذلك عليها العمل على تنويع استثماراتها بين الأصول الثابتة و الجارية بغرض زيادة الأرباح و تقليل من حجم المخاطرة.

- في ثلاث سنوات المدروسة حققت المؤسسة رأس مال عامل موجب هذا يدل على وجود هامش أن يتيح أمامها إمكانية تسديد التزاماتها و تغطية استخداماتها الجارية.

- حققت المؤسسة احتياج في رأس مال العامل موجب خلال ثلاثة سنوات لأن استخداماتها أكبر من مواردها مما يتوجب على المؤسسة اتخاذ قرار تمويلي بالبحث عن موارد عن موارد جديدة من خلال اللجوء لمؤسسات القرض.

- خلال الثلاث سنوات الأخيرة خزينة مؤسسة صيدال موجبة مما يستدعي إعادة النظر في فإذا كانت أكثر من اللازم تعتبر أموال معطلة على المؤسسة إعادة استثمارها من أجل الرفع من مردودية المؤسسة.

- أما نسب الاستقلالية المالية فقد حققت المؤسسة محل الدراسة نسب أكبر من الواحد وهذا ما يفسر أن الديون المالية أقل من أموالها الخاصة أي أن لها استقلالية مالية. مما يسمح لها باللجوء للمؤسسات القرض.

المطلب الثاني: دور نتائج التشخيص جدول حسابات النتائج على اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة صيدال

من خلال تشخيص مؤسسة صيدال باعتماد على جدول حسابات النتائج نلاحظ وجود تذبذب في رقم الأعمال بحيث يرتفع و ينخفض من فترة إلى أخرى، حيث في سنة 2018 ارتفع هذا الأخير وانخفاض في سنة 2019. حققت المؤسسة نتيجة صافية موجبة خلال الثلاثة سنوات المحل الدراسة لكنها تشهد انخفاضا من سنة إلى أخرى وهذا راجع إلى لانخفاض مبيعاتها مما يؤدي للخفض من مردوديتها من سنة إلى أخرى، حيث على المؤسسة العمل على خفض من أعباءها المالية والرفع من منتوجاتها المالية.

المطلب الثالث: دور نتائج تشخيص قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات مالية بالمؤسسة صيدال:

من خلال تشخيص مؤسسة صيدال باعتماد على قائمة التدفقات النقدية نلاحظ أن المؤسسة تعاني من عجز حيث كانت أنشطتها التشغيلية سالبة خلال الثلاثة سنوات الأخيرة وهذا يدل على أن المؤسسة غير قادرة على خلق تدفق نقدي من نشاطها العادي، مما يستوجب رفع من تحصيلاتها من

الزيائن من خلال تقريب آجال التحصيل من عملاء و تمديد آجال الدفع للموردين أو توسيع نشاطها في السوق.

أما أنشطة المؤسسة الاستثمارية كانت سالبة في السنتين 2017 و 2018 أي كانت غير قادرة على تحقيق عائد من عملياتها الاستثمارية نتيجة للتوسع في الاستثمار في الأصول الثابتة. أما في 2019 حققت صيدال عائدا من خلال تنويعها لاستثماراتها.

بالنسبة للعائد على أنشطتها التمويلية حققت نتائج سالبة مما يدل عدم قدرة المؤسسة على خلق تدفق نقدي من نشاطها التمويلي، حيث أن عليها القيام بإجراءات تصحيحية هدفها تحديد طرق وكيفيات إعادة استثمار أرباح المؤسسة وكذا جعل توازن بين هذه الأخيرة و توزيع أرباح المساهمين.

بالنسبة للمؤشرات دراسة تدفقات الخزينة تفتقر للسيولة لتغطية التزاماتها خلال ثلاثة سنوات المدروسة وكذلك النتيجة انخفاض النتيجة الصافية أثر سلبا على قدرة الأرباح على توليد تدفق نقدي، كما أن المؤسسة غير قادرة على إدارة استثماراتها .

الخلاصة:

بعدما تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري لكل من التشخيص المالي والقرارات المالية، حاولنا في هذا الفصل إسقاط وتطبيق ما تطرقنا اليه في جانب النظري على أرض الواقع حيث تم اختيار مؤسسة صيدال كمحل لدراسة الحالة لموضوعنا، ومن أجل إبراز دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية، قمنا بتشخيص الوضع المالي للمؤسسة باستخدام أدوات التشخيص المالي بعد الاستعانة بالقوائم المالية لسنوات الثلاث (2017 و 2018 و 2019) للمؤسسة والتي تمثلت في كل من الميزانية وجدول حساب النتائج وجدول تدفقات، فقد تبين لنا بعد حساب النسب المالية أن المؤسسة تتمتع بالاستقلالية مالية كما أنها قادرة على الوفاء بالتزاماتها وقد اتضح لنا من حساب المؤشرات المالية أن مؤسسة تتمتع بوضعية جيدة، أما تحليل جدول التدفقات النقدية فقد أشار لنا بأن المؤسسة غير قادرة على توليد نقدية.



الخاتمة:

إن أي مؤسسة اقتصادية لها مجموعة من الأهداف التي تسعى إلي تحقيقها. ومن بين أهدافها الاستمرارية والاستقلالية المالية وتعظيم الأرباح... الخ، ومن أجل الوصول إلى أهدافها توجب عليها اتخاذ العديد من الإجراءات كاتخاذ القرارات المناسبة في الأوقات المناسبة لأن اتخاذ القرار داخل المؤسسة يعتبر أمر ضروريا والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاطها وتحقيق أهدافها المؤطرة، ومن اجل اختيار هذه القرارات يوجد أدوات تستخدم لذلك. وفي بحثنا هذا اخترنا التشخيص المالي كأداة لاتخاذ القرارات المالية داخل مؤسسة، حيث يعتبر التشخيص المالي أداة جد فعالة في تقييم الوضع المالي للمؤسسة، كما أنه مهم للمستثمرين والموردين وإدارة المؤسسة... الخ وكل من له صلة بالمؤسسة، فالمستثمر يحتاج التشخيص المالي لمعرفة قدرة المؤسسة على تعظيم الربح، أما الدائنون فيساعدهم في معرفة مدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها الطويلة والقصيرة الأجل، أي معرفة تحقيق السيولة في المؤسسة، والموردون تهمهم سلامة المراكز المالية لعملائهم ومدى استقرار الوضع المالي للمؤسسة... الخ. ولا يتحقق ذلك إلا بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، فالتشخيص المالي يهدف الى تحديد نقاط القوة وتعزيزها و إيجاد نقاط الضعف والانحرافات وتصحيحها وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية . حيث قمنا في هذه الدراسة بتطبيق أدوات التشخيص المالي على القوائم المالية لمؤسسة صيدال وقمنا بتقييم الوضع مالي لها ومن بين ما توصلنا اليه أن المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية، كما أنها تحتفظ بسيولة كافية مما يسمح لها بتسديد التزاماتها، كما تبين لنا ان مؤسسة غير قادرة على توليد تدفقات نقدية من خلال أنشطتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

نتائج الدراسة النظرية:

- 1- التشخيص المالي أداة مهمة تسمح لنا بالتحقق من المركز المالي للمؤسسة وتنبؤ بالأخطار المالية الممكنة الحدوث مستقبلا.
- 2- يمكننا التشخيص المالي من إدراك الوضع المالي للمؤسسة وقدرتها على تسديد ديونها .
- 3- يعطي التشخيص المالي صورة شبه أكيدة عن وضعية مؤسسة من ناحية مالية.
- 4-القرارات السليمة لها دور كبير في نجاح مؤسسة وبلوغ إلى اهدافها.
- 5-التشخيص مالي له دور فعال في اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة.
- 6- يمكن التشخيص المالي من تحديد مكانة المؤسسة بين منافسيها.

نتائج الدراسة الميدانية:

- تعتمد صيدال في تمويل استثماراتها على أموالها الخاصة مما منحها استقلالية مالية.
- حققت صيدال خلال الثلاثة السنوات المدروسة هامش أمان جيد ، مما يمكنها من تسديد التزاماتها في المدى القصير دون اللجوء الى مؤسسات القرض.
- انخفاض النتيجة الصافية خلال ثلاثة السنوات الأخيرة، وهذا راجع إلى الزيادة في الأعباء المالية وانخفاض المنتوجات المالية.
- قائمة التدفقات النقدية لا تخدم المؤسسة بتاتا، نتيجة عجزها في خلق تدفقات نقدية من أنشطتها العادية، الاستثمارية، التمويلية

اختبار صحة الفرضيات:

- نستنتج من خلال ما تم دراسته نستنتج أن الفرضية الأولى (أدوات التشخيص المالي تساعد على تشخيص الوضعية المالية وتقييمها) صحيحة لأن التشخيص المالي يسمح بإعطاء صورة عن الوضع المالي للمؤسسة وهذا ما يساعد متخذ القرار الأنسب والملائم بالاستناد على المعلومات التي تستخرج بعد تشخيص الوضعية المالية.

- أما الفرضية الثانية (تعتمد المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة على تشخيص المالي فقط) فالمؤسسة لا تعتمد على التشخيص المالي فقط، بل تعتمد على أساليب أخرى، إلا أنها لا تهمل جانب التشخيص المالي في عملية اتخاذ القرارات.

- أما الفرضية الثالثة فهي صحيحة وذلك من خلال دراستنا التطبيقية في الفصل الثاني حيث أن أدوات التشخيص المالي سمحت لنا بتحديد الوضعية المالية لمؤسسة صيدال في ترشيد قراراتها المالية.

التوصيات:

- على المؤسسة الرفع من التدفقات النقدية الداخلة وخفض من تدفقاتها الخارجة من أنشطتها (التشغيلية، التمويلية، الاستثمارية) بهدف معالجة العجز الناتج عن عدم قدرتها على التحكم في أنشطتها.

- العمل على الرفع من منتوجاتها المالية و تخفيض مصاريف المالية بغرض الرفع من النتيجة الصافية.

- العمل على استثمار الفائض الموجود بالخزينة لأنه يعتبر أموال معطلة.

- عمل المؤسسة على التركيز أكثر على جانب التشخيص المالي في عملية اتخاذ القرارات المالية.

- انشاء دورات تدريبية خاصة لمتخذي القرارات في مجال التشخيص المالي من أجل المساهمة في قدرته في التعامل بكفاءة مع نتائج التشخيص المالي.

آفاق الدراسة:

وفي ختام دراستنا التي قمنا بها تبين لنا أن الموضوع ثري جدا بالمعلومات، وينطوي على العديد من الجوانب التي لم يتسنى لها التطرق إليها كلها نظرا لحدود الدراسة، ونأمل أن يتم التطرق إليها في بحوث ودراسات مستقبلية مثال ذلك:

- دور التشخيص المالي في استقطاب المستثمرين.

- أثر التشخيص المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة.



قائمة المراجع:

الكتب بالعربية:

1. أحمد ماهر. 2008. اتخاذ القرار بين العلم و الابتكار. الاسكندرية: الدار الجامعية.
2. أسامة عبد الخالق الأنصاري. (2006). الإدارة المالية. مصر، القاهرة: كلية التجارة.
3. الغالي بن.ابراهيم. (2016). تحليل الربحية التجارية لاتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك الاسلامية. الأردن: دار الصفاء للنشر و التوزيع.
4. الياس بن ساسي، و يوسف قريشي. (2006). يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات (المجلد الطبعة الأولى). ورقلة: دار وائل للنشر.
5. بشير العلاق. (2008). الإدارة الحديثة (نظريات ومفاهيم). الأردن: دار اليازوري.
6. حسين بلعجوز. (2013). نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الانتاجية. الاسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية.
7. حسين بلعجوز، و الجودي صاطوري. (2013). تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية. بن عكنون - جزائر - : ديوان المطبوعات الجامعية
8. خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب و الإستشارات الإدارية. (2006). الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة.مصر الجديدة :الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات.
9. خميسي شيحة. (2010). التسيير المالي للمؤسسة (دوروس ومسائل محلولة). جزائر: دار هومة للنشر والتوزيع.
10. دريد كامل آل شبيب. (2009). الاستثمار والتحليل الاستثماري. الأردن: دار اليازوري العلمية.
11. سليم بطرس جلدة. (2009). أساليب اتخاذ القرارات الإدارية الفعالة. مصر: دار الراية للنشر والتوزيع.

قائمة المراجع

12. شعيب شنوف. (2016). التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS. الأردن: زهران للنشر.
13. طارق الحاج. (2010). مبادئ التمويل (المجلد الطبعة الأولى). عمان: دار الصفاء.
14. طلال كداوي. (2014). تقييم القرارات الاستثمارية (المجلد الطبعة الثانية). الأردن: دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع.
15. عاطف جابر طه عبدالرحيم. (2010). أساسيات التمويل والإدارة المالية. الاسكندرية: الدار الجامعية.
16. عاطف وليم أندراوس. (2008). التحليل المالي وإدارة الأموال . الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
17. عبد الغفار حنفي. (2007). أساسيات التمويل والإدارة المالية. مصر: الدار الجامعية.
18. عبدالغفار حنفي. (2008). استراتيجية الإدارة المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية. الاسكندرية: المكتب العربي الحديث.
19. عبدالغفار حنفي. (2009). تقييم الاداء المالي ودراسات الجدوى. مصر، جامعة الاسكندرية، الاسكندرية: كلية التجارة.
20. عبد الوهاب الرميدي، و علي سماي. (2011). المحاسبة المالية وفق النظام المالي و المحاسبي الجديد. الجزائر: دار هومة.
21. عبدالاله ابراهيم الفقي. (2012). نظم المعلومات المحوسبة ودعم اتخاذ القرار (المجلد طبعة الأولى). الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
22. عبدالله السنفي. (2013). الإدارة المالية. صنعاء: دار الكتاب الجامعي.
23. عبد المعطي رشيد، محفوظ جودة. (1999). إدارة الائتمان. الأردن، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

قائمة المراجع

24. علي فلاح الزعبي، و عبد الوهاب بن.بريكة. (2013). مبادئ الإدارة (الأصول والأساليب العلمية) (المجلد طبعة الأولى). الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
25. فتحي احمد نياض.عواد. (2013). إدارة الأعمال الحديثة (بين النظرية والتطبيق). الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
26. فهمي مصطفى الشيخ. (2008). التحليل المالي. فلسطين: SME Financial.
27. مبارك لسوس. (2012). التسيير المالي. جزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
28. محمد أحمد الريمي. (2015). الاستثمار قراءة في المفهوم والانماط والمحددات. الأردن، مجمع الفحيص، عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع.
29. محمد أحمد الكايد. (2010). الإدارة المالية الدولية والعالمية (التحليل المالي الاقتصادي) (المجلد الطبعة الأولى). كنوز المعرفة.
30. محمد الصيرفي. (2014). التحليل المالي (وجهة نظر محاسبية إدارية). القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
31. محمد النعمي عبدالعال، و مؤيد الفضل. (2007). الاحصاء المتقدم في دعم القرار (بالتركيز على منظمات الأعمال الإنتاجية) (المجلد طبعة الأولى). الأردن: الوراق للنشر والتوزيع.
32. محمد صلاح الحناوي، عبدالفتاح اسماعيل، و طارق مصطفى الشهاوي. (2001). أساسيات الإدارة المالية. الاسكندرية: كلية التجارة.
33. محمد صلاح الحناوي، و نهال فريد مصطفى. (2008). الإدارة المالية و التحليل المالي لمشروعات الأعمال. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
34. محمد، علاء البتانوني. (2016). بحوث العمليات (دورها في اتخاذ القرارات). الاسكندرية: دار التعليم الجامعي.
35. محمد علي ابراهيم العامري. (2013). الإدارة المالية الحديثة. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

قائمة المراجع

36. منير ابراهيم الهندي. (1999). الإدارة المالية مدخل تحليل معاصر. الاسكندرية، الاسكندرية: مركز الدلتا للطباعة.
37. ناصر دادي عدون. (2008). دراسة الحالات في المحاسبة و مالية المؤسسة (المجلد الطبعة الأولى). الجزائر: دار المحمدية العامة.
38. هوارى معراج، عباس بهناس، و أحمد مجدل. (2013). القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والأزمة المالية (المجلد الطبعة الأولى). الأردن : كنوز المعرفة.
39. هيثم الزعبي محمد. (2000). الإدارة والتحليل المالي. عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع.
- وليد الحيايى. (2004). الاتجاهات المعاصرة للتحليل المالي. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- الرسائل الجامعية:**
1. اسماعيل مناصرية. (2003-2004). دور نظام المعلومات الادارية في الرفع من فعالية عملية إتخاذ القرارات الإدارية. مذكرة لنيل شهادة ماجستير في ادارة الأعمال . مسيلة، قسم العلوم التجارية: جامعة محمد بوضياف.
 2. آسيا طلحي. (2013-2014). دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الاشارة لحالة الجزائر. أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير. أم بواقي: جامعة العربي بن مهيدي
 3. أمينة حنيفي. (2018-2019). اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين النظرية والتطبيق. أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث . مستغانم، قسم العلوم الاقتصادية: جامعة عبد الحميد بن باديس.
 4. باية كنزة شرابي. (2013-2014). العوامل المحددة لبناء الهيكل المالي للمؤسسات الجزائرية. مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التسيير . الجزائر : جامعة الجزائر 3.
 5. خيضر خنفري. (2010-2011). تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق. أطروحة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، 31. جزائر، العلوم الاقتصادية: جامعة الجزائر 3.

قائمة المراجع

6. سليم بن.رحمون. (2018-2019). أثر الافصاح المحاسبي على جودة القرارات الاستثمارية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم اقتصادية . بسكرة، علوم التسيير : جامعة محمد خيضر .
7. سميرة صفية. (2019). دور التشخيص المالي في ترشيد القرارات المالية. مذكرة لنيل شهادة ماستر . بسكرة: جامعة محمد خيضر .
8. صورية كحول. (2016-2017). دور المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ قرارات المؤسسة الاقتصادية. أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير . بسكرة: جامعة محمد خيضر .
9. محمد بوشوشة. (2015-2016). تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية. أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية . بسكرة، قسم العلوم الاقتصادية: جامعة محمد خيضر .
10. نبيل حركاتي. (2017-2018). تحليل قرارات التمويل وأثرها على ربحية وقيمة المؤسسة الاقتصادية. أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية . سطيف: جامعة فرحات عباس .
11. نصر الدين جوجي، يوسف شابي، و فريد عوادي. (2017-2018). ترشيد القرارات المالية في المؤسسات الصناعية. مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي . الوادي، قسم العلوم المالية والمحاسبية: جامعة الشهيد حمة لخضر .

الجرائد و المجلات والمقالات:

1. لحاج خليفة. التشخيص المالي أداة لرسم الإستراتيجية المالية للمؤسسة. (الصفحات 2-15). وهران: جامعة وهران .
2. العثماوي، و محمد عبدالفتاح محمد ابراهيم. (مايو، 2007). المدخل المحاسبي لترتيب قرارات الاستثمار والتمويل. دار المنظومة ، 191-206.
3. بحرية مواعي، و عبد القادر برينيس. (2016). واقع التشخيص المالي في اطار تقييم المؤسسة الصغيرة و المتوسطة. مجلة العمل و التنظيم، المجلد الخامس، 22-48.

قائمة المراجع

4. بوربيعة غنية. (2012-2011). محددات اختيار الهيكل المالي المناسب للمؤسسة. الجزائر: جامعة الجزائر 3.
5. عاشور بدار، و هشام ذبيح. آليات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي الأول (عرض القوائم المالية) دراسة حالة المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس و المراقبة سطيف. (الصفحات 15-33). مسيلة: جامعة محمد بوضياف.
6. عبد العزيز قتال، و رفيق يوسف. (30 06, 2018). دور الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في التشخيص المالي لمؤسسة الرويبة. 213-224. تبسة: جامعة تبسة.
7. عبدالكريم بوحادرة. (2011-2012). أثر اختيار الهيكل المالي على قيمة المؤسسة دور سياسة توزيعات الارباح في تحديد القيمة السوقية للسهم. قسنطينة: جامعة منتوري .
8. علي باريكة، و مليكة حفيظ شبايكي. (2018). مساهمة الحوكمة في ترتيب سياسة توزيع الأرباح. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية (9)، 102-133.
9. فارس هياش، و ريمة مناع. (2018). أثر المعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق عمان المالي. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية (09)، 627-646.
10. فاطمة الزهرة قرامز. (2016-2017). دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية الاستراتيجية في المؤسسة. أم بواقي، علوم التسيير: جامعة العربي بن مهيدي.
11. فلاح تايه النعيمي، و محمد صاحب. سلمان. (2016). القيم الأخلاقية وعلاقتها في اتخاذ القرارات المالية في القطاع السياحي. مجلة الإدارة والإقتصاد (107)، 358-381.
12. كلثوم البز. (2016). التشخيص المالي ودوره في تحديد الخيار الاستراتيجي. معارف مجلة علمية محكمة، 20، 365-380.
13. كلثوم البز، و مولود الحواس. التشخيص المالي كأداة لتحديد الخيار الاستراتيجي. الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الثالث، 281-306.

قائمة المراجع

14. الديمقراطية الشعبية الجمهورية الجزائرية. (25 03, 2009). قرار الوزاري المؤرخ في 26 يوليو 2008 المحدد لقواعد تقييم و المحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات. الجريدة الرسمية ، 1-96.
15. محمد بوهالي، و عمر لعبني. (2019). أثر القرارات المالية على نمو المؤسسة. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، 04 (01)، 24-40.
16. محمود جمام، و أميرة دباش. (2016). تأثير جودة المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات الاستثمارية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة (47)، 81-104.
17. نور الدين وكال، و الحاج خليفة. التشخيص المالي أداة لرسم الاستراتيجية المالية للمؤسسة. الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد الأول، 127-140.
18. نورالدين بعيليش. (يناير، 2015). أهمية الاستراتيجية الجبائية في اتخاذ قرارات التمويل. دار النظومة ، 7-156.
19. هاشم حسين حسين. (2008). العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح في الشركات المساهمة. المجلة العراقية لإدارة الاعمال (17)، 209-230.

المحاضرات والمطبوعات:

1. العيد صوفان. (2017-2018). محاضرات في التحليل المالي . جيجل: جامعة محمد الصديق بن يحيى.
2. أمينة فداوي. (2016-2017). مطبوعات محاضرات في المحاسبة المعمقة. جيجل: جامعة محمد الصديق بن يحيى.
3. حياة نجار. (2015-2016). محاضرات في التحليل للمؤسسة الاقتصادية. جيجل: جامعة محمد الصديق بن يحيى.
4. سعيدة بودريمة. (2014-2015). محاضرات التسيير المالي. مطبوعة دروس . قالمة، قسم علوم التسيير: جامعة 08 ماي 1945.

قائمة المراجع

5. عبد الرحمان بن سانية. (2018). أساسيات التحليل المالي (مطبوعة دروس). غرداية: جامعة غرداية.
6. عبد الرؤوف عزالدين. (2016-2017). محاضرات في مقياس. مسيلة: جامعة محمد بوضياف.
7. عبد الناصر خري. (2008-2009). محاضرات في مالية مؤسسة. موجهة لطلبة سنة الثانية علوم تجارية ل م د . الجزائر، العلوم التجارية: جامعة يوسف بن خدة.
8. فاطمة ساجي. (2016-2017). مطبوعة في التسيير المالي. تيارت: جامعة ابن خلدون.
9. لحسن دردوري. (2014-2015). مطبوعة في مقياس التشخيص المالي. لطلبة سنة أولى و ثانية ماستر . بسكرة: جامعة بسكرة.
10. ليلى عبد الرحيم. (2015-2016). مطبوعة في التسيير المالي. تيارت: جامعة ابن خلدون.
11. محمد بنية. (2018-2019). محاضرات في التحليل المالي. قالمة: جامعة 08 ماي 1945.

المواقع الإلكترونية:

1. عمر شتاتحة. (27, 09, 2017). جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة و الوظيفة. تم الاسترداد من شتاتحة عمر : <https://www.dr-chetatha.com/2019/09/blog-post.html>

المراجع الأجنبية:

1. BOUGAHAM, M. (2014-2015). Diagnostic financier d'une entreprise Cas de CEVITAL SPA. Mémoire Master . Bejaia, Sciences de Gestion: Université A-Mira.



قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الصفحة	العناوين
أ	مقدمة عامة
1	تمهيد
	الفصل الأول: الاطار النظري للتشخيص المالي و القرارات المالية
2	المبحث الأول: أساسيات التشخيص المالي
2	المطلب الأول: ماهية التشخيص المالي
2	الفرع الأول: مفهوم التشخيص المالي
3	الفرع الثاني: أهمية التشخيص المالي
4	الفرع الثالث: أهداف التشخيص المالي
5	الفرع الرابع: خطوات ومقومات التشخيص المالي
7	المطلب الثاني: أساليب وأدوات التشخيص المالي
7	الفرع الأول: أساليب التشخيص المالي
9	الفرع الثاني: أدوات التشخيص المالي
10	الفرع الثالث: الأطراف المستفيدة من تشخيص المالي وصعوباته
12	المطلب الثالث: القوائم المالية المستخدمة في التشخيص المالي
12	الفرع الأول: الميزانية المالية
16	الفرع الثاني: جدول حسابات النتائج
20	الفرع الثالث: جدول التدفقات النقدية وجدول التمويل
27	المبحث الثاني: عملية اتخاذ القرارات المالية
28	المطلب الأول: ماهية عملية اتخاذ القرار المالي ومراحلها
28	الفرع الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرار

قائمة المحتويات

29	الفرع الثاني: مراحل اتخاذ القرارات
32	المطلب الثاني: أهمية عملية اتخاذ القرار والعوامل المؤثرة فيها.
32	الفرع الأول: أهمية عملية اتخاذ القرار
34	الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار
37	المطلب الثالث: القرارات المالية وأنواعها
37	الفرع الأول: ماهية القرارات المالية
38	الفرع الثاني: أنواع القرارات المالية.
57	المبحث الثالث: التشخيص المالي كأسلوب لاتخاذ القرارات المالي.
58	المطلب الأول: التشخيص المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي
58	الفرع الأول: الميزانية الوظيفية
60	الفرع الثاني: مؤشرات التوازن المالي
65	المطلب الثاني التشخيص المالي باستخدام نسب المالية
65	الفرع الأول: ماهية النسب المالية
66	الفرع الثاني: أنواع النسب المالية
68	المطلب الثالث: التشخيص المالي باستخدام تحليل جدول حسابات النتائج و قائمة التدفقات النقدية
68	الفرع الأول: تحليل جدول حسابات النتائج
74	الفرع الثاني: تحليل قائمة التدفقات النقدية
75	خلاصة
	الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة صيدال
77	تمهيد
78	المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة صيدال

قائمة المحتويات

78	المطلب الأول: نشأة مجمع صيدال
78	المطلب الثاني: التعريف بمؤسسة صيدال
82	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال
89	المبحث الثاني: تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة صيدال
89	المطلب الأول: تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة صيدال باستخدام مؤشرات لتوازن المالي
102	المطلب الثاني: تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة صيدال باستخدام النسب المالية
106	المطلب الثالث: تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة صيدال جدول حسابات النتائج و قائمة التدفقات النقدية
107	الفرع الأول: : تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة صيدال جدول حسابات النتائج
113	الفرع الثاني: : تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة صيدال قائمة التدفقات النقدية
120	المبحث الثالث: دور نتائج التشخيص المالي على القرارات المالية لمؤسسة صيدال
121	المطلب الأول: دور نتائج تشخيص التوازن المالي و النسب المالية في اتخاذ قرارات مالية للمؤسسة صيدال
122	المطلب الثاني: دور نتائج تشخيص جدول حسابات النتائج في اتخاذ قرارات مالية للمؤسسة صيدال
122	المطلب الثالث: : دور نتائج تشخيص قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات مالية للمؤسسة صيدال
124	خلاصة
129	خاتمة عامة
131	قائمة المراجع
140	قائمة الملاحق

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

رقم	عنوان	صفحة
01	جدول يوضح الميزانية المالية المختصرة	16
02	جدول يوضح القسم الأول من جدول التمويل	25
03	جدول يوضح القسم الثاني من جدول التمويل	27
04	جدول تمثيل عناصر الميزانية الوظيفية	60
05	جدول يوضح نسب السيولة	66
06	جدول يوضح نسب النشاط	67
07	جدول يوضح نسب التمويل	68
08	جدول يوضح نسب الربحية	69
09	جدول يوضح المردودية الاقتصادية	70
10	جدول الميزانية المالية الأصول لسنة 2017	90
11	جدول الميزانية المالية الخصوم لسنة 2017	91
12	جدول الميزانية المالية الأصول لسنة 2018	92
13	جدول الميزانية المالية الخصوم لسنة 2018	93
14	جدول الميزانية المالية الأصول لسنة 2019	94
15	جدول الميزانية المالية الخصوم لسنة 2019	95
16	إعداد الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول	96
17	إعداد الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم	96
18	جدول يوضح ميزانية الوظيفية لجانب الاستخدامات	99
19	جدول يوضح الميزانية وظيفية لجانب الخصوم	100
20	جدول يوضح رأس المال العامل الصافي الإجمالي	101
21	جدول يوضح الاحتياج في رأس المال العامل	102
22	جدول يوضح جدول الخزينة	103
23	جدول يوضح نسب السيولة	102

قائمة المحتويات

103	جدول يوضح نسب النشاط	24
105	جدول يوضح نسب التمويل	25
107	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة لسنة 2017	26
108	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة لسنة 2018	27
109	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة لسنة 2019	28
111	جدول يوضح نسب ربحية المبيعات	29
112	جدول يوضح المردودية الاقتصادية	30
114	جدول التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة) لسنة 2017	31
115	جدول التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة) لسنة 2018	32
116	جدول التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة) لسنة 2019	33
120	جدول يوضح أهم مؤشرات لتحليل قائمة التدفقات النقدية	34

قائمة المحتويات

قائمة الأشكال

صفحة	الأشكال	رقم
34	شكل يوضح اتخاذ القرار جوهر العملية الإدارية	01
88	شكل يوضح الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال	02

قائمة المحتويات

قائمة الملاحق

صفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
143	جدول ميزانية المالية المفصلة أصول	01
144	جدول ميزانية المالية المفصلة خصوم	02
145	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	03
146	جدول حساب النتائج حسب الوظيفة	04
147	جدول التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة)	05
148	جدول التدفقات النقدية (الطريقة غير المباشرة)	06
149	جدول الميزانية المالية الأصول لسنة 2017	07
150	جدول الميزانية المالية الخصوم لسنة 2017	08
151	جدول الميزانية المالية الأصول لسنة 2018	09
152	جدول الميزانية المالية الخصوم لسنة 2018	10
153	جدول الميزانية المالية الأصول لسنة 2019	11
154	جدول الميزانية المالية الخصوم لسنة 2019	12
155	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة لسنة 2017	13
156	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة لسنة 2018	14
157	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة لسنة 2019	15
158	جدول التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة) لسنة 2017	16
159	جدول التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة) لسنة 2018	17
160	جدول التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة) لسنة 2019	18



الملحق رقم(1): جدول ميزانية المالية المفصلة الأصول

السنة المالية المقفلة في.....

الأصول	ملاحظة	إجمالي N	إهلاك الرصيد N	صافي N	صافي 1-N
أصول غير جارية فارق بين الاقتناء - المنتج الايجابي أو السلبي تثبيتات معنوية تثبيتات عينية أراضي مباني تثبيتات عينية أخرى تثبيتات ممنوح امتيازها تثبيتات يجرى إنجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزيائن المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر: (الجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 28)

الملحق رقم(2): جدول ميزانية المالية المفصلة الخصوم

السنة المالية المقفلة في.....

1-N صافي	N صافي	N اهتلاك رصيد	N إجمالي	ملاحظة	الخصوم
					رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس ما غير مستعان به علاوات واحتياطات - احتياطات مدمجة (1) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية / نتيجة صافية صحة المجمع (1) رؤوس الأموال الخاصة/ الترحيل من جديد
					حصة الشركاء المدمجة (1)
					حصة ذوي الأقلية (1)
					المجموع (1)
					الخصوم الغير جارية
					قروض وديون مالية ضرائب مؤجلة ومرصود لها ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
					مجموع الخصوم غير الجارية (2)
					الخصوم الجارية
					موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية
					مجموع الخصوم الجارية (3)
					المجموع العام للخصوم

المصدر: (الجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 29)

الملحق رقم (3): حسابات النتائج حسب الطبيعة

1 - N	N	الملاحظة	البيان
			رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
			1- إنتاج السنة المالية
			المشتريات المستهلكة المشتريات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
			2- استهلاك السنة المالية
			3- القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2)
			أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
			4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال
			المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات للإهلاك والمؤونات استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات
			1- النتيجة العملية
			المنتجات المالية الأعباء المالية
			2- النتيجة المالية
			3- النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
			4- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر الغير عادية - المنتجات (يطلب بيانها)
			العناصر الغير عادية - الأعباء (يطلب بيانها)
			5- النتيجة غير عادية
			6- النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: (الجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 30)

الملحق رقم (4): حساب النتائج حسب الوظيفة

N-1	N	الملاحظة	البيان
			رقم الأعمال تكلفة المبيعات
			هامش الربح الإجمالي
			منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية
			النتيجة العملياتية
			تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة: (مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات) المنتجات المالية الأعباء المالية
			النتيجة العادية قبل الضريبة
			الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية
			النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			الأعباء غير العادية المنتجات غير العادية
			النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: (الجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 31)

ملحق رقم (5): جدول التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة).

السنة المالية 1 - N	السنة المالية N	الملاحظات	البيان
			التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية التحصيلات المقبوضة من الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف الأخرى المدفوعة الضرائب على النتائج المدفوعة
			تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية
			تدفقات الخزينة المرتبة بالعناصر الغير عادية
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية م أنشطة الاستغلال (A)
			التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار تسديدات لحيازة قيم ثابتة ومعنوية التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية تسديدات على قيم ثابتة مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			صافي التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار (B)
			التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي التدفقات النقدي المتأتية من أنشطة التمويل (C)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولة وشبه السيولة
			تغير الخزينة للفترة (C+ B + A)
			الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية
			الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية
			تغير الخزينة للفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: (الجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 35)

ملحق رقم (6): جدول التدفقات النقدية (الطريقة الغير مباشرة)

السنة المالية ن - 1	السنة المالية ن	الملاحظة	البيان
			التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستغلال صافي نتيجة السنة المالية تصححات لـ: الإهلاكات والمؤونات تغير الضرائب المؤجلة تغير المخزونات تغير الزبائن وحسابات الحقوق الأخرى تغير الموردين والديون الأخرى نقص أو زيادة في قيمة التنازل الصافية من الضرائب
			التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستغلال (A)
			التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار تسديدات لحيازة قيم ثابتة ومعنوية التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة تأثير تغيرات محيط الإدماج
			التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار (B)
			لتدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها زيادة رأس المال النقدي إصدار القروض تسديدات القروض أو الديون
			التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل (C)
			تغير الخزينة للفترة (C+ B+A)
			الخبزينة ومعادلاتها عند إفتتاح السنة المالية الخبزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية
			تغير الخزينة خلال الفترة

المصدر: (الجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 36)

الملحق رقم: (07) الميزانية المالية لمؤسسة صيدال لسنة 2017 لجانب الأصول

1. Bilan Exercice 2017 de la Société Mère

1.1. Actif du Bilan (Société Mère)

UM : DA

ACTIF	31/12/2017			31/12/2016
	MONTANTS	AMORTIS OU	MONTANTS	
	BRUTS	PROVISIONS	NETS	
ACTIF NON COURANT				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	115 414 200,00	0,00	115 414 200,00	115 414 200,00
Immobilisations incorporelles	208 007 727,66	195 887 551,61	12 120 176,05	14 368 243,42
Immobilisations corporelles				
Terrains	9 122 499 237,77	0,00	9 122 499 237,77	9 122 499 237,77
Bâtiements	6 259 284 372,70	5 178 806 654,50	1 080 477 718,20	351 264 701,61
Autres immobilisations corporelles	14 427 164 549,64	13 385 464 633,55	1 041 699 916,09	969 112 389,43
Immobilisations en concession	280 023 210,00	3 661 722,62	276 361 487,38	277 770 251,06
Immobilisations en cours	13 302 394 720,76	0,00	13 302 394 720,76	10 994 512 248,40
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalences - entreprises associées	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées	2 939 700 175,00	60 980 880,06	2 878 719 294,94	2 880 760 120,03
Autres titres immobilisés	4 000 000 000,00	0,00	4 000 000 000,00	3 000 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	156 010 062,87	0,00	156 010 062,87	152 406 625,37
Impôts différés actif	290 053 362,19	0,00	290 053 362,19	281 381 815,40
TOTAL ACTIF NON COURANT	51 100 551 618,59	18 824 801 442,34	32 275 750 176,25	28 759 489 832,49
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	4 971 503 470,48	606 528 160,72	4 364 975 309,76	4 902 507 528,29
Créances et emplois assimilés				
Clients	4 754 370 770,94	1 649 167 470,00	3 105 203 300,94	3 618 744 735,49
Autres débiteurs	1 709 655 802,39	377 579,41	1 709 278 222,98	1 477 500 746,23
Impôts	112 850 388,15	11 998 467,60	100 851 920,55	107 258 859,18
Autres actif courant	0,00	0,00	0,00	0,00
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989,19	0,00	18 559 989,19	18 559 989,19
Trésorerie	4 779 710 623,95	80 774 057,65	4 698 936 566,30	5 109 838 039,19
TOTAL ACTIF COURANT	16 346 651 045,10	2 348 845 735,38	13 997 805 309,72	15 234 409 901,57
TOTAL GENERAL ACTIF	67 447 202 663,69	21 173 647 177,72	46 273 555 485,97	43 993 899 734,06

ملحق رقم: (08) الميزانية المالية لمؤسسة صيدال لسنة 2017 لجانب الخصوم

1.2. Passif du Bilan (Société Mère)

UM : DA

PASSIF	31/12/2017	31/12/2016
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Capital non appelé	0,00	0,00
Dotations de l'Etat	8 721 856 492,20	8 721 856 492,20
Primes et réserves -(réserves consolidées)	12 792 833 494,93	12 663 614 184,45
Ecart de réévaluation	1 578 555 153,30	1 578 555 153,30
Ecart d'équivalence	0,00	0,00
Résultat Net	1 493 341 329,05	1 614 727 609,14
Autres capitaux propres -report à nouveau	-157 297 796,64	-956 249 037,13
Liaison inter unités	0,00	0,00
TOTAL I	26 869 288 672,84	26 122 504 401,96
PASSIF NON COURANT		
Emprunts et dettes financières	10 489 615 502,36	8 496 430 148,11
Impôts (différés et provisionnés)	0,00	0,00
Autres dettes non courantes	1 059 992 788,80	1 061 401 552,48
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 321 044 280,68	1 311 093 334,58
TOTAL PASSIF NON COURANT II	12 870 652 571,84	10 868 925 035,17
PASSIF COURANT		
Fournisseurs et comptes rattachés	1 324 510 088,67	2 373 437 421,34
Impôts	709 248 220,05	761 129 174,14
Autres dettes	4 054 421 969,79	3 428 025 639,43
Tresorerie passif	445 433 962,78	439 878 062,02
TOTAL PASSIF COURANT	6 533 614 241,29	7 002 470 296,93
TOTAL GENERAL PASSIF	46 273 555 485,97	43 993 899 734,06

ملحق رقم: (09) الميزانية المالية لمؤسسة صيدال لسنة 2018 لجانب الأصول

1 . Bilan Exercice 2018 de la Société Mère

1.1.Actif du Bilan (Société mère)

ACTIF	31/12/2018			31/12/2017
	MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIF NON COURANT				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	115 414 200,00	0,00	115 414 200,00	115 414 200,00
Immobilisations incorporelles	375 991 692,60	237 242 456,77	138 749 235,83	12 120 176,05
Immobilisations corporelles				
Terrains	1 130 848 191,42	0,00	1 130 848 191,42	9 122 499 237,77
Bâtiments	6 325 637 912,96	4 649 825 764,79	1 675 812 148,17	1 080 477 718,20
Autres immobilisations corporelles	17 138 456 154,21	13 585 264 692,41	3 553 191 461,80	1 041 699 916,09
Immobilisations en concession	0,00	0,00	0,00	276 361 487,38
Immobilisations en cours	10 555 198 258,95	0,00	10 555 198 258,95	13 302 394 720,76
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalences - entreprises associées				
Autres participations et créances rattachées	2 939 700 175,00	462 033 246,90	2 477 666 928,10	2 878 719 294,94
Autres titres immobilisés	3 000 000 000,00	0,00	3 000 000 000,00	4 000 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	151 716 852,87	0,00	151 716 852,87	156 010 062,87
Impôts différés actif	318 510 346,41	0,00	318 510 346,41	290 053 362,19
TOTAL ACTIF NON COURANT	42 051 473 784,42	18 934 366 160,87	23 117 107 623,55	32 275 750 176,25
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	6 273 308 651,69	667 793 354,53	5 605 515 297,16	4 364 975 309,76
Créances et emplois assimilés				
Clients	5 290 022 773,75	1 657 277 910,11	3 632 744 863,64	3 105 203 300,94
Autres débiteurs	2 017 384 318,21	7 500,00	2 017 376 818,21	1 709 278 222,98
Impôts	138 792 346,50	11 998 830,46	126 793 516,04	100 851 920,55
Autres actif courant				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989,19	0,00	18 559 989,19	18 559 989,19
Trésorerie	3 114 228 586,22	76 896 881,94	3 037 331 704,28	4 698 936 566,30
TOTAL ACTIF COURANT	16 852 296 665,56	2 413 974 477,04	14 438 322 188,52	13 997 805 309,72
TOTAL GENERAL ACTIF	58 903 770 449,98	21 348 340 637,91	37 555 429 812,07	46 273 555 485,97

ملحق رقم: (10) الميزانية المالية لمؤسسة صيدال لسنة 2018 لجانب الخصوم

1.2. Passif du Bilan (Société mère)		
PASSIF	31/12/2018	31/12/2017
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Dotations de l'État	0,00	0,00
Autres fonds propres	411 677 000,00	8 721 856 492,20
Primes et réserves -(réserves consolidées)	13 263 207 027,34	12 792 833 494,93
Écarts de réévaluation	1 265 034 701,67	1 578 555 153,30
Écart d'équivalence	0,00	0,00
Résultat Net	1 292 124 259,29	1 433 341 329,05
Autres capitaux propres -report à nouveau	225 264 110,76	-157 297 796,64
Liaison inter unités	0,00	0,00
TOTAL CAPITAUX PROPRES I	18 957 307 099,06	26 869 288 672,84
PASSIF NON COURANT		
Emprunts et dettes financières	10 617 741 786,58	10 489 615 502,36
Impôts (différés et provisionnés)	2 377 222,01	0,00
Autres dettes non courantes	593 645 268,24	1 059 992 788,80
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 407 039 675,99	1 321 044 280,68
TOTAL PASSIF NON COURANT II	12 620 803 952,82	12 870 652 571,84
PASSIF COURANT		
Fournisseurs et comptes rattachés	2 000 103 976,88	1 324 510 088,67
Impôts	179 607 313,70	709 248 220,05
Autres dettes	3 682 456 439,87	4 054 421 969,79
Trésorerie passif	115 151 029,74	445 433 962,78
TOTAL PASSIF COURANT III	5 977 318 760,19	6 533 614 241,29
TOTAL GENERAL PASSIF	37 555 429 812,07	46 273 555 485,97

ملحق رقم: (11) الميزانية المالية لمؤسسة صيدال لسنة 2019 لجانب الأصول

I. Bilan au 31/12/2019 de la Société Miro

I.1. Actif de bilan (montants nets)

U: DA

ACTIF	2019			31/12/2018
	MONTANTS BRUTS	AMORTIS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIF NON COURANT				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	141 648 564,00	0,00	141 648 564,00	115 414 200,00
Immobilisations incorporelles	459 972 130,69	286 596 482,34	173 375 648,35	138 749 235,83
Immobilisations corporelles				
Terrains	1 130 848 191,42	0,00	1 130 848 191,42	1 130 848 191,42
Bâtiments	11 931 125 616,39	5 022 736 120,77	6 908 389 495,62	1 675 812 148,17
Autres immobilisations corporelles	19 418 985 254,21	14 063 906 567,27	5 355 078 686,94	3 553 191 461,80
Immobilisations en concession	0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations en cours	3 419 612 218,21	0,00	3 419 612 218,21	10 555 198 258,95
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalences - entreprises associées	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées	3 038 500 175,00	53 407 519,13	2 985 092 655,87	2 477 666 928,10
Autres titres immobilisés	2 500 000 000,00	0,00	2 500 000 000,00	3 000 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	106 741 603,70	0,00	106 741 603,70	151 716 852,87
Impôts différés actif	324 024 098,53	0,00	324 024 098,53	318 510 346,41
TOTAL ACTIF NON COURANT	42 471 457 852,15	19 426 646 689,51	23 044 811 162,64	23 117 107 623,55
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	6 905 371 528,38	500 587 134,29	6 404 784 394,09	5 605 515 297,16
Créances et emplois assimilés				
Clients	4 794 407 210,56	1 653 272 275,15	3 141 134 935,41	3 632 744 863,64
Autres débiteurs	2 210 538 286,72	7 500,00	2 210 530 786,72	2 017 376 818,21
Impôts	120 424 209,62	0,00	120 424 209,62	126 793 516,04
Autres actif courant	0,00	0,00	0,00	0,00
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989,19	0,00	18 559 989,19	18 559 989,19
Trésorerie	1 903 052 018,21	76 896 881,94	1 826 155 136,27	3 037 331 704,28
TOTAL ACTIF COURANT	15 952 353 242,68	2 230 763 791,38	13 721 589 451,30	14 438 322 188,52
TOTAL GENERAL ACTIF	58 423 811 094,83	21 657 410 480,89	36 766 400 613,94	37 555 429 812,07

ملحق رقم: (12) الميزانية المالية لمؤسسة صيدال لسنة 2019 لجانب الخصوم

1.2. Passif de Bilan (en millions de DA)

PASSIF	CM, DA	
	31/12/2019	31/12/2018
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Dotations de l'Etat	0,00	0,00
Autres fonds propres	411 677 000,00	411 677 000,00
Primes et réserves (réserves consolidées)	13 833 681 286,63	13 263 207 027,34
Écarts de réévaluation	1 265 034 701,67	1 265 034 701,67
Écart d'équivalence	0,00	0,00
Résultat Net	806 029 107,58	1 292 124 259,29
Autres capitaux propres - report à nouveau	234 568 875,67	225 264 110,76
Liaison inter unités	0,00	0,00
TOTAL I	19 050 990 971,55	18 957 307 099,06
PASSIF NON COURANT		
Emprunts et dettes financières	10 098 748 057,99	10 617 741 786,58
Impôts (différés et provisionnés)	3 501 208,32	2 377 222,01
Autres dettes non courantes	593 645 268,24	593 645 268,24
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 421 355 889,30	1 407 039 675,99
TOTAL PASSIF NON COURANT II	12 117 250 423,85	12 620 803 952,82
PASSIF COURANT		
Fournisseurs et comptes rattachés	1 334 618 982,29	2 000 103 976,88
Impôts	95 924 225,85	179 607 313,70
Autres dettes	3 658 641 247,14	3 682 456 439,07
Trésorerie passif	508 974 763,26	115 151 029,74
TOTAL PASSIF COURANT III	5 598 159 218,54	5 977 318 760,19
TOTAL GENERAL PASSIF	36 766 400 613,94	37 535 429 812,07

الملحق رقم: (13) جدول حسابات النتائج لسنة 2017

1.3. Compte de Résultats (Société Mère)

UM - DA

COMPTE DE RESULTATS	31/12/2017	31/12/2016	R/O	Evol. 2017/2016
Chiffre d'affaires	9 610 663 720,30	9 609 290 222,17	90,62%	0,01%
Variation stocks produits finis et en cours	-445 404 405,32	235 480 028,86	696,88%	-289,15%
Production immobilisée	0,00	0,00	/	/
Subvention d'exploitation	0,00	0,00	/	/
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	9 165 259 314,98	9 844 770 251,03	86,95%	-6,90%
Achats consommés	-3 382 283 278,19	-3 371 821 336,23	98,21%	0,31%
Services extérieurs et autres consommations	-952 170 610,90	-884 175 896,26	103,33%	7,69%
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-4 334 453 889,09	-4 255 997 232,49	99,29%	1,84%
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	4 830 805 425,89	5 588 773 018,54	78,22%	-13,56%
Charges de personnel	-2 709 238 895,90	-2 873 936 143,03	82,38%	-5,73%
Impôts, taxes et versements assimilés	-158 926 511,12	-164 621 547,94	93,18%	-3,46%
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	1 962 640 018,87	2 550 215 327,57	72,26%	-23,04%
Autres produits opérationnels	114 704 843,76	57 975 481,11	361,46%	97,85%
Autres charges opérationnelles	-51 702 530,63	-80 248 317,65	187,04%	-35,57%
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	-735 099 379,24	-1 159 694 221,71	71,88%	-36,61%
Reprisés sur pertes de valeurs et provisions	362 742 047,22	716 269 125,01	269,31%	-49,36%
V - RESULTAT OPERATIONNEL	1 653 284 999,98	2 084 517 394,33	90,23%	-20,69%
Produits financiers	162 892 992,61	181 645 158,13	230,17%	-10,32%
Charges financières	-101 670 170,27	-118 793 882,00	113,75%	-14,41%
VI - RESULTAT FINANCIER	61 222 822,34	62 851 276,13	-329,02%	-2,59%
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	1 714 507 822,32	2 147 368 670,46	94,53%	-20,16%
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-277 572 318,00	-628 653 272,00	81,01%	-55,85%
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	3 594 175,27	-96 012 210,68	35,13%	-103,74%
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	9 805 599 198,57	10 800 660 015,28	90,98%	-9,21%
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-8 372 257 869,52	-9 185 932 406,14	89,85%	-8,86%
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	1 433 341 329,05	1 614 727 609,14	98,12%	-11,23%
Éléments extraordinaires (produits) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
Éléments extraordinaires (charges) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0,00	0,00	/	/
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 433 341 329,05	1 614 727 609,14	98,12%	-11,23%

ملحق رقم: (14) جدول حسابات النتائج لسنة 2018

1.3. Tableau de Compte de Résultats (Société mère)

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT	31/12/2018	31/12/2017	R/O	Evol. 2018/2017
Chiffre d'affaires	9 627 669 617,30	9 610 663 720,30	88,81%	0,18%
Variation stocks produits finis et en cours	206 569 542,16	-445 404 405,32	42,66%	146,38%
Production immobilisée	0,00	0,00	/	/
Subvention d'exploitation	0,00	0,00	/	/
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	9 834 239 159,46	9 165 259 314,98	86,84%	7,30%
Achats consommés	-4 143 149 298,10	-3 382 283 278,19	111,20%	-22,50%
Services extérieurs et autres consommations	-1 012 879 210,65	-952 170 610,90	99,88%	6,38%
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-5 156 028 508,75	-4 334 453 889,09	108,78%	18,95%
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	4 678 210 650,71	4 830 805 425,89	71,05%	-3,16%
Charges de personnel	-3 186 097 946,17	-2 709 238 895,90	105,17%	17,60%
Impôts, taxes et versements assimilés	-160 057 490,45	-158 926 511,12	95,25%	0,71%
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	1 332 055 214,09	1 962 640 018,87	39,33%	-32,13%
Autres produits opérationnels	1 142 352 643,62	114 704 843,76	8101,05%	895,91%
Autres charges opérationnelles	-142 890 390,41	-51 702 530,63	281,60%	176,37%
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	-1 287 214 651,31	-735 099 379,24	84,28%	75,11%
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	321 577 514,29	362 742 047,22	473,33%	-11,35%
V - RESULTAT OPERATIONNEL	1 365 880 330,28	1 653 284 999,98	72,23%	-17,38%
Produits financiers	191 627 016,37	162 892 992,61	195,69%	17,64%
Charges financières	-159 258 487,69	-101 670 170,27	230,22%	56,64%
VI - RESULTAT FINANCIER	32 368 528,68	61 222 822,34	112,59%	-47,13%
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	1 398 248 858,96	1 714 507 822,32	72,84%	-18,45%
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-127 206 062,00	-277 572 318,00	/	-54,17%
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	-21 081 462,33	3 594 175,27	567,39%	-686,55%
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	11 489 796 333,74	9 805 599 198,57	99,87%	17,18%
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-10 197 672 074,45	-8 372 257 869,52	106,44%	21,80%
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	1 292 124 259,29	1 433 341 329,05	67,18%	-9,85%
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0,00	0,00	/	/
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 292 124 259,29	1 433 341 329,05	67,18%	-9,85%

ملحق رقم: (15) جدول حسابات النتائج لسنة 2019

4.3. Tableau de Compte de Resultats (Données en millions)

UM, DA				
TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT	51/12/2019	51/12/2018	R/O	Evol. 2019/2018
Chiffre d'affaires	8 680 696 449,38	9 627 669 617,30	74,67%	-9,84%
Variation stocks produits finis et en cours	1 014 748 376,80	206 569 542,16	499,19%	391,24%
Production immobilisée	0,00	0,00	/	/
Subvention d'exploitation	0,00	0,00	/	/
I- PRODUCTION DE L'EXERCICE	9 695 444 826,18	9 834 239 159,46	84,89%	-1,41%
Achats consommés	-4 153 002 131,54	-4 143 149 298,10	102,82%	0,24%
Services extérieurs et autres consommations	-1 060 937 059,85	-1 012 879 210,65	111,98%	4,74%
II- CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-5 213 939 191,39	-5 156 028 508,75	104,56%	1,12%
III- VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I - II)	4 481 505 634,79	4 678 210 650,71	69,64%	-4,20%
Charges de personnel	-3 360 530 357,67	-3 186 097 946,17	103,14%	5,47%
Impôts, taxes et versements assimilés	-143 359 731,96	-160 057 490,45	89,85%	-10,43%
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	977 615 545,16	1 332 053 214,09	32,40%	-26,61%
Autres produits opérationnels	681 825 979,04	1 142 352 643,62	6357,61%	-40,31%
Autres charges opérationnelles	-69 832 819,44	-142 890 390,41	115,54%	-51,13%
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	-1 216 487 703,68	-1 287 214 651,31	135,64%	-5,49%
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	636 736 591,48	321 577 514,29	1016,35%	98,00%
V- RESULTAT OPERATIONNEL	1 009 857 592,56	1 365 880 330,28	47,34%	-26,07%
Produits financiers	151 946 624,00	191 627 016,37	117,68%	-20,71%
Charges financières	-272 784 886,35	-159 258 487,69	61,15%	71,28%
VI- RESULTAT FINANCIER	-120 838 262,35	32 368 528,68	38,12%	-473,32%
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V - VI)	889 019 330,21	1 398 248 858,96	48,94%	-36,42%
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-77 823 533,00	-127 206 062,00	27,22%	-38,82%
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	5 166 689,63	-21 081 462,33	-188,66%	-124,51%
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	11 165 954 020,70	11 489 796 333,74	96,06%	-2,82%
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-10 359 924 913,12	-10 197 672 074,45	102,66%	1,59%
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	806 029 107,58	1 292 124 259,29	52,57%	-37,62%
Eléments extraordinaires (produits) à préciser	0,00	0,00	/	/
Eléments extraordinaires (charges) à préciser	0,00	0,00	/	/
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0,00	0,00	/	/
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE	806 029 107,58	1 292 124 259,29	52,57%	-37,62%

ملحق رقم: (16) قائمة التدفقات النقدية 2017

1.4. Tableau des flux de trésorerie (Société Mère)

UM : DA

DESIGNATION	31/12/2017	31/12/2016
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles		
Encaissement reçu des clients	9 847 713 875,51	9 535 221 529,78
sommes versées aux fournisseurs et aux personnels	-5 801 860 431,32	-6 360 818 081,20
Intérêts et autres frais financiers payés	-2 551 712 872,80	-2 400 263 515,32
Impôts sur les résultats payés	0,00	0,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires	1 494 140 571,39	774 139 933,26
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)	0,00	0,00
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)	1 494 140 571,39	774 139 933,26
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissements		
Décassements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles	-868 946 566,31	-456 690 524,52
Encaissement sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		1 932 147,74
Décassements sur acquisition d'immobilisations financières		-142 619 452,95
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		
Intérêt-encaissés sur placements financiers	22 500 000,00	22 500 000,00
Dividendes et quote-part de résultats reçus		39 802 995,41
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)	-846 446 566,31	-535 074 834,32
Flux de trésorerie provenant des activités de financement		
Encaissement suite à l'émission d'actions		
Dividendes et autres distributions effectués	-3 690 980,00	-340 067 274,00
Encaissements provenant d'emprunts	85 070 192,08	38 568 017,49
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes et assimilées	-635 564 055,08	-853 408 350,46
Flux de trésorerie net provenant des activités de financements (C)	-554 184 843,00	-1 154 907 606,97
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi-liquidité		
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)	93 509 162,08	-915 842 508,03
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice	3 617 160 047,14	4 533 002 554,91
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice	3 710 669 209,22	3 617 160 046,88
Variation de trésorerie de la période	93 509 162,08	-915 842 508,03

ملحق رقم: (17) قائمة التدفقات النقدية 2018

1.4. Tableau des flux de trésorerie

DESIGNATION	31/12/2018	31/12/2017
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles		
Encaissement reçu des clients	10 472 069 477,17	9 847 713 875,51
sommes versées aux fournisseurs et aux personnels	-11 339 218 746,31	-5 801 860 431,32
Intérêts et autres frais financiers payés	-78 971 094,82	-2 551 712 872,80
Impôts sur les résultats payés	-304 125 805,00	0,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires	- 1 250 246 168,96	1 494 140 571,39
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)	0,00	0,00
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)	- 1 250 246 168,96	1 494 140 571,39
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement		
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles	- 294 382 296,67	- 868 946 566,31
Encaissement sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles	-	-
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières	-1 000 000 000,00	-
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières	1 000 000 000,00	-
Intérêt encaissés sur placements financiers	150 451 388,88	22 500 000,00
Dividendes et quote-part de résultats reçus	23 017 682,38	-
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)	-120 913 225,41	-846 446 566,31
Flux de trésorerie provenant des activités de financement		
Encaissement suite à l'émission d'actions	-	-
Dividendes et autres distributions effectués	-342 371 865,00	-3 690 980,00
Encaissements provenant d'emprunts	-	85 070 192,08
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes et assimilées	-105 335 003,97	-635 564 055,08
Flux de trésorerie net provenant des activités de financements (C)	- 447 706 868,97	-554 184 843,00
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi-liquidité	-	-
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)	-1 818 866 263,34	93 509 162,08
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice	3 710 669 209,22	3 617 160 047,14
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice	1 891 802 945,88	3 710 669 209,22
Variation de trésorerie de la période	-1 818 866 263,34	93 509 162,08

ملحق رقم: (18) قائمة التدفقات النقدية 2019

الملحق رقم(1): جدول ميزانية المالية المفصلة الأصول

السنة المالية المقفلة في.....

صافي 1-N	صافي N	إهلاك الرصيد N	إجمالي N	ملاحظة	الأصول
					أصول غير جارية فارق بين الاقتناء - المنتج الايجابي أو السلبي تثبيتات معنوية تثبيتات عينية أراضي مباني تثبيتات عينية أخرى تثبيتات ممنوح امتيازها تثبيتات يجرى إنجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل
					مجموع الأصل غير الجاري
					أصول جارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزيائن المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة
					مجموع الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول

المصدر: (الجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 28)

الملحق رقم(2): جدول ميزانية المالية المفصلة الخصوم

السنة المالية المقفلة في.....

1-N صافي	N صافي	N اهتلاك رصيد	N إجمالي	ملاحظة	الخصوم
					رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس ما غير مستعان به علاوات واحتياطيات - احتياطيات مدمجة (1) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية / نتيجة صافية صحة المجمع (1) رؤوس الأموال الخاصة/ الترحيل من جديد
					حصة الشركاء المدمجة (1)
					حصة ذوي الأقلية (1)
					المجموع (1)
					الخصوم الغير جارية
					قروض وديون مالية ضرائب مؤجلة ومرصود لها ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
					مجموع الخصوم غير الجارية (2)
					الخصوم الجارية
					موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية
					مجموع الخصوم الجارية (3)
					المجموع العام للخصوم

المصدر: (الجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 29)

1 -N	N	الملاحظة	البيان
------	---	----------	--------

		رقم الأعمال	
		تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع	
N-1	N	الملاحظة	الإنتاج المثبت البيان
			إعانات الاستغلال
			1- إنتاج السنة المالية
			المشتريات المستهلكة المشتريات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
			2- استهلاك السنة المالية
			3- القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2)
			أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
			4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال
			المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للإهلاك والمؤونات استثناء عن خسائر القيمة والمؤونات
			7- النتيجة العملياتية
			المنتجات المالية الأعباء المالية
			8- النتيجة المالية
			9- النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
			10- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر الغير عادية - المنتجات (يطلب بيانها)
			العناصر الغير عادية - الأعباء (يطلب بيانها)
			11- النتيجة غير عادية
			12- النتيجة الصافية للسنة المالية

الملحق رقم (3): حسابات النتائج حسب الطبيعة

الملحق رقم (4): حساب النتائج حسب الوظيفة (الجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 31)

			رقم الأعمال تكلفة المبيعات
			هامش الربح الإجمالي
			منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية
			النتيجة العملياتية
			تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة: (مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات) المنتجات المالية الأعباء المالية
			النتيجة العادية قبل الضريبة
			الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية
			النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			الأعباء غير العادية المنتجات غير العادية
			النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: (الجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 31)

السنة المالية	السنة المالية	الملاحظات	البيان
---------------	---------------	-----------	--------

1 -N	N		
			التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية التحصيلات المقبوضة من الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف الأخرى المدفوعة الضرائب على النتائج المدفوعة
			تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية
			تدفقات الخزينة المرتبة بالعناصر الغير عادية
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية م أنشطة الاستغلال (A)
			التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار تسديدات لحيازة قيم ثابتة ومعنوية التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية تسديدات على قيم ثابتة مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			صافي التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار (B)
			التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي التدفقات النقدي المتأتية من أنشطة التمويل (C)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولة وشبه السيولة
			تغير الخزينة للفترة (C + B + A)
			الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية
			الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية
			تغير الخزينة للفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

ملحق رقم (5): جدول التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة).

المصدر: (الجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 35)

ملحق رقم (6): جدول التدفقات النقدية (الطريقة الغير مباشرة)

السنة المالية ن - 1	السنة المالية ن	الملاحظة	البيان
			<p>التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستغلال</p> <p>صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات لـ: الإهلاكات والمؤونات تغير الضرائب المؤجلة تغير المخزونات تغير الزبائن وحسابات الحقوق الأخرى تغير الموردين والديون الأخرى نقص أو زيادة في قيمة التنازل الصافية من الضرائب</p>
			التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستغلال (A)
			<p>التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار</p> <p>تسديدات لحيازة قيم ثابتة ومعنوية التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة تأثير تغيرات محيط الإدماج</p>
			التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار (B)
			<p>لتدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل</p> <p>حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها زيادة رأس المال النقدي إصدار القروض تسديدات القروض أو الديون</p>
			التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل (C)
			تغير الخزينة للفترة (C+ B+A)
			<p>الخبزينة ومعادلاتها عند إفتتاح السنة المالية الخبزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية</p>
			تغير الخزينة خلال الفترة

المصدر: (الجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 36)

الملحق رقم: (07) الميزانية المالية لمؤسسة صيدال لسنة 2017 لجانب الأصول

1. Bilan Exercice 2017 de la Société Mère

1.1. Actif du Bilan (Société Mère)

UM : DA

ACTIF	31/12/2017			31/12/2016
	MONTANTS	AMORTIS OU	MONTANTS	
	BRUTS	PROVISIONS	NETS	
ACTIF NON COURANT				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	115 414 200,00	0,00	115 414 200,00	115 414 200,00
Immobilisations incorporelles	208 007 727,66	195 887 551,61	12 120 176,05	14 368 243,42
Immobilisations corporelles				
Terrains	9 122 499 237,77	0,00	9 122 499 237,77	9 122 499 237,77
Bâiments	6 259 284 372,70	5 178 806 654,50	1 080 477 718,20	351 264 701,61
Autres immobilisations corporelles	14 427 164 549,64	13 385 464 633,55	1 041 699 916,09	969 112 389,43
Immobilisations en concession	280 023 210,00	3 661 722,62	276 361 487,38	277 770 251,06
Immobilisations en cours	13 302 394 720,76	0,00	13 302 394 720,76	10 994 512 248,40
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalences - entreprises associées	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées	2 939 700 175,00	60 980 880,06	2 878 719 294,94	2 880 760 120,03
Autres titres immobilisés	4 000 000 000,00	0,00	4 000 000 000,00	3 000 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	156 010 062,87	0,00	156 010 062,87	152 406 625,37
Impôts différés actif	290 053 362,19	0,00	290 053 362,19	281 381 815,40
TOTAL ACTIF NON COURANT	51 100 551 618,59	18 824 801 442,34	32 275 750 176,25	28 759 489 832,49
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	4 971 503 470,48	606 528 160,72	4 364 975 309,76	4 902 507 528,29
Créances et emplois assimilés				
Clients	4 754 370 770,94	1 649 167 470,00	3 105 203 300,94	3 618 744 735,49
Autres débiteurs	1 709 655 802,39	377 579,41	1 709 278 222,98	1 477 500 746,23
Impôts	112 850 388,15	11 998 467,60	100 851 920,55	107 258 859,18
Autres actif courant	0,00	0,00	0,00	0,00
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	18 359 989,19	0,00	18 359 989,19	18 559 989,19
Trésorerie	4 779 710 623,95	80 774 057,65	4 698 936 566,30	5 109 838 039,19
TOTAL ACTIF COURANT	16 346 651 045,10	2 348 845 735,38	13 997 805 309,72	15 234 409 901,57
TOTAL GENERAL ACTIF	67 447 202 663,69	21 173 647 177,72	46 273 555 485,97	43 993 899 734,06

ملحق رقم: (08) الميزانية المالية لمؤسسة صيدال لسنة 2017 لجانب الخصوم

1.2. Passif du Bilan (Société Mère)

UM : DA

PASSIF	31/12/2017	31/12/2016
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Capital non appelé	0,00	0,00
Dotations de l'Etat	8 721 856 492,20	8 721 856 492,20
Primes et réserves -(réserves consolidées)	12 792 833 494,93	12 663 614 184,45
Ecart de réévaluation	1 578 555 153,30	1 578 555 153,30
Ecart d'équivalence	0,00	0,00
Résultat Net	1 493 341 329,05	1 614 727 609,14
Autres capitaux propres -report à nouveau	-157 297 796,64	-956 249 037,13
Liaison inter unités	0,00	0,00
TOTAL I	26 869 288 672,84	26 122 504 401,96
PASSIF NON COURANT		
Emprunts et dettes financières	10 489 615 502,36	8 496 430 148,11
Impôts (différés et provisionnés)	0,00	0,00
Autres dettes non courantes	1 059 992 788,80	1 061 401 552,48
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 321 044 280,68	1 311 093 334,58
TOTAL PASSIF NON COURANT II	12 870 652 571,84	10 868 925 035,17
PASSIF COURANT		
Fournisseurs et comptes rattachés	1 324 510 088,67	2 373 437 421,34
Impôts	709 248 220,05	761 129 174,14
Autres dettes	4 054 421 969,79	3 428 025 639,43
Tresorerie passif	445 433 962,78	439 878 062,02
TOTAL PASSIF COURANT	6 533 614 241,29	7 002 470 296,93
TOTAL GENERAL PASSIF	46 273 555 485,97	43 993 899 734,06

ملحق رقم: (09) الميزانية المالية لمؤسس << صيدال لسنة 2018 لجانب الأصول

1 . Bilan Exercice 2018 de la Société Mère

1.1.Actif du Bilan (Société mère)

ACTIF	31/12/2018			31/12/2017
	MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIF NON COURANT				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	115 414 200,00	0,00	115 414 200,00	115 414 200,00
Immobilisations incorporelles	375 991 692,60	237 242 456,77	138 749 235,83	12 120 176,05
Immobilisations corporelles				
Terrains	1 130 848 191,42	0,00	1 130 848 191,42	9 122 499 237,77
Bâtiments	6 325 637 912,96	4 649 825 764,79	1 675 812 148,17	1 080 477 718,20
Autres immobilisations corporelles	17 138 456 154,21	13 585 264 692,41	3 553 191 461,80	1 041 699 916,09
Immobilisations en concession	0,00	0,00	0,00	276 361 487,38
Immobilisations en cours	10 555 198 258,95	0,00	10 555 198 258,95	13 302 394 720,76
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalences - entreprises associées				
Autres participations et créances rattachées	2 939 700 175,00	462 033 246,90	2 477 666 928,10	2 878 719 294,94
Autres titres immobilisés	3 000 000 000,00	0,00	3 000 000 000,00	4 000 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	151 716 852,87	0,00	151 716 852,87	156 010 062,87
Impôts différés actif	318 510 346,41	0,00	318 510 346,41	290 053 362,19
TOTAL ACTIF NON COURANT	42 051 473 784,42	18 934 366 160,87	23 117 107 623,55	32 275 750 176,25
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	6 273 308 651,69	667 793 354,53	5 605 515 297,16	4 364 975 309,76
Créances et emplois assimilés				
Clients	5 290 022 773,75	1 657 277 910,11	3 632 744 863,64	3 105 203 300,94
Autres débiteurs	2 017 384 318,21	7 500,00	2 017 376 818,21	1 709 278 222,98
Impôts	138 792 346,50	11 998 830,46	126 793 516,04	100 851 920,55
Autres actif courant				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989,19	0,00	18 559 989,19	18 559 989,19
Trésorerie	3 114 228 586,22	76 896 881,94	3 037 331 704,28	4 698 936 566,30
TOTAL ACTIF COURANT	16 852 296 665,56	2 413 974 477,04	14 438 322 188,52	13 997 805 309,72
TOTAL GENERAL ACTIF	58 903 770 449,98	21 348 340 637,91	37 555 429 812,07	46 273 555 485,97

ملحق رقم: (10) الميزانية المالية لمؤسسة صيدال لسنة 2018 لجانب الخصوم

1.2. Passif du Bilan (Société mère)		
PASSIF	31/12/2018	31/12/2017
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Dotations de l'État	0,00	0,00
Autres fonds propres	411 677 000,00	8 721 856 492,20
Primes et réserves -(réserves consolidées)	13 263 207 027,34	12 792 833 494,93
Écarts de réévaluation	1 265 034 701,67	1 578 555 153,30
Écart d'équivalence	0,00	0,00
Résultat Net	1 292 124 259,29	1 433 341 329,05
Autres capitaux propres -report à nouveau	225 264 110,76	-157 297 796,64
Liaison inter unités	0,00	0,00
TOTAL CAPITAUX PROPRES I	18 957 307 099,06	26 869 288 672,84
PASSIF NON COURANT		
Emprunts et dettes financières	10 617 741 786,58	10 489 615 502,36
Impôts (différés et provisionnés)	2 377 222,01	0,00
Autres dettes non courantes	593 645 268,24	1 059 992 788,80
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 407 039 675,99	1 321 044 280,68
TOTAL PASSIF NON COURANT II	12 620 803 952,82	12 870 652 571,84
PASSIF COURANT		
Fournisseurs et comptes rattachés	2 000 103 976,88	1 324 510 088,67
Impôts	179 607 313,70	709 248 220,05
Autres dettes	3 682 456 439,87	4 054 421 969,79
Trésorerie passif	115 151 029,74	445 433 962,78
TOTAL PASSIF COURANT III	5 977 318 760,19	6 533 614 241,29
TOTAL GENERAL PASSIF	37 555 429 812,07	46 273 555 485,97

ملحق رقم: (11) الميزانية المالية لمؤسسة صيدال لسنة 2019 لجانب الأصول

I. Bilan au 31/12/2019 de la Société Miro

I.1. Actif de bilan (montants nets)

U: DA

ACTIF	2019			31/12/2018
	MONTANTS BRUTS	AMORTIS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIF NON COURANT				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	141 648 564,00	0,00	141 648 564,00	115 414 200,00
Immobilisations incorporelles	459 972 130,69	286 596 482,34	173 375 648,35	138 749 235,83
Immobilisations corporelles				
Terrains	1 130 848 191,42	0,00	1 130 848 191,42	1 130 848 191,42
Bâtiments	11 931 125 616,39	5 022 736 120,77	6 908 389 495,62	1 675 812 148,17
Autres immobilisations corporelles	19 418 985 254,21	14 063 906 567,27	5 355 078 686,94	3 553 191 461,80
Immobilisations en concession	0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations en cours	3 419 612 218,21	0,00	3 419 612 218,21	10 555 198 258,95
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalences - entreprises associées	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées	3 038 500 175,00	53 407 519,13	2 985 092 655,87	2 477 666 928,10
Autres titres immobilisés	2 500 000 000,00	0,00	2 500 000 000,00	3 000 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	106 741 603,70	0,00	106 741 603,70	151 716 852,87
Impôts différés actif	324 024 098,53	0,00	324 024 098,53	318 510 346,41
TOTAL ACTIF NON COURANT	42 471 457 852,15	19 426 646 689,51	23 044 811 162,64	23 117 107 623,55
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	6 905 371 528,38	500 587 134,29	6 404 784 394,09	5 605 515 297,16
Créances et emplois assimilés				
Clients	4 794 407 210,56	1 653 272 275,15	3 141 134 935,41	3 632 744 863,64
Autres débiteurs	2 210 538 286,72	7 500,00	2 210 530 786,72	2 017 376 818,21
Impôts	120 424 209,62	0,00	120 424 209,62	126 793 516,04
Autres actif courant	0,00	0,00	0,00	0,00
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989,19	0,00	18 559 989,19	18 559 989,19
Trésorerie	1 903 052 018,21	76 896 881,94	1 826 155 136,27	3 037 331 704,28
TOTAL ACTIF COURANT	15 952 353 242,68	2 230 763 791,38	13 721 589 451,30	14 438 322 188,52
TOTAL GENERAL ACTIF	58 423 811 094,83	21 657 410 480,89	36 766 400 613,94	37 555 429 812,07

ملحق رقم: (12) الميزانية المالية لمؤسسة صيدال لسنة 2019 لجانب الخصوم

1.2. Passif de Bilan (en millions de DA)

PASSIF	CM, DA	
	31/12/2019	31/12/2018
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Dotations de l'Etat	0,00	0,00
Autres fonds propres	411 677 000,00	411 677 000,00
Primes et réserves (réserves consolidées)	13 833 681 286,63	13 263 207 027,34
Écarts de réévaluation	1 265 034 701,67	1 265 034 701,67
Écart d'équivalence	0,00	0,00
Résultat Net	806 029 107,58	1 292 124 259,29
Autres capitaux propres - report à nouveau	234 568 875,67	225 264 110,76
Liaison inter unités	0,00	0,00
TOTAL I	19 050 990 971,55	18 957 307 099,06
PASSIF NON COURANT		
Emprunts et dettes financières	10 098 748 057,99	10 617 741 786,58
Impôts (différés et provisionnés)	3 501 208,32	2 377 222,01
Autres dettes non courantes	593 645 268,24	593 645 268,24
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 421 355 889,30	1 407 039 675,99
TOTAL PASSIF NON COURANT II	12 117 250 423,85	12 620 803 952,82
PASSIF COURANT		
Fournisseurs et comptes rattachés	1 334 618 982,29	2 000 103 976,88
Impôts	95 924 225,85	179 607 313,70
Autres dettes	3 658 641 247,14	3 682 456 439,07
Trésorerie passif	508 974 763,26	115 151 029,74
TOTAL PASSIF COURANT III	5 598 159 218,54	5 977 318 760,19
TOTAL GENERAL PASSIF	36 766 400 613,94	37 535 429 812,07

الملحق رقم: (13) جدول حسابات النتائج لسنة 2017

1.3. Compte de Résultats (Société Mère)

UM - DA

COMPTE DE RESULTATS	31/12/2017	31/12/2016	R/O	Evol. 2017/2016
Chiffre d'affaires	9 610 663 720,30	9 609 290 222,17	90,62%	0,01%
Variation stocks produits finis et en cours	-445 404 405,32	235 480 028,86	696,88%	-289,15%
Production immobilisée	0,00	0,00	/	/
Subvention d'exploitation	0,00	0,00	/	/
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	9 165 259 314,98	9 844 770 251,03	86,95%	-6,90%
Achats consommés	-3 382 283 278,19	-3 371 821 336,23	98,21%	0,31%
Services extérieurs et autres consommations	-952 170 610,90	-884 175 896,26	103,33%	7,69%
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-4 334 453 889,09	-4 255 997 232,49	99,29%	1,84%
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	4 830 805 425,89	5 588 773 018,54	78,22%	-13,56%
Charges de personnel	-2 709 238 895,90	-2 873 936 143,03	82,38%	-5,73%
Impôts, taxes et versements assimilés	-158 926 511,12	-164 621 547,94	93,18%	-3,46%
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	1 962 640 018,87	2 550 215 327,57	72,26%	-23,04%
Autres produits opérationnels	114 704 843,76	57 975 481,11	361,46%	97,85%
Autres charges opérationnelles	-51 702 530,63	-80 248 317,65	187,04%	-35,57%
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	-735 099 379,24	-1 159 694 221,71	71,88%	-36,61%
Reprisés sur pertes de valeurs et provisions	362 742 047,22	716 269 125,01	269,31%	-49,36%
V - RESULTAT OPERATIONNEL	1 653 284 999,98	2 084 517 394,33	90,23%	-20,69%
Produits financiers	162 892 992,61	181 645 158,13	230,17%	-10,32%
Charges financières	-101 670 170,27	-118 793 882,00	113,75%	-14,41%
VI - RESULTAT FINANCIER	61 222 822,34	62 851 276,13	-329,02%	-2,59%
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	1 714 507 822,32	2 147 368 670,46	94,53%	-20,16%
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-277 572 318,00	-628 653 272,00	81,01%	-55,85%
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	3 594 175,27	-96 012 210,68	35,13%	-103,74%
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	9 805 599 198,57	10 800 660 015,28	90,98%	-9,21%
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-8 372 257 869,52	-9 185 932 406,14	89,85%	-8,86%
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	1 433 341 329,05	1 614 727 609,14	98,12%	-11,23%
Éléments extraordinaires (produits) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
Éléments extraordinaires (charges) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0,00	0,00	/	/
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 433 341 329,05	1 614 727 609,14	98,12%	-11,23%

ملحق رقم: (14) جدول حسابات النتائج لسنة 2018

1.3. Tableau de Compte de Résultats (Société mère)

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT	31/12/2018	31/12/2017	R/O	Evol. 2018/2017
Chiffre d'affaires	9 627 669 617,30	9 610 663 720,30	88,81%	0,18%
Variation stocks produits finis et en cours	206 569 542,16	-445 404 405,32	42,66%	146,38%
Production immobilisée	0,00	0,00	/	/
Subvention d'exploitation	0,00	0,00	/	/
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	9 834 239 159,46	9 165 259 314,98	86,84%	7,30%
Achats consommés	-4 143 149 298,10	-3 382 283 278,19	111,20%	-22,50%
Services extérieurs et autres consommations	-1 012 879 210,65	-952 170 610,90	99,88%	6,38%
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-5 156 028 508,75	-4 334 453 889,09	108,78%	18,95%
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	4 678 210 650,71	4 830 805 425,89	71,05%	-3,16%
Charges de personnel	-3 186 097 946,17	-2 709 238 895,90	105,17%	17,60%
Impôts, taxes et versements assimilés	-160 057 490,45	-158 926 511,12	95,25%	0,71%
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	1 332 055 214,09	1 962 640 018,87	39,33%	-32,13%
Autres produits opérationnels	1 142 352 643,62	114 704 843,76	8101,05%	895,91%
Autres charges opérationnelles	-142 890 390,41	-51 702 530,63	281,60%	176,37%
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	-1 287 214 651,31	-735 099 379,24	84,28%	75,11%
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	321 577 514,29	362 742 047,22	473,33%	-11,35%
V - RESULTAT OPERATIONNEL	1 365 880 330,28	1 653 284 999,98	72,23%	-17,38%
Produits financiers	191 627 016,37	162 892 992,61	195,69%	17,64%
Charges financières	-159 258 487,69	-101 670 170,27	230,22%	56,64%
VI - RESULTAT FINANCIER	32 368 528,68	61 222 822,34	112,59%	-47,13%
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	1 398 248 858,96	1 714 507 822,32	72,84%	-18,45%
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-127 206 062,00	-277 572 318,00	/	-54,17%
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	-21 081 462,33	3 594 175,27	567,39%	-686,55%
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	11 489 796 333,74	9 805 599 198,57	99,87%	17,18%
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-10 197 672 074,45	-8 372 257 869,52	106,44%	21,80%
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	1 292 124 259,29	1 433 341 329,05	67,18%	-9,85%
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0,00	0,00	/	/
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 292 124 259,29	1 433 341 329,05	67,18%	-9,85%

ملحق رقم: (15) جدول حسابات النتائج لسنة 2019

4.3. Tableau de Compte de Resultats (Données en millions)

UM, DA				
TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT	51/12/2019	51/12/2018	R/O	Evol. 2019/2018
Chiffre d'affaires	8 680 696 449,38	9 627 669 617,30	74,67%	-9,84%
Variation stocks produits finis et en cours	1 014 748 376,80	206 569 542,16	499,19%	391,24%
Production immobilisée	0,00	0,00	/	/
Subvention d'exploitation	0,00	0,00	/	/
I- PRODUCTION DE L'EXERCICE	9 695 444 826,18	9 834 239 159,46	84,89%	-1,41%
Achats consommés	-4 153 002 131,54	-4 143 149 298,10	102,82%	0,24%
Services extérieurs et autres consommations	-1 060 937 059,85	-1 012 879 210,65	111,98%	4,74%
II- CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-5 213 939 191,39	-5 156 028 508,75	104,56%	1,12%
III- VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I - II)	4 481 505 634,79	4 678 210 650,71	69,64%	-4,20%
Charges de personnel	-3 360 530 357,67	-3 186 097 946,17	103,14%	5,47%
Impôts, taxes et versements assimilés	-143 359 731,96	-160 057 490,45	89,85%	-10,43%
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	977 615 545,16	1 332 053 214,09	32,40%	-26,61%
Autres produits opérationnels	681 825 979,04	1 142 352 643,62	6357,61%	-40,31%
Autres charges opérationnelles	-69 832 819,44	-142 890 390,41	115,54%	-51,13%
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	-1 216 487 703,68	-1 287 214 651,31	135,64%	-5,49%
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	636 736 591,48	321 577 514,29	1016,35%	98,00%
V- RESULTAT OPERATIONNEL	1 009 857 592,56	1 365 880 330,28	47,34%	-26,07%
Produits financiers	151 946 624,00	191 627 016,37	117,68%	-20,71%
Charges financières	-272 784 886,35	-159 258 487,69	61,15%	71,28%
VI- RESULTAT FINANCIER	-120 838 262,35	32 368 528,68	38,12%	-473,32%
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V - VI)	889 019 330,21	1 398 248 858,96	48,94%	-36,42%
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-77 823 533,00	-127 206 062,00	27,22%	-38,82%
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	5 166 689,63	-21 081 462,33	-188,66%	-124,51%
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	11 165 954 020,70	11 489 796 333,74	96,06%	-2,82%
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-10 359 924 913,12	-10 197 672 074,45	102,66%	1,59%
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	806 029 107,58	1 292 124 259,29	52,57%	-37,62%
Eléments extraordinaires (produits) à préciser	0,00	0,00	/	/
Eléments extraordinaires (charges) à préciser	0,00	0,00	/	/
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0,00	0,00	/	/
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE	806 029 107,58	1 292 124 259,29	52,57%	-37,62%

ملحق رقم: (16) قائمة التدفقات النقدية 2017

1.4. Tableau des flux de trésorerie (Société Mère)

UM : DA

DESIGNATION	31/12/2017	31/12/2016
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles		
Encaissement reçu des clients	9 847 713 875,51	9 535 221 529,78
sommes versées aux fournisseurs et aux personnels	-5 801 860 431,32	-6 360 818 081,20
Intérêts et autres frais financiers payés	-2 551 712 872,80	-2 400 263 515,32
Impôts sur les résultats payés	0,00	0,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires	1 494 140 571,39	774 139 933,26
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)	0,00	0,00
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)	1 494 140 571,39	774 139 933,26
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissements		
Décassements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles	-868 946 566,31	-456 690 524,52
Encaissement sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		1 932 147,74
Décassements sur acquisition d'immobilisations financières		-142 619 452,95
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		
Intérêt-encaissés sur placements financiers	22 500 000,00	22 500 000,00
Dividendes et quote-part de résultats reçus		39 802 995,41
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)	-846 446 566,31	-535 074 834,32
Flux de trésorerie provenant des activités de financement		
Encaissement suite à l'émission d'actions		
Dividendes et autres distributions effectués	-3 690 980,00	-340 067 274,00
Encaissements provenant d'emprunts	85 070 192,08	38 568 017,49
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes et assimilées	-635 564 055,08	-853 408 350,46
Flux de trésorerie net provenant des activités de financements (C)	-554 184 843,00	-1 154 907 606,97
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi-liquidité		
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)	93 509 162,08	-915 842 508,03
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice	3 617 160 047,14	4 533 002 554,91
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice	3 710 669 209,22	3 617 160 046,88
Variation de trésorerie de la période	93 509 162,08	-915 842 508,03

1ملحق رقم: (17) قائمة التدفقات النقدية 2018

1.4. Tableau des flux de trésorerie

DESIGNATION	31/12/2018	31/12/2017
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles		
Encaissement reçu des clients	10 472 069 477,17	9 847 713 875,51
sommes versées aux fournisseurs et aux personnels	-11 339 218 746,31	-5 801 860 431,32
Intérêts et autres frais financiers payés	-78 971 094,82	-2 551 712 872,80
Impôts sur les résultats payés	-304 125 805,00	0,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires	- 1 250 246 168,96	1 494 140 571,39
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)	0,00	0,00
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)	- 1 250 246 168,96	1 494 140 571,39
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement		
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles	- 294 382 296,67	- 868 946 566,31
Encaissement sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles	-	-
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières	-1 000 000 000,00	-
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières	1 000 000 000,00	-
Intérêt encaissés sur placements financiers	150 451 388,88	22 500 000,00
Dividendes et quote-part de résultats reçus	23 017 682,38	-
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)	-120 913 225,41	-846 446 566,31
Flux de trésorerie provenant des activités de financement		
Encaissement suite à l'émission d'actions	-	-
Dividendes et autres distributions effectués	-342 371 865,00	-3 690 980,00
Encaissements provenant d'emprunts	-	85 070 192,08
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes et assimilées	-105 335 003,97	-635 564 055,08
Flux de trésorerie net provenant des activités de financements (C)	- 447 706 868,97	-554 184 843,00
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi-liquidité	-	-
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)	-1 818 866 263,34	93 509 162,08
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice	3 710 669 209,22	3 617 160 047,14
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice	1 891 802 945,88	3 710 669 209,22
Variation de trésorerie de la période	-1 818 866 263,34	93 509 162,08

ملحق رقم: (18) قائمة التدفقات النقدية 2019

Désignation	Ratios 2019	Ratios 2018	evol	R/O
Valeur ajoutée /Chiffre d'affaires	51,63%	48,59%	6,25%	93,26%
Excédent brut d'exploitation/ Chiffre d'affaires	11,26%	13,84%	-18,60%	43,38%
Charges du personnel /Chiffre d'affaires	38,71%	33,09%	16,96%	138,11%
Charges du personnel/Valeur ajoutée	74,99%	68,11%	10,10%	148,11%
Résultat opérationnel /Chiffre d'affaires	9,29%	13,42%	-30,81%	70,40%

4.4. Substanciales des flux de trésorerie (descriptifs annexes)

DESIGNATION	U:DA	
	31/12/2019	31/12/2018
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles		
Encaissement reçu des clients	9 854 929 791,67	10 472 069 477,17
sommes versées aux fournisseurs et aux personnels	-10 487 515 587,16	-11 559 218 746,51
Intérêts et autres frais financiers payés	-555 150 166,56	-78 971 094,82
Impôts sur les résultats payés	-122 858 267,04	-504 125 805,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires	-1 108 592 228,89	-1 250 246 168,96
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)		
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)	-1 108 592 228,89	-1 250 246 168,96
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement		
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles	-176 524 995,51	-294 582 296,07
Encaissements sur cession d'immobilisations corporelles ou incorporelles		
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières	-1 625 054 564,00	-1 000 000 000,00
Encaissements sur cession d'immobilisations financières	2 000 000 000,00	1 000 000 000,00
Intérêt encaissés sur placements financiers	122 500 000,00	150 451 588,88
Dividendes et quote-part de résultats reçus	28 255 755,69	25 017 082,58
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)	549 574 576,58	-120 915 225,41
Flux de trésorerie provenant des activités de financement		
Encaissement suite à l'émission d'actions		
Dividendes et autres distributions effectués	-44 497 971,50	-542 571 865,00
Encaissements provenant d'emprunts		
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes et assimilées		-105 535 005,97
Flux de trésorerie net provenant des activités de financements (C)	-44 497 971,50	-447 706 868,97
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi-liquidité		
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)	-805 515 824,01	-1 818 866 265,54
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice	1 891 802 945,88	5 710 669 209,22
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice	1 088 287 121,87	1 891 802 945,88
Variation de trésorerie de la période	-805 515 824,01	-1 818 866 265,54
	806 029 107,58	1 292 124 259,29
Rapprochement avec le résultat comptable	-1 609 544 951,59	-5 110 990 522,65

